جامعـــــــة غردايــة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قســـم : علـــم الاجتمـــاع
شعبـــة: تنظيـــم وعمـــــل

دور برامج التنظيمات الحكومية و غير حكومية في تفعيل الصناعات التقليدية للمرأة الماكثة بالبيت.
دراسة ميدانية للنساء الماكثات بالبيت الممارسات للصناعات التقليدية بغرداية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تنظيم وعمل .

من إعداد الطالبة :
- زاهية بن كريد

إشراف الدكتور:
- قرليفة حميد

السنـــة الجامعيـــــــة :2012-2013.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ربي اجعل هذا العمل صالحا لوجهك خالصا ، ولك الحمد على توفيقك لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ، ولك الحمد بعد الرضى .

نحمدك اللهم ونشكرك على إتمام هذا العمل بسداد وتوفيق ولا يفوتنا في هذا المقام أن نتوجه بالشكر الجزيل وكل عبارات الامتنان إلى الأستاذ المشرف **قرليفة حميد** الذي لم يبخل علينا بنصائح وإرشاداته طوال العام الدراسي .

كما نتقدم بشكر خاص لرئيس القسم لمساعدتنا .

كما نتقدم بالشكر الجزيل كذلك إلى عمال المكتبة خصوصا زهية ورشيدة وسليمة لمساعدتهم كما نشكر كل من ساهم ومد لي يدي العون من قريب أو بعيد لإنجاز هذه المذكرة .

ولله الحمد من قبل ومن بعد على نعمه.

فهرس الجداول:

الرقم	العناوين	الصفحة
01	يمثل عدد الجمعيات الوطنية و المحلية	34
02	يوضح الجمعيات المشكلة بعد 2000 من 1992 إلى 1999 وهذا لولايات مختلفة من الوطن .	35
03	يمثل الوضعية الرقمية للجمعيات المحلية في الفترة ما بين 2000 إلى 2012/12/31 لولاية غرداية .	36
04	يوضح تطور نسبة العاملات بالبيت من سنة 1977 إلى سنة 1992	79
05	يوضح توزيع أفراد العينة حسب سن المبحوثات	131
06	يبين مكان ممارسة المبحوثات للحرفة	132
07	يبين الجهة المكونة للمبحوثات	133
08	يبين نوع الحرفة الممارسة من طرف المبحوثة	134
09	يبين العلاقة بين نوعية الحرف الممارسة و الوجهة المكونة للمبحوثات:	135
10	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	136
11	يبين الشروط المكيفة للالتحاق بالتكوين(المهني) للمبحوثة	137
12	يبين العلاقة بين المستوى التعليمي في الاستفادة من التكوين	138
13	يبين إذا كانت الشهادات تساعد في الحصول على فرص خاصة	140
14	يبين نوع الشهادة المتحصل عليها من 16طرف الجمعية	141
15	بين دور الشهادة المحصل عليها من التنظيمات في إستفادة المبحوثات على القرض المصغر	142
16	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية	143
17	يوضح سبب تفضيل المبحوثة لحرفة عن أخرى	144
18	يبين العلاقة بين الحالة العائلية وتفضيل حرفة عن اخرى:	145
19	يبين تلقي المبحوثات لتكوين خاص لتعليم حرفة ما غير التي تمارسها :	146
20	يبين مكان تلقى المبحوثات للتكوين :	147

21	يبين العلاقة بين التكوين الخاص بالحرفة ومكان تلقي المبحوثة لهذا التكوين	148
22	يبين تفضيل المبحوثات للبرامج الحكومية وغير الحكومية	149
23	يبين العلاقة بين إهتمام المبحوثات ببرامج التنظيمات المخصصة لهن وسبب هذا الإهتمام	150
24	يبين علم المبحوثات ببرامج الجمعيات االمهتمه بتأهيل المرأة	151
25	يبين رأي المبحوثة في برنامج الجمعيات المهتمة بتأهيل المرأة:	154
26	بين العلاقة بين علم المبحوثات ببرامج الجمعيات و رأيهن فيها:	154
27	يبين إذا كانت الجمعية تساعد في المحافظة على الحرف وإحيائها	155
28	يبين إذا كانت البرامج الخاصة بالجمعيات أعادت الاعتبار للحرفة الممارسة من طرف المبحوثة	157
29	يبين العلاقة بين برامج الجمعيات و دعم ممارسة الحرفة للمبحوثة و الحفاظ عليها	158
30	كيفية الاستفادة من البرامج الحكومية الخاصة بالمرأة الماكثة	158
31	يبين استفادة المرأة من البرامج الحكومية:	159
32	يبين مكان العمل بالشهادة المأخوذة من الجمعية	160
33	يبين تأهيل الحرفة المكتسبة من الجمعية للعمل في القطاعات لمختلفة	161
34	يبين استفادة المرأة الماكثة بالبيت من البرامج الحكومية	163
35	يبين إذا كانت الحرفة المأخوذة من الجمعية والمؤكدة بشهادة تؤهل للعمل	163
36	يبين إذا كانت برامج التكوين المهني المكيفة تسمح بتعليم حرفة جديدة	164
37	يبين استفادة المرأة من البرامج الحكومية:	165
38	يبين إذا كانت برامج التكوين المهني المكيفة تسمح بتعليم حرفة جديدة	166
39	تكيف برامج التكون المهني و السماح للمرأة بتعلم حرف اخرى	167
40	يبين إتاحة البرامج التكوين المهني للمبحوثات تعلم جميع الحرف	169
41	كيفية الاستفادة من البرامج الحكومية الخاصة بالمرأة الماكثة	170
42	يبين استفادة المرأة الماكثة من البرامج الحكومية	171
43	يبين العلاقة بين المبحوثة واستفادتها كمرأة من البرامج الحكومية:	172
44	يبين العلاقة بين الحالة العائلية و الشروط المكيفة للتكوين بالتنظيمات	173

45	يبين إذا كانت البرامج الحكومية تلقى اهتمام لدى المرأة الماكثة	174
46	يبين العلاقة بين إهتمام الماكثة بالبيت ببرامج التنظيمات حكومية	175
47	الدروس المسائية للتكوين في مساعدة المرأة الماكثة:	176
48	يبين على أي أساس استجابت المرأة للدروس المسائية	177
49	يبين العلاقة بين الدروس المسائية و إستجابة المرأة الماكثة بالبيت	178

فهرس الاشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح هيكل سير القرض المصغر	114
02	يبين سير أدوار المرأة المستفيدة من القرض المصغر	115

مقدمة

مقدمة:

منذ أن خلق الله آدم وحواء جعل كلا منهما معينًا للآخر فاشتركا في أداء الأعمال كلها سوياً واعتمد كلُ منهما على الآخر ولشك أن أول الأعمال كانت في بدايتها بدائية وبسيطة إلا أنها كلفتهما عَناءًا شديدا إلى أن رسَّيَا على النوع الذي يلاءم ويخدم وجودهما على الأرض، وما أن تضاعف عدد الأسرة حتى دعت الضرورة إلى توسيع نشاطها وتعدده فكان أن استدعى ذلك البحث عن ما يساعدهم في ذلك من وسائل فكان أن اكتشفت النار وفوائدها ليسخر الإنسان بعدها كل ما يحيط به في خدمته بما يضمن استمراره واستقراره على الأرض .

فصنع وسائل بدائية يمكن أن يُطلق عليها تسمية "تقليدية" فكانت صناعة ما يحتاجه لترتيب وتنظيم شؤون حياته ، وذلك بصناعة وسائل تعينه في ذلك وبأبسط الأشياء (خشب ، حجارة،تربة وطين) فصنع وسائل للصيد وغيرها، فالصناعة التقليدية كانت بذلك كعمل ابتدائي وبدائي في حياة البشر رجالا ونساء.

فما من عمل إلا وكان يشتركان في إنجازه ليضمن لهما معيشتهما ومعيشة أبنائهما .

فكانت المرأة منذ ذلك الحين تمارس أعمالا تقليدية لازمتها إلى يومنا هذا من حياكة لبوس وفرش وإعداد ما يلزمهما في حاجة تستدعيها وتكون ضرورة ملحة لهذا العيش وتضمن لهما الاستمرار والعمران ، ولا شك أن ذلك لا يتم إلا بعمل الإنسان لضمان بقائه على الأرض فتعلم الأشياء التي تضمن له الكسب لأنه ضرورة مادية واقعية يلمسها الإنسان ساعة تحقيق النفع من عمله وهو كسباً معنوياً يُحقق فيه البهجة والرضا بالقضاء على العجز فآدم منذ الوهلة الأولى عمل وما بقي عاجزا متفرجا واستكشف واستلهم بالتبصر في ما حوله من الموجودات سخرها لصالح من يعول .

ولأن المجتمع هو مجموعة أفراد مشكلة من جنسين ذكر وأنثى مكلف كل منهما من الله بالعمل الذي سَيُقيم في الحياتين(الدنيا والآخرة) من قبل الخالق عز وجل القائل : " وقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَ اللهُ عَمَلَكُمْ ورسُولُه والمومِنُونَ وسَتُرَدُونَ إلى عَالِمِ الغَيْبِ والشَّهَادَةِ فَيُنَبِئُكُمْ بِما كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ "[1] وهنا دعوة للتكليف بالعمل لكل من الرجل والمرأة على حد سواء دون تفريق .

[1] ــ الآية 105 من سورة التوبة

والقائل أيضا:"وما يَلْفِظُ من قَوْلٍ إلاَّ لدَيهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ "[2] وهذا مبدأ الرقابة على الأعمال ليتم تقييمها في ما بعد والجزاء على ذلك عليها في الدارين .

ومن هذا التكليف المساوي بين الجنسين بالعمل كان للمرأة نصيبها الذي لا يُستهان به ، فكانت عاملة في الحقول والمزارع والرعي وحياكة الصوف ودباغة الجلود لتشكلها لتصنع منها لباسا وفرش .

فالصناعة التقليدية تعلمتها المرأة منذ بداية وجودها على البسيطة واتخذت منها حرفةً تعينها على العيش لها ولأسرتها.

فالحرفة إذن لازمتها على مر الزمان والعصور واختلفت بين النساء من مجتمع لآخر ومن حضارة لأخرى و هذا حسب قيمة هذه الحرفة المرتبطة بقيمة العمل في تلك المجتمعات .

وحرفة المرأة كذا عملها ارتبطا بمكانة المرأة في ذلك المجتمع وقيمة وأهمية دورها فيه،فمنذ البداية لم يستطع الرجل الاستغناء عن المرأة كيد وساعد يساعده. فرغم سيادة البطرياركية على مدى العصور وأيضا مفهوم الجنذر والفروق في التعامل بين الجنسين إلا أن المرأة ضلت ولازالت تعمل على تحقيق مكانة بالعمل بين أفراد مجتمعها .

إن الحرفة التي تعلمتها المرأة منذ البداية وطورتها كانت ولا زالت الروح التي تدب في جسدها تعمل للمحافظة عليها وتأمين الإستقرار .

فلا شك أنه لا مناص من الاهتمام بالحرفة والصناعات التقليدية للمرأة الذي يُعتبر ليس بالاهتمام الاعتباطي ولكن اهتماما يَدعم ويُفعل هذه الحرفة الخاصة بها ويدعم دورها الأساسي فيها ويشجعها على الاستمرار في ذلك .

وبكون المجتمع بناءا تتداعى وحداته وتتفاعل فيما بينها مُشكلةً أنساقا متساندة فيما بينها، وباعتبار المرأة جزءا لا يتجزأ من هذا النسق الكلي يحافظ على توازنه واستمراره باعتبارها نسق انتظاميا يمد هذا النسق بكل ما يحتاجه ليحافظة عليه. وهذا ما كان للمرأة عبر مدار العصور من خلال مشاركتها الرجل بعملها هذا الذي لا استغناء عنه، فكانت بحرفة النسيج الذي كانت تسهر على إعداده وتتبع مساره لتحوله من مادة خام إلى تشكيله بأنا مل تتفنن في هذا الإعداد لتصنع لها ولمن حولها ما يحتاجونه من

[1] ــ الآية 18 من سورة ق

لبوس وكساء بشتى الأنواع و بما يناسب ذلك ولم . تكتفي بهذا بل تعدت إلى أعمال ظهرت أهميتها فيها لأنها خاصة بها وتوكل لها للقيام بها دون غيرها كالتعليم والتطبيب خاصة لبناة جنسها إلى جانب الرعاية المادية والاجتماعية.

فتحقق بذلك كسبا تؤازر به أسرتها (الأهل والزوج والأبناء) ومن بعدهم المجتمع فعمل المرأة ضروري في العمران البشري لا استغناء عنه، لذلك انتقل عملها من حرفة بسيطة إلى عمل معقد لارتباطه بتطور مستواها وما حصلت عليه من تعليم وتعلم عبر العصور مجتهدة في ذلك التعلم لبلوغ التفوق وتحقيق المكانة لها ولعملها في المجتمع. فلا شك أنه وإن حققت بذلك التقدير والاهتمام لما تقوم به وتبذله من جهد في خدمته،هذا العمل الذي لاقى ولا يزال يلقي اهتمام التنظيمات على اختلافها بداية من الأسرة إلى التنظيمات المشكلة للمجتمع.

فكان الاهتمام بعملها خاصة الحرفة التي تمارسها،هدا الاهتمام الذي كان نابعا من وعي هذه التنظيمات بأهمية ذلك سواءا للمرأة أو للمجتمع باعتبارها نسقا فرعيا مدعما للتنمية الاجتماعية ولاقتصادية للمجتمع الذي تنتمي إليه باعتبارها يد عاملة لا يستهان بها وبالعمل أو الحرفة التي تمارسها ، فاهتمت كل من التنظيمات الحكومية وغير الحكومية بصناعتها التقليدية وكل الحرفة التي تمارسها وراحت تسطر البرامج المختلفة التي رأت أنها سيكون لها دور في تفعيل هذه الصناعات والحرف بالنسبة إليها فسخرت من برامجها دعامة لهذه الحرف وخصصت لها كل الدعم المادي والمعنوي وأصبحت توليها اهتماما اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا لا يستهان به باعتبار أن في ذلك دعم للمرأة وحرفتها التي هي جزء لا يتجزأ من تنمية مستدامة في البلاد فالتنظيمات الحكومية خصصت مراكز للتكوين في الصناعات التقليدية للمرأة خاصة تلك الماكثة بالبيت والتي لها بما يناسب مستواها التعليمي فراحت تسطر البرامج لتكوينها تدعمها بقوانين تخدم هذه الشريحة وتيسر لها نشاطها الحرفي المنزلي وتنمية ، كما دعمت ذلك ببرامج خاصة تدعمها ماديا من خلال منحها قروض مصغرة تمكنها من استحداث ورشات تمارس فيها حرفتها وتعلمها وهي بذلك تعمل جاهدة في الحفاظ على هذا الموروث ومقاومة زواله .

كموروث ثقافي اجتماعي ظلت عبر الزمان تحافظ عليه حتى لا يأفل لولا إلتفات التنظيمات إليه من خلال وعيهم بأهمية وضرورة دعمه والعمل على المحافظة عليه من خلال دعم الفاعل الأساسي فيه ألا وهو المرأة فأعدت البرنامج تلو الأخر لذلك وبالمقابل نجد التنظيمات غير الحكومية المهتمة بالمرأة هي الأخرى تتنافس فيما بينها وتنافس وتكمل وتدعم ما تقوم به التنظيمات الحكومية في هذا الشأن

فنلاحظ أن الجميع يعمل في نسق متساند من شأنه أن يدعم ويفعل الصناعات التقليدية للمرأة الماكثة بالبيت ذلك بدعمها ماديا وثقافيا من خلال دعمها ببرامج تكوينية بمراكز خاصة للتكوين المهني والتعليم المهنيين للمرأة الماكثة بالبيت المدعمة من طرف مراكز لمحو الأمية للتنظيمات الخاصة بتأهيل المرأة الماكثة وتزويدها بمستوى يؤهلها لتعلم الحرف والمدعمة في تعلم قراءة أوصول هذه الحرف بمبادئ علمية تناسب مستواها فلا ضير إذن إن تعاظم هذا الإهتمام يوما بعد يوم بالحرفة سواءا كان من قبل التنظيمات الحكومية أو غير الحكومية المهتمة بالمرأة والصناعات التقليدية.

فإيمانا من طرف المجتمع بأهمية عمل المرأة الحرفي كان أن زاد تنشيط هذه الحرفة وبالتالي تهافت النساء عليها باعتبارها موروثا اجتماعيا وثقافيا يجب المحافظة عليه باعتباره في كثير من الأحيان محقق لدعم مادي للأسرة على العموم والمرأة الماكثة بالبيت على وجه الخصوص وبالتالي القضاء على التهميش الذي تعاني منه وتسجيل الالتفات لدورها في تنشيط ودعم التنمية البلاد .

الفصل

الأول

المطلب الأول : أسباب اختيار الموضوع

وعيا منا بأهمية مثل هذه المواضيع بالنسبة لتخصص علم اجتماع التنظيم والعمل من جهة ، ومن جهة أخرى بدور المرأة في المحافظة على توازن النسق باعتبارها عامل من عوامل التنمية الاجتماعية وباعتباري إمرأة انتمي إلى المجتمع المدني الذي يسعى إلى تفعيل دور المرأة في المجتمع والرفع من مكانتها بترقية مشاركتها في البناء واعتمادا على الملاحظات المستفادة من الميدان وبغية الوصول إلى أي من العوامل كانت لها فعالية في دفع المرأة للتمسك بالعمالة في البيت وعيا منها بأنه عمل تحافظ به على موروثها في مجال الصناعات التقليدية وضمان بقاء هذه الحرف التي أصبحت لها دور في ضمان موردا ماديا فيها، وأيضا بغية الإجابة على مجموعة من التساؤلات في هذا المجال والتي على رأسها البرامج المختلفة وايها كان لها دورا في تفعيل عمالة المرأة الماكثة في البيت الحكومية أم المسطرة من طرف التنظيمات الغير حكومية ممثلة في الجمعيات المهتمة بهذا الشأن.

المطلب الثاني : أهداف الدراسة

من منطلق الوقوف على واقع المرأة الماكثة في البيت في المجتمع الجزائري ، وتقديم تحاليل سوسيولوجية أقرب إلى الواقع محاولة الوصول إلى تفسير ما هو كائن فعلا ، فإن ما نهدف إليه في دراستنا لهذا الموضوع هو الإطلاع بشكل علمي على ظاهرة عمالة المرأة الجزائرية الماكثة في البيت و رصد مختلف الجوانب المتغيرة في حياتها الاجتماعية ، ومدى تأثير محيطها الاجتماعي في ذلك ، بالإضافة إلى الإطلاع إلى واقع علاقة المرأة باهتمامات كل من تنظيمات المجتمع المدني(الجمعيات) وكذلك التنظيم المركزي (الدولة) ممثلا في تسطير كل تنظيم لبرامج قصد التكفل بالمرأة الماكثة بالبيت ومحاولة إدماجها في الإطار الوظيفي كي تفعل دورها في المجتمع كيد عاملة يرجي القضاء على حالة التهميش التي تعاني منها . كذلك تبيان مدى فعالية هذه البرامج و مظاهر هذه الفعالية على عمالة المرأة الماكثة في البيت.

وتبقى هذه الدراسة مجرد محاولة نريد من وراءها الوقوف على ما مد ى اهتمام التنظيمات بالمرأة عموما والماكثة بالبيت خصوصا وتبيان أثر ذلك عليها اجتماعيا، اقتصاديا، ومعنويا.

بالإضافة إلى إثراء المكتبة بدراسة سوسيولوجية تهتم بالمرأة من جانب لم يسبق التطرق إليه من قبل في هذا المجال .

المطلب الثالث :تحديد المفاهيم

إن القيام بدراسة حول عمل المرأة الجزائرية الماكثة في البيت يقودنا بالضرورة إلى تحديد بعض المفاهيم التي رأيناها ضرورية لأهميتها في توضيح الرؤية وفهم الموضوع في إطار الأهداف المحددة.

مفهوم المرأة

المرأة لغة : جمع نساء من غير لفظها مؤنث الرجل[1].

اصطلاحا :امرأة هي كيان إنساني مستقل تتمتع بالقيمة الإنسانية كاملة أسوة بالرجل ، ولها حقوق وعليها واجبات مساوية لما للرجل في جميع المجالات دون استثناء[2].

مفهوم التنظيمات :

تستخدم عبارة التنظيم للتعبير عن الجهد الإنساني المبذول لتحقيق الأهداف المرغوبة ، فأساس إشباع حاجات الأفراد وتحقيق مطالبهم [3].

1-**مفهوم التنظيم** : إن التنظيم يعني في الاستعمال العام ، وضع نوع من النظام في مخزون من المواد المختلفة لكي تجعل منها أداة أو آلة في خدمة إرادة تسعى إلى تحقيقي مشروع معين .

فقد تختلف مسببات التنظيم ، لكن جوهرها واحد لا يتغير ، فقد يستخدم البعض مصطلح البيروقراطية للإشارة للمعني الذي يشير لمصطلح التنظيم وقد يميل البعض الأخر إلى استخدام مصطلحات محددة مثل (المؤسسة) أو المنظمة ولكنها تشير أيضا إلى المعنى الذي يتضمنه مصطلح التنظيم و البيروقراطية.

ونجد أن هناك مفاهيم متعددة لمفهوم التنظيم وفي هذا الصدد يعرف إتزيوني A.Etzioni : التنظيم بأنه: « وحدة اجتماعية يتم إنشاؤها من أجل تحقيق هدف معين »[2].

---

[1]- ابراهيم قلاتي: قاموس عربي عربي، دار الهدى عين ميلة(الجزائر)،1997،ص629

[2]- عدنان أبومصلح :**معجم علم الإجتماعي** ، دار أسامه ،الشروق الثقافي للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2006 ، ص72.

[3] - Bernard Philip:sociologiy from concept practice.Mc Grawbllkc…,1979 ,p333.

[2]-Amitia Etzioni :Modern organization ,N.J Englewood cliffes, Prentice Hall,1964.P.3.

ويرى «إتزيوني» أن التنظيم عندما ينشأ تكون له أهداف واحتياجات تتعارض أحيانا مع أهداف واحتياجات أعضاء هذا التنظيم[1].

ويشابه المفهوم السابق تعريف تالكوت بارسونز T.Parsons للتنظيمات على اعتبار أنها :« وحدت اجتماعية تقام وفقا لنموذج بنائي معين لكي تحقق أهداف محددة .[2]

2-مفهوم التنظيمات غير حكومية :

أ- مفهوم التنظيمات : يتشابه تعريف كل من إتزيوني وبارسونز"للتنظيم مع تعريف ميتشل ريد Reed Mechael للتنظيمات على اعتبارها أنها «وحدات اجتماعية يتم توجيهها نحو تحقيق أهدف جمعية أو إشباع حاجات نظامية لأعضاء المجتمع أو البيئة [3] .

ب- مفهوم التنظيمات غير الحكومية : عرفت المنظمة غير الحكومية بأنها وفقا لوثائق الأمم المتحدة الصادرة في عام 1994، وتمثل كيانا غير هادف للربح و أعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة واحدة أو أكثر و تتخذ أنشطتهم بفعل الإدارة الجماعية لأعضائها ، استجابة لحاجات أعضاء واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمة غير الحكومية ويشير هذا المصطلح أيضا إلى اتحاد أو جمعية أو مؤسسة أو صندوق خيري ، أو مؤسسة(شركة) لا تسعى للربح أو أي شخص اعتباري آخر لا يعتبر بموجب النظام القانوني المعني جزءا من القطاع الحكومي ولا يدار لأغراض تحقيق الربح ، حيث لا يتم توزيع أي أرباح تحققت [1] .

كما عرفت المنظمة غير الحكومية بأنها: " تنظيم اجتماعي يستهدف غاية ومن أجل بلوغها تحدد نشاطها في بيئة جغرافية بعينه أو في ميدان نوعي أو وظيفي متخصص فيه [2]".

---

[1]-Amitia Etzioni: Ibid ,P.3.

[2]- Tecatt Parsons :Sbu ctreznd Processin moder Society, Glen Coell :The Parsons Free Press,1960,P,17.

[3]- Michael Reed:The Sdalagyof Organizations :Themes, Perpetives and Pros Pects My : Harvester Wheatsheaf,1992,PP75-76.

[1] – مدحت أبو النصر: **دار الجمعيات الأهلية** ، مجموعة النيل مصر ، 2004 ، ص 20.

[2] – بدر ناصر المطيري ، **مستقبل الوقف في الوطن العربي ، ندوة الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي تحرير** ، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العربية ، بيروت 2013، ص 232.

كما عرفت بأنها عبارة عن مجموعات أو مؤسسات تعمل بشكل مستقل عن الحكومة سواء أكان بشكل كامل أو شبه كامل، وتتسم أعمالها بالأساس بالإنسانية والتعاونية أكثر ما تميزها بسيادة القيم التجارية .

والمنظمات غير الحكومية هي منظمات خاصة تطوعية بم تأسيسها للمساهمة في تنمية المجتمع و هذه المنظمات في الأغلبية غير هادفة للربح وعملها خيري بعيدا عن الاعتبارات السياسية ، ولكونها ذات توجه تنموي فإن أعمالها تقييم على أهداف محددة تمثل إحتياجًا لمؤسسيها.

كما عرفت المنظمة غير الحكومية بأنها نسيج غير حكومي(غير ربحي) وقد تكون كبيرة أو صغيرة دنيوية أو دينية وقد تعمل لصالح أعضائها فقط ، أو لكل من يحتاج إلى مساعدة ، بعضها يركز على قضايا محلية وبعضها الآخر يعمل على مستويات وطنية أو إقليمية أو دولية عالمية [3] .

وأكثر التعريفات واقعية وجوهرية تلك تشيري إلى أن المنظمات غير الحكومية تختلف من حيث مهامها وتطبيقاتها العملية عن القطاعين الدولة والخواص ، ولكن بالرغم من تميزها عن القطاعين ، إلا أنها تضمن بعض الخصائص ، وذلك لارتباطها بقوى من خلال عملها فهي عبارة عن مجموعات أو مؤسسات تعمل بشكل مستقل عن الحكومة سواء أكان بشكل كامل أو شبه كامل ، تتسم أعمالها بالأساس الإنسانية والتعاونية أكثر من تميزها بسيادة القيم التجارية فالمنظمات غير الحكومية هي منظمات تطوعية تم تأسيسها في المساهمة في تنمية المجتمع [1] .

مفهوم البرنامج: برنامج programation,programing برمجة هي وضع البرامج بغية تسهيل سير العمليات[2]، والبرمجة هي ذلك النشاط اليومي والعمليات الجزئية والدقيقة التي يلجأ إليها لتنفيذ وتحقيق المحددات الكبرى للتنظيم من خلال العقلانية في استخدام الموارد،وتقسم الخطة إلى برامج فرعية مثل

---

[3] – جابر عوض السيد وأبو الحسن عبد الموجود : **الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2003، ص 232.

[1] – المنظمة العربية: التنمية البشرية و أثرها على التنمية المستدامة ، أعمال المؤتمرات ، المؤتمر العربي ، السادس لإدارة البيئة بشرم الشيخ ، جمهورية مصر العربية ، ماي 2007 ، ص 232.

[2] Frederic Maatouk :c Dictionary of soualayy-English,Frerch,Arebic, Editedand Revesed by Mohamad Debs , AkADDEMIA,beerutlebanan, 2008 ,p272.

الصحة والتكوين والأمن،ويتم قياس مستوى نجاح كل برنامج بناء على الأهداف الموضوعية ضمن الخطة،وتهدف البرمجة إلى التحكم أكثر في الموارد والوقت والرقابة[3].

أما المفهوم الإجرائي للبرامج هو مجموعة الخطط والآليات التي يتم وضعها بغية التسيير والتحكم في العمليات المختلفة وتوجيهها بالوسائل الناجعة والفاعلة لتحقيق الأهداف منها والبرنامج هو كل تصور لمخطط دقيق يأخذ فيه بعين الاعتبارات الإمكانات المتاحة من موارد بشرية ومادية وفنية...الخ دون إغفال عامل الوقت واتخاذه كمقياس لنجاح هدا البرنامج من غيره بالإضافة لآلية التنفيذ.

المرأة والعمل : حصل تحول كبير في أنماط عمل المرأة في الإقتصاد الصناعي خلال الربع الأخير من القرن العشرين إذ دخلت في سوق العمل أكثر مما كانت عليه سابقا بسبب زيادة الطلب على خدماتها مثل نمو الروتين للأعمال الخدمية والغير يدوية التي كانت المرأة تقوم بها في حياتها التقليدية واهتمام أصحاب الأعمال بالعمل الجزئي لكونه أقل أجرا وسهولة إنهائه وبسبب صغر حجم الأسرة ، وإعطاء المرأة فرص أكثر للعمل، وتغير في مفهوم دور المرأة وتغير في كفاءة المرأة التعليمية وتغير في دخل ربة البيت [4].

تفعيل :Activation استخدم هذا المصطلح في كتابي (نظريات معاصرة في علم الإجتماع1997) لأوضح بأنه ينطوي على رغبة الفاعل في تنشيط الحدث و إثارة حيويته وتنمية قدرته ، أو توسيع مداه أو تعميق مساره أو تجذير أصوله .

الأمر الذي يتطلب من الفاعل التأسيس عليه بشكل مركز ومكثف للإظهار أهميته (بالنسبة له على الأقل) وحيويته ، فيتصرف بحركية زائدة ظاهرة للعيان . وبناء على ذلك فإن حالة التفعيل تحصل عندما يكون الفاعل معجبا بشيء معين (موقف أو اتجاه أو رأي أو منهج أو نظرية أو علاقة اجتماعية أو ظاهرة اجتماعية) ، فيميل إليه وينمي الحصول عليه ، ومن يذهب نحوه باندماج ورغبة صادقة تعكس ذاتية خاصة بقدرته الفكرية والمنطقية بطرح الأسانيد والحجج لدعمه وتعزيزه لإظهار بمستوى أعلى

[3] – ناصر قاسيمي: **دليل مصطلحات علم اجتماع التنظيم والعمل**، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكون (الجزائر) ط1، ص24.

[4] – معن خليل العمل : **معجم علم الإجتماع المعاصر** ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان (أردن) الطبعة الأولى ،2000 ص102.

مستجلبا جوانبه الإيجابية ومصغرا واجهاته السلبية يقنع نفسه والآخرين بأن هذا الحدث مهم وصائب أو تجنبه ، في الواقع هذا لا يحتاج إلى ذكاء لا مع إلا أنه يتطلب فرز وعزل وتنقية وانتقاء الجوانب الإيجابية من الجوانب السلبية . الفاعل في فعله هذا يكون موضوعيا في أغلب الأحيان في تصويره للحدث وواقعيا في نظرته له ودقيقا في التعبير وذلك لتعمده المسبق في تنشيطه وإبرازه بأفضل صورة[1].

دور Rôle :يستخدم مصطلح الدور في علم الاجتماع وعلم النفس الإجتماعي ، والأنثروبولوجيا بمعاني مختلفة ، فينطلق كمظهر للبناء الإجتماعي على وضع اجتماعي معين يتميز بمجموعة من الصفات الشخصية والأنشطة ، تخضع لتقييم معياري إلى حد ماقبل أولئك الذين يكونون في الموقف ومن قبل الآخرين . وهذا التعريف لا يأخذ في اعتباره التفرقة التى أقامها رالف لينتون بين المكانة والدور ويعرف الدور من ناحية أخرى كعنصر في التفاعل الاجتماعي ، وهو هنا يشير إلى نمط متكرر من الأفعال المكتسبة التي يؤديها شخص معين في موقف تفاعل .وهناك دور مكتسب ودور موروث ، ودور مستدمج ، و دور متوقع ، و دور ملزم [2].

المنهج المتبع في الدراسة: المنهج هو مجموعة من الإجراءات والطرق الدقيقة المتبناة من أجل الوصول إلى نتيجة [3].

و هو عبارة عن سلسلة من المراحل المتتالية التي ينبغي إتباعها بكيفية منسقة و منظمة [4].

في العلوم الإنسانية و الاجتماعية تعدد المناهج و هذا تبعا لتعدد مواضيعها و ذلك من أجل الوصول إلى الحقائق بطريقة علمية و دقيقة ،و يتم تحديد طبيعة المنهج وفق أهداف الدراسة و طبيعة البحث و لن المنهج طريقة يتبعها الباحث للوصول إلى نتائج يقينية من اجل الكشف عن الحقيقة المجهولة و البرهنة على صحة الحقيقة المعلومة و نظرا لطبيعة موضوع الدراسة تم استخدام و إتباع المنهج التحليلي الوصفي بما يشمل عليه من خطوات علمية و منهجية،لأننا بصدد تحليل و وصف لهذا الجانب الوظيفي من المؤسسة و لأن هذا المنهج يلبي طبيعة الموضوع المدروس الذي يحتاج إلى خطة ميدانية إذا بها تم تحديد الفرضيات التي تكونت من معطيات و أهداف البحث .

1- أدوات جمع البيانات و اختيار العينة :

[1] – معن خليل العمر ، مرجع سبق ذكره ، ص 429.

[2] – محمد عاطف غيث : **قاموس علم الإجتماع** ، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية (مصر) ، 2006 ص،357 ،358.

[3] – موريس انجرس:**منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية** ، دار القصبة للنشر، الجزائر، الطبعة الثانية ،2005 ،ص63.

[4] – موريس انجرس، مرجع سبق ذكره ، ص36.

– لقد اعتمدنا في دراستنا هذه و لجمع البيانات على تقنية الاستمارة (الاستبيان) و تعتبر الاستمارة (الاستبانة) تقنية مباشرة للتقصي العلمي.
– تستعمل إزاء الأفراد و تسمح بطرح أسئلة على الأفراد و بطريقة موجهة ذلك لأن صيغ الإجابات تحدد مسبقا. [1]
– و يتم القيام بسحب كمي يهدف إلى ايجاد علاقات رياضية و القيام بمقارنة رقمية و قد تضمنت الاستمارة 52 سؤالا.
– و كانت تدور كلها حول محتوى الفرضيات و تعمل في ارتباطها أيضا مع البيانات الشخصية للمبحوثات وعلاقتهم بالعمل الحرفي.

2– مجالات الدراسة :

حيث سنستعرض ثلاثة مجالات هي :

أ) **المجال الجغرافي** : من أجل التعرض إلى دور التنظيمات الحكومية وغير الحكومية في علاقته بالعمل الحرفي للمرأة الماكثة في البيت وتبيان أهمية هذا الدور في تفعيل هذا النشاط بالنسبة للمرأة وقع إختيارنا على تنظيم حكومية متمثل في التكوين المهني والتعليم المهنيني بمتليلي وبالنسبة للتنظيمات الغير حكومية فكان الإختيار على جمعية إقرأ بمتليلي وجمعية ترقية المرأة بمتليلي وكذا جمعية وردة الرمال بزلفانة لاهتمامهم بالمرأة الماكثة بالبيت .

ب) **المجال الزماني** : لقد كانت الفترة التي قمنا بها في الدراسة على فترتين حيث كانت الأولى وهذا بالإطلاع على عمل التنظيمات (حكومية ، غير حكومية) والتعرف على ما تقدمه للمرأة الماكثة بالبيت في المجال التكويني أو تدعيم ما تقوم به في هذا الإطار من خلال مختلف البرامج المسطرة للتنظيمين ، وهذا في السداسي الأول من السنة الدراسية 2012-2013 .

أما الدراسة الميدانية فكانت في الفترة الممتدة من 23 أفريل 2013 إلى بداية جوان 2013.

3–إختيار العينة:

في دراستنا هاته وقع إختيارنا على العينة المقصودة أو العمدية التي تعرف كما يلي:

العينة القصدية :" هي التي يختارها الباحث عن قصد لأنه يرى أنها تحقق أهداف دراسته بشكل أفضل وبالتالي فإنه ينتقي عناصر العينة لأنه يعرف مسبقا الأقدر على تقديم معلومات عن مشكلة بحثه [2] " لذلك فاخترنا في دراستنا هذه مجتمع مقصود مكون من 650 فرد قصدنا بالاختيار فيه من الجمعيات عينة ومن التكوين المهني عينة مقدرة ب60 مبحوثة .

---

[1] – موريس انجرس، مرجع سبق ذكره،ص204.

[2] – فوزي غرايبية وآخرون: المنهج العلمي في العلوم الإجتماعي ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان (الأردن)، الطبعة أربعة ، 2008 ، ص45.

المطلب الرابع : الدراسات السابقة

إعتمدت على دراستين فقط ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى قلة مثل هذا النوع من الدراسات والذي وجد منها يتحدث عن عمل المرأة في التنظيمات ذات الطابع الاقتصادي أو الحكومي ، الشيء الذي جعلنا نكتفي بالدراستين التي تمكنا من إيجادهما فيهما انه يمكن أن يكونا مرجع سابق في دراستنا هذه .

تعد الدراسات السابقة التي إعتمدناها بمثابة تراث نظري ندعم به دراستنا وهي لم توصد الباب أمام دراستنا ، وإنما العكس لأن دراستنا تضيف لا محالة أبعاد ومعلومات جديدة إلى الموضوع .

الدراسة الأولى :

هذه الدراسة من إعداد الطالبة لكحل خديجة في إطار متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص علم اجتماع حيث كانت حول تسيير المرأة وخاصة منها الريفية للمشاريع التنموية (القرض المصغرة نموذجا) وهذا للسنة الجامعية 2008 /2009 في إطار البرامج الحكومية وبالتحديد استغلال استفادة المرأة من القرض المصغر وكانت الدراسة محاولة لتبيان عملية إدماج المرأة من خلال قيامها بتسيير مشروع خاص بها يؤدي إلى مساهمتها في العملية التنموية وكذلك تبيان ما حققته من خلال استفادتها من هذه البرامج بالإضافة إلى التعرف إلى ما أضافته جميع خطط التنمية من مكاسب للمرأة في الجزائر و خاصة المرأة في المناطق الريفية والنائية منها خاصة و هل ساهمت هذه البرامج في تحقيق استقلالية للمرأة وكانت الدراسة ببلدية قلتة سيدي سعد ولاية الأغواط وهذا على عينة من النساء مكونة من 26 مستفيدة من القرض المصغر انقطعت منها(2) .

وكانت إشكالية الدراسة تتمحور حول :

ما مدى استقلالية قرار المرأة في تبني وتسيير مشروعها التنموي

ما هي دوافع المرأة لتبني مشروع ؟

كيف تتم إدارة شؤون هذا المشروع؟

من يقوم بالتعاملات مع الفاعلين؟

أما الفرضيات:

أفراد أسرهن هم الذين يدفعوهن لتبني مشروع .

يتم إدارة شؤون المشروع من طرف رب الأسرة.

يقوم الغير بالتعاملات مع الفاعلين.

أما النتائج الخاصة بالدراسة:من خلال عرض الجداول الإحصائية تبين أنه في ما يخص الفرضية الأولى وجود87 % من المستفيدات طلبن الدعم من اجل النشاط الحرفي وان هذا الدعم لم يكن متاثرا بالمستوى الدراسي والحالة المدنية ولوحظ أن أغلب اللاتي لهن مستوى وليس لهن مستوى تلقين الاستفادة وتم إعلامهن من طرف أفراد الأسرة وتشجيعهن وأن أغلب اللاتي ليس لهن مستوى دراسي شجعن من طرف الغير.

أمّا بالنسبة للفرضية الثانية فكان النتائج وبعد عرض الجداول الإحصائية تبين أن 100 % من المستفيدات المتزوجات يقمن بالإنتاج من المشروع وكذا الحالات الأخرى بنسبة 33.83 % فكل الحالات المدنية المتواجد عليها المرأة تعمل في الإنتاج بنسب مرتفعة ومختلفة كما أن مستواهن التعليمي لم يحرمهن من الاستقلالية بل أعطى لهن دور واحد فقط في العملية الإنتاجية أما بالنسبة للفرضية الثالثة فكان الاستنتاج أن استقلالية المرأة محدودة في إدارة المشروع وان الإجراءات البيروقراطية تبطئ من الاستفادة كما أن تدخل الغير في إدارته معها جعلها أحيانا مغيبة في إدارة العملية في كثير من الأحيان.

أما في ما يخص الإجابة عن التساؤل العام فلوحظ أن قرار المرأة في تبني وتسيير مشروعها جعلها في مكانة ديناميكية بين واقعها المعاش والمكانة التي تطمح إليها الدولة من خلال مختلف البرامج فالمرأة المستفيدة مثلا من القرض المصغر بالرغم العراقيل(هيمنة الغير) إلا أن هذا من شأنه أن يلفت الانتباه إلى الهيئات المديرة للعملية بضرورة النظر في انه قبل برمجة أي برنامج لابد من تهيئة ثقافية تكسب المستفيدين منه وعي بمجتمعهم وأعمالهم.

الدراسة الثانية :

هذه الدراسة قام بها مجموعة من الباحثين الفرنسيين : (أوليفيي فيري وليب إلمان وفرنسوا سان كاسط) .

وهي بعنوان : الوضعية النسوية في المهن الحرة

وهي عبارة عن تقرير نهائي لصالح المندوبية الوزارية للمهن الحرة بفرنسا لسنة 2001.

جاءت هذه الدراسة في شكل تقصي قام به مجموعة الباحثين المذكور أسمائهم أعلاه بدراسة شملت أنواع الأعمال الحرة التي تمارس من قبل الرجال والنساء على السواء ،وهي دراسة مقارنة حاولوا من خلالها دراسة نوعية الأعمال الحرة الأكثر طلبا وممارسة في فرنسا ، مقارنين بين فئة النساء والرجال ،ومن ناحية السن والحالة المدنية والمستوى الدراسي والمؤهلات العلمية ومجالات التكوين والتدريب وعدد

الأولاد ونوع الوظائف التي كانوا يمارسونها قبل أن يتجهوا للأعمال الحرة ونوع الوظائف التي يمارسنها أزواجهم ، وعن عدد الساعات التي يقضينها في العمل ومن منهم الأكثر نجاحا في هذه الأعمال الحرة والتي صنفوها بالشكل التالي : مهنة التوثيق ، الهندسة ، الصيدلية ، الطب ، المحاماة ...

لأن هذه الدراسة كانت تهدف إلى الكشف عن العوامل التي ساهمت في جعل نسبة مهمة من نساء يفضلون العمل الحر ، ويتجهن إليه بشكل كبير ، وقد نزلوا للميدان بفرضيتين :

الفرضية الأولى:وهي أن جيل سنوات 1975 و1999 يميل بشكل كبير إلى العمل الحر خاصة بالنسبة للفئة النشطة

الفرضية الثانية: وجاءت كالتالي: المهن الحرة توفر الاستقرار ، السبب الذي جعل النساء يتوجهن إليها بكثرة .

كما قام الباحثين بالتأكيد على دور العائلة في ولوج النساء في هذا النوع من الأعمال الحرة ، وقد تمثلت عينة البحث في مجموعة من الطلبة والممارسين للمهن الحرة والذي كان عددهم 538 مبحوث.

نتائج البحث :

-أن النساء في فرنسا اليوم تتجه بشكل كبير نحو المهن الحرة مع هذا تبقى نسبتهم ضئيلة مقارنة بالرجال .

-يرجع سبب هذا التوجه بالنسبة للرجال والنساء على السواء إلى عدم توفر مناصب العمل المرغوب فيها لدى الحكومة .

-المستوى العلمي العالي للنساء مقارنة بالرجال

-إهتمام نسبة كبيرة من الفرنسيين بالحياة المهنية (Ia carriére) والمهن الحرة هي التي تستطيع تحقيق ذلك في فترة زمنية قصيرة

- النساء يعملن أكثر من الرجال إذ أن الكثيرات منهن يعملن أيام العطلة الأسبوعية وفي بعض الأحيان فترات الليل .

-أغلبية النساء يعملن المهن الحرة لأنهن يفضلن الاستقلالية في العمل من أجل تحقيق التوازن بين الحياة العائلية والمهنية

-تلتحق النساء بهذه المهن عادة بين سن 29 و65 .

-لأجل الإحساس بالتكامل تفضل النساء أن تزاوج بين الحياة المهنية والعائلية وهذا يجعلها مستعدة للعمل المتواصل

-أهمية هذا النوع من المهن تجدب إليها النساء .

-كما كشفت الدراسة من خلال المقابلات التي أجريت أن النسبة الكبيرة من النساء الممارسات للمهن الحرة هم شابات، أما الرجال فكان معظمهم من المتقاعدين الذين يمارسن هذا النوع من المهن.

-لتصل الدراسة إلى نتيجة عامة وهي أنه يجب أن تتنامى هذه المهن في السنوات المقبلة ، خاصة و أن الفئة النشطة في نمو متواصل والوظائف محدودة وبالتالي يجب التشجيع على مثل المبادرات .

موقع دراستنا من هذه الدراسة :

هذه الدراسة تطرقت إلى توجه كل من النساء والرجال في فرنسا نحو المهن الحرة على حساب الوظائف المأجورة ، لتركيز بذلك وبشكل خاص على النساء اللواتي يمارسن هذا النوع من الأعمال ، وقد خلصت إلى نتائج أجابت فيها عن التساؤلات المطروحة والتي كانت تدور أغلبها حول سبب زحف النساء الفرنسيات نحو المهن الحرة .

المطلب الخامس : المقاربة النظرية

يفرض البحث العلمي ضرورة التَمَوِضُعْ في خلفية نظرية ، القاعدة الموجهة للبحث ، حتى تكون مشروعية الانتماء إلى اتجاه نظري يساعد التفسير بعد تحقيق الفهم .

كما أن البحث يفرض في نفس الوقت تأطيرًا نظريًا لمفاهيمه الأساسية التي سيتم توظيفها في مختلف مراحل الدراسة .

أما بالنسبة لي فإنني في دراستي هذه سأحاول إتباع نظرية سوسيولوجية تتماشى وموضوع البحث والتي تمثل الخلفية التي استندت عليها .

وبما أن الموضوع يهتم بالتنظيمات والوظائف الخاصة التي تؤديها تجاه المجتمع سواءا أكانت تنظيمات المجتمع المدني أو الحكومية منها في إطار نسق كلي ووظيفي يعمل للمحافظة على دعم عمل المرأة الماكثة بالبيت في الصناعات التقليدية ، باعتبارها جزء من البناء ،هذا البناء الذي عرفه راد كليف

براون قائلا:"بأنه شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية حقيقة والملموسة والموحدة للأفراد والجماعات ضمن البيئة الطبيعية والإجتماعية " [1]

وعرفه سبنسر بأنه : "مجموعة من النظم والوحدات المتكاملة فيما بيناها وهذه الوحدات تشكل بناءات فرعية تعتمد على بعضها البعض في أدائها لوظائفها " [1] ، فالنظرية البنائية الوظيفية التي تعتبر من بين أهم النظريات في علم الاجتماع المعاصر حيث تهتم بتفسير العلاقات بين مختلف الوظائف في علاقة كل نسق بوظيفة النسق الآخر لارتباطها الوظيفي والعضوي فإعتمدت في هذه الدراسة إذن على النظرية البنائية الوظيفية ، هذه الأخيرة التي ترتكز على فكرة أن الكل يتألف من أجزاء ، ويقوم كل جزء على غيره من الأجزاء ، ومن تم يقوم التساند الوظيفي فيما بين الأجزاء والنسق الكلي [2].

وتستخدم هذه النظرية مفاهيم الكمون ، التكيف ، التوازن ، الوظيفة ، البناء ، ومن أهم روادها : تالكوت ، بارسونز ، روبرت ميرتون ، هربرت سبنسر ...وترتكز على مجموعة من المبادئ وهي :

1- يتكون المجتمع المحلي أو المؤسسة أو الجماعة من أجزاء أو وحدات مختلفة عن بعضها البعض ، وعلى الرغم من اختلافها إلا أنها مترابطة ومتساندة في وحدتها مع الأخرى .
2- إن الأجزاء التي تحلل إليها المؤسسة أو المجتمع أو الظاهرة الاجتماعية إنما هي أجزاء متكاملة ، فكل جزء يكمل الجزء الأخر وأن أي تغيير يطرأ على أحد الأجزاء لا بد أن ينعكس على بقية الأجزاء ، وبالتالي يحدث ما يسمى بعملية التغير الاجتماعي .
3- إن كل جزء من أجزاء النسق له وظائف بنيوية نابعة من طبيعة الجزء ، وهذه الوظائف مختلفة نتيجة اختلاف الأجزاء أو الوحدات التركيبية ، ورغم هذا الاختلاف إلا أنها على درجة كبيرة من التكامل .
4- الوظائف التي تؤديها المؤسسة أو الجماعة قد تكون وظائف ظاهرة أو كامنة أو وظائف بناءة أو وظائف هدامة .
5- وجود نظام قيمي أو معياري تسير البنى الهيكلية للمجتمع في مجاله [1].

وانطلاقا من المحورين الرئسيين الذين تركز عليهما النظرية البنائية الوظيفية محور البناء الذي يتضمن عرض وتفسير مكونات البناء الاجتماعي الذي يتألف من نظم (اجتماعية ، سياسية ، اقتصادية .....إلخ) ، وكل نظام يتكون من أنساق والتي بدورها تتألف من أنماط تشكيل السلوك

[1] - Raymond Boudon et autres ,Dictionnaire de sociologie , Bussierc , Groupe CPI,France 2005 ,p 229.

[1]- محمدعاطف غيث ، **قاموس علم الإجتما**ع ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، بدون نشر ، ص 443.

[2]- عبد الغني عماد : **منهجية البحث في علم الاجتماع** ، دار الطليعة للنشر بيروت (لبنان) ، ط1، 2007 ص103.

[1] - عبد الغني عماد ،: مرجع سابق الذكر ، ص 103-104.

الاجتماعي ، والذي يربط البناء ككل هو " النظام " ومحور الوظيفة أو الدور الذي نقوم في إطاره بدراسة الوظائف الاجتماعية للظواهر والوقائع ومالها من تبعات وأثار وما ينتج عنها من معطيات في كل نسق وعلاقته بالأنساق الأخرى.

فتلكوت بارسونز ، الذي يعتبر من أهم رواد هذه النظرية اتخذ من التنظيم مجالا هاما لتطبيق افتراضاته النظرية باعتباره جزء من البناء الاجتماعي وقد انطلق في تحليله هذا من فكرة أساسية على أن التنظيم نسق اجتماعيا يتألف من انساق فرعية ، مختلفة وأن هذا التنظيم بدوره يعتبر نسق فرعيا يدخل ضمن نسق اجتماعي أكبر وهو المجتمع ، مركزا بذلك بعلاقة والتنظيم بالبيئة المحيطة فأوضح أن للقيم السائدة في التنظيم هي التي تعطى له الشرعية لأنها تؤكد إسهام النسق التنظيمي في تحقيق متطلبات الوظيفة ، يسعى النسق الكلي إلى تحقيقها[2].

ويرى بارسنز الذي يعتبر أول من إستعمل النسق في الدراسات الاجتماعية استخدما واسعا ، وأراد أن يشير به إلى الظواهر الاجتماعية ، وهي وحدات يرتبط أجزاؤها بعضها ببعض ومن خلال هذا المفهوم يمكن فهم الظاهرة في ظروفها الخاصة .[1] أن أساس التحديد والتوجيه لتحقيق الأهداف تعبر عن خاصية محددة للتنظيم تميزه عن غيره من الأنساق.

ويرى راد كليف براون : أنه من الضروري لبقاء المجتمع توفر حد أدنى من الانسجام والتكامل بين أجزائه ومكوناته ، وهو يشير بذلك إلى مفهوم الوظيفية باعتبارها العمليات التي تحافظ على استمرارية التكامل و التضامن وكان يعتقد أن الأوجه البنائية تساهم في هذا التكامل والانسجام والوظيفية تتضمن دراسة وتحليل الظاهرة في إطار نسق محدود وهذا المفهوم يشير إلى وجهين الأول يشمل ما تقدمه الظاهرة لاستمرارية النسق والمحافظة عليه بينما يرتكز الثاني في التحليل الوظيفي لتفسير وشرح الضوابط الاجتماعية في نفس الوقت [2] .

والبنائية الوظيفية شجبت فكرة فهم المجتمع في ضوء تاريخه ، كما شجبت فكرة مراحل التطور وفي مقابل ذلك حاولت الوظيفية أن تفهم المجتمع في ضوء ظروفه المعاصرة وفي ضوء العلاقات المتبادلة بين مكوناته ، وتعتمد بذلك هذه النظرية في تحليلاتها رئسيين هما مفهوم البناء (Structure) ومفهوم الوظيفة (Function) ، ويشير مفهوم البناء إلى العلاقات المستمرة الثانية بين الوحدات الاجتماعية ، بينما يشير مفهوم الوظيفة إلى النتائج أو الآثار المترتبة على النشاط الاجتماعي .

---

[2] –رابح كعباش: **علم اجتماع التنظيم ، مخبر علم الإجتماع الاتصال الترجمة جامعة منثوري** ، قسنطينة (الجزائر) ، 2006 ص 159.

[1] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، **البناء الاجتماعي ، الإنسان والجماعات** ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2007 ، ط1 ص 63.

[2] - ابراهيم عيسى عثمان : **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار الشروق للتوزيع ، عمان(الأردن) ،2007 ، ط1 ص44.

فالبناء يكشف عن الجوانب الهيكلية الثابتة بينما الوظيفة إلى الجوانب الدينامكية داخل البناء الاجتماعي ولقد استخدم الوظيفيين مفهوم ثالث هو مفهوم النسق الاجتماعي (Sacualyster) ، والذي أمكن من خلاله تحليل الجوانب الهيكلية البنائية والجوانب الديناميكية الوظيفية فالمجتمع نسق يتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية يؤدي كل منها وظيفة محددة وقد ظهرت هذه النظرية عبر مراحل وتراث طويل امتد من القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا وقد ساهم فيها عدد كبير من العلماء [3].

لذلك فقد تعددت صورها من كلاسيكية إلى محدثة وتباينت فيها الإسهامات النظرية باعتبار أن أي وظيفة في التنظيم هي في علاقة ثابتة ومتغيرة في نفس الوقت وتعمل في تكامل وانسجام وظيفي مع الوظائف الأخرى للنسق سواء على المستوى الكلي أو الفردي فهي في خدمة متطلباته دوما ، وهذا حفاظا على الاستقرار و تحقيقا للإستمرار .

وتعتبر نظرية النسق التي إعتمدناها في دراستنا النظرية التي تُعنىَ بدراسة التنظيم كنسق ودراسة أجزاءه المعتمدة كلا منها على الآخر باعتبار أن هذا النسق يتكون من مجموعة من الأجزاء (الأنساق) العناصر التي تعمل معا لانجاز وظيفة محددة وقد يكون بسيطا أو معقدا وقد عَني الكثير من العلماء بدراسة المجتمع باعتباره أنساق معتمدة وظيفيا على بعضها البعض وكما أسلفنا يعتبر بارسونز أول من استعمل مفهوم نسق الفعل باعتباره المسئول عن نشوء الأنساق الأخرى وقد درس هذا كثير من العلماء من أمثال " هندرسون" و"كانون " و "فون بير تالانفي" وكانت محاولاتهم التنظيرية متنوعة من رؤيتها الجوهرية في معنى النسق وانطلقت من زوايا اجتماعية عامة وشاملة وليس جزئية أو محددة ؛ ولها أهمية كبيرة في تفسير اعتماد أنساق المجتمع على بعضها البعض في مصادر بقائها وتطورها وتفاعلها وتفسير الواقع الاجتماعي المعاش، لذا تم اعتمادها في هذه الدراسة المتعلقة بدور البرامج الحكومية وغير الحكومية في تفعيل الصناعات التقليدية للمرأة المكاتة بالبيت.

إذ أن جميع أنظمة ومؤسسات المجتمع معتمدة على بعضها البعض مع وجود نوع من الاستقلالية فالمرأة والتي هي جزء لا يتجزأ من الأسرة وبالتالي المجتمع فاعتبار الأسرة نسق مستقل إلا أنه يعتمد على أنساق أخرى لضمان استمراريته وتطوره والمرأة كونها وحدة من هذا النسق فهي بحاجة للانساق الأخرى التي تعتمد عليها الأسرة وللمحافظة على النسق الكلي وتوازنه لا بد من الاهتمام بالنسق ووحداته المكونة له ككل يؤدي وظائف تكمل كل منها الأخرى فاهتمام التنظيمات سواءا أكانت حكومية أم غير حكومية وذلك عن طريق إعداد البرامج التي تحافظ على ما له علاقة بالمرأة ويضمن لها باعتباره نسقا انتظاميا هي بحاجة إليه . حتى تتمكن من الحفاظ على أحد ركائز النسق بضمان استمرار الحرفة التي تعتمد عليها هذه المرأة وبالتالي تحقق الاستقرار .

[3] – دلال محسن استينية : **التغير الاجتماعي والثقافي** ، دار وائل للنشر ، الأردن ، ط1 ،2004

من استمرار هذه الحرفة المكملة لنشاط تنموي آخر يدعم الدخل بالنسبة للفرد وأيضا الاقتصادي كقيمة مضافة في مجالات أخرى كالسياحة وغيرها وأيضا ضمان دخل ثابت يحقق للمرأة مكانة اجتماعية .

إن الحديث أيضا عن التنظيمات غير الحكومية (الجمعية) كتنظيم أو نسق يقودنا إلى النظر أو التكلم عن العناصر الفنية والإدارية والتنظيمية المتفاعلة فيما بينها من خلال أدائها لوظائفها ، أي من حيث توفر الإمكانيات ، والموارد المادية والبشرية ، الأهداف ، الهيكل التنظيمي للجمعية ، والقانون الداخلي الخاص بها والبرامج والنشاطات ...إلخ.

كما ينبغي الإشارة إلى أن الجمعية متعددة النشاطات ، فرغم كونها ذات طابع تربوي (أحد الجمعيات التي صادفناها ، إقرأ مثلا) إلا أنها متعددة النشاطات فهي تمارس نشاطات ثقافية ، تكوينية ، اجتماعية إلى جانب نشاطات إنسانية أخرى ففي الوقت الذي تقوم بدور في محو الأمية فهي وفي إطار الشراكة مع التكوين المهني تقوم بتكوين الماكثات في البيت في الحرف التقليدية عن طريق الدروس المسائية وما يناسب أوقات المرأة الماكثة في البيت وتضمن لها شهادة بذلك من الهيئة المختصة (التكوين المهني والتمهين) معترف بها، فهي بذلك لا تهدف لترقية المجتمع من الجانب التعليمي(التربوي) فقط ، بل من مختلف الجوانب أو الأنساق" اجتماعية ثقافية..."، ومن جهة أخرى ينظر لها كنسق فرعي يؤثر في الأنساق المحيطة الأخرى في المجتمع إذ تقوم الكثير من الجمعيات النسوية بإعادة تأهيل المرأة في المجال الحرفي وذلك بالتعاون مع التنظيمات الحكومية الأخرى باعتبارها انساق انتظامية فرعية تدعم الأنساق الفرعية الأخرى وذلك من خلال ما تمده للمرأة الماكثة بالبيت من تكوين مخصص لها، وتم تعديل القوانين من أجلها وأيضا من خلال وكالة القرض المصغر ENJEM وأيضا التشغيل ENSEJ فنلاحظ بهذا درجة اعتماد الأنساق على بعضها والدور المتكامل من سلطات عمومية ومديريات ، ذلك أن هذه الأنساق لها علاقة بالمرأة الماكثة بالبيت وهذه العلاقة هي علاقة وظيفية تكاملية قصد الحفاظ على النسق الكلي " المجتمع " إذ لا يمكن لأي نسق من هذه الأنساق ممارسة نشاطه والقيام بوظائفه والدور المنوط به بمعزل عن الأنساق الأخرى في إطار البناء الكلي باعتباره نسق اجتماعي والذي وكما تم الإشارة إليه أن النسق الاجتماعي يتكون كذلك من المكنات والأدوار ومن التجمعات ومجموعات الأشخاص تربط بينها علاقات .

وأهم مميزات هذه الأنساق التي يتألف منها البناء الاجتماعي الواقعية والوظيفية والحركية [1] وعند هذه الأنساق ينجز الفرد أهدافه ، ويجد حلا لمشاكله ، فالأنساق هي عماد الجماعة وبنيانها ، وتقوم بنشاطاتهم وهي التي تهيئ للمجتمع طابعه .

[1] - Talcott parsons ,ibid , p19.

المطلب السادس : إشكالية الدراسة وفرضياتها

الإشكاليـة :

اعتبار المرأة لبنة هامة في النسيج الإجتماعي وفاعل مهم ذو دور لا يغفل ، ظلت ولازالت محل اهتمام التنظيمات على اختلاف أنماطها ومشاربها بهذا الفاعل الأم في المجتمع إذ نجد أن لكل تصوره الخاص بالتكفل بالمرأة يأخذ بعين الإعتبار الدور الهام لهذه المرأة في المجالات المختلفة خاصة منها المشاركة في الحفاظ على النسق الإجتماعي التي هي جزء لا يتجزأ منه وباعتبار المرأة الماكثة بالبيت فرد له خصوصيته وظروفه وله إشكاليات خاصة ظلت ولا زالت محل اهتمام الدارسين والمشرعين وباعتبار أن البناء الإجتماعي بحاجة إلى كل من له دور في المحافظة عليه فان التوجه للقيام بدور هام من شأنه تفعيل دور المرأة خاصة الماكثة بالبيت باعتبارها يد عامل بحاجة إلى توظيف في حدود إهتماماتها وما تستطيع أن تقوم به بالمقابل لهذه الأدوار التي أصبحت مطلب أساسي في مجتمع أحدث التغير في بناه الإجتماعية من خلال تغير أدواره المتباينة التي أصبحت تسيرها نظم حديثة واكبت هذا التغير وباعتبار أن الأدوار في هذا الشأن تكاد تتضارب الأراء حول فاعليتها بالنسبة لفرد لا يمكن إغفال نشاطه وأهميته في المحافظة على إستقرار النسق الكلي وبالتالي الحفاظ على توازن هذا النسق لما تمده له من آليات تظل أهميتها قائمة في تحقيق هذا التوازن والإستقرار، فلا أحد يمكنه إغفال دور المرأة في الحفاظ على الموروث الثقافي ممثلا في الصناعات التقليدية التي هي بحاجة إلى دعم و إهتمات جميع فئات المجتمع باعتبار أن هذا الموروث ظل ولا يزال مصدرا لتحقيق مكانة إجتماعية لكثير من أفرده التي تعتبر جزء لا يتجزأ منه فالمرأة و من خلال ما تبذله جاهدة في إثبات أن الاهتمام بأهمية دورها في ذلك وهذا سعيا منها للفت الإنتباه بضرورة الإهتمام به الأمر الذي يستوقفنا لنطرح تساؤلات تكون بمثابة إشكالية للموضوع محل الدراسة فيكون طرح الإشكالية كالأتي :

إلى أي مدى تسهم برامج التنظيمات الحكومية و غير حكومية في تفعيل عمل المرأة الماكثة بالبيت و الاهتمام بالصناعات التقليدية؟ لينبثق عنها الإشكالية الفرعية التالية :

* هل اهتمام التنظيمات الحكومية و غير الحكومية بالحرف يفعل عمل المرأة الماكثة بالبيت اقتصاديا؟

*هل يفعل محتوى البرامج للتنظيمات غير الحكومية الحرف ويدعم عمل المرأة الماكثة بالبيت؟

*ما مدى إسهام البرامج الحكومية في تفعيل وتدعيم عمل المرأة الماكثة البيت واهتمامها بالصناعات التقليدية؟

لينبثق عنها الفرضيات التالية:

الفرضيات :

*تسهم التنظيمات غير الحكومية والبرامج الحكومية في تفعيل عمل المرأة الماكثة في البيت و الإهتمام بالصناعات التقليدية.

لينبثق عنها الفرضيات التالية :

*اهتمام التنظيمات الحكومية و غير الحكومية بالحرف يفعل عم ئل المرأة الماكثة بالبيت اقتصاديا.

*محتوى برامج التنظيمات غير الحكومية يفعل الحرف ويدعم عمل المرأة الماكثة في البيت.

*تسهم البرامج الحكومية في تفعيل عمل المرأة الماكثة في البيت وتدعم اهتمامها بالصناعات التقليدية .

المطلب السابع: صعوبات الدراسة

✓ شح في المراجع خاصة في الاختصاص بالمكتبة الجامعية وغيرها والخاصة بالمرأة الماكثة بالبيت وأيضا في عمل المرأة ما عدا بعض المذكرات وهي قليلة إلا الخاصة بالمرأة العاملة في التنظيمات الاقتصادية و الخدماتية والعامة .

✓ صعوبة الاتصال المباشر بالمبحوثات لوجود البعض منها بعيد عن مقر إقامتنا وهذا لانتشار تنظيمات الحكومية أو الجمعيات المعنية في دوائر مختلفة لولاية غرادية وأماكن متباعدة مما جعل الاتصال بهم مكلفا (للوقت والجهد و المال).

✓ ضيق الوقت (المدة) الأمر الذي صعب علينا مراجعة العمل وترتيبه وجمع مراجعه وإستيقاء معلوماته من الميدان بكل دقة .

الفصل

الثاني

تمهيد:

إن مجتمعنا المعاصر هو مجتمع تنظيمي ، فبإلقاء نظرة بسيطة على أحوال الناس فإننا نجدهم قد انتظموا في وحدات اجتماعية انتظاما مقصودا من أجل تحقيق أهداف اجتماعية ، وقصد إشباع حاجات معينة من خلال بذل جهود مشتركة ، فأصبح الفرد يولد في التنظيمات و يتعلم في التنظيمات و يقضي معظم حياته في العمل بالتنظيمات المختلفة ، ومن بينها التنظيمات غير الحكومية التي تعتبر تنظيمات تطوعية كالجمعيات ، وهي وسيط ما بين الدولة والمجتمع ، و مستقلة نسبيا عن الدولة وتنشأ بتقديم مساعدات أو خدمات اجتماعية للمواطنين أو ممارسة أنشطة إنسانية متنوعة بمشاركة التنظيمات الحكومية وهذا بتسطير برامج من شأنها أن تخدم هذا الفرد وتنظم حياته .

المبحث الأول: ماهية التنظيمات و أنواعها.

المطلب الأول: مفهوم التنظيمات.

يمكن القول أن التنظيمات ليست اختراعا جديدا ابتدعه الإنسان الحديث ، فالتاريخ يخبرنا عن الحضارات المختلفة التي أقامت تنظيمات مختلفة لتحقيق أهداف ما على أساسها تمكن الحكام من تدعيم حكمهم و فرض إدارتهم من خلال السيطرة على هذه التنظيمات مثل:الحضارة الصينية ، الهندية المصريون القدماء و الفراعنة و الرومان ، ولكن ما يلاحظ على كل هذه التنظيمات إنها كانت محدودة النطاق ، وبسيطة لكن في عصرنا الحالي نشهد تزايد في عدد التنظيمات وأصبحت أكبر حجما وتعقيدا وأحسن كفاءة وعقلانية تتناسب مع طبيعة التغيرات الحاصلة مثل : ظهور الصناعة وتطورها وازدهار وسائل المعرفة و التكنولوجيا ، كلها دعت إلى ضرورة بروز التنظيمات الحديثة والمعقدة تساهم في دفع عمليات التطور و التنمية .

وقد بدأ الاهتمام بالدراسة المنظمة والعلمية للتنظيمات منذ الثورة الصناعية و ما نجم عنها من مشاكل وظواهر إلى الآن خاصة لدى الرواد الأوائل لعلم الاجتماع ، أمثال رواد التنظيم الكلاسيكيين ، سان سيمون ، ماكس فيبر ، ماركس ،... ورواد المدرسة السلوكية (النيوكلاسكية).

وصولا للأعمال الحديثة التي حاولت التحقق من صدق القضايا المطروحة وفق منظور أكثر تحليلا لها مثل الاتجاه الوظيفي وفي العصر الحديث الذي أصبح يسمى بعصر التنظيمات وذلك نظرا لتزايد تعقيدها و أصبحت ذات كفاءة و فعالية و عقلانية انعكس ذلك على مفاهيم التنظيم نتيجة للتداخل بينها و بين مفاهيم أخرى مثل: المنظمة ، المؤسسة ، والهيئة الاجتماعية وذلك راجع إلى هيمنة الطابع التنظيمي الذي يعتبر أحد أبرز صفات العصر الحديث .

مفهوم التنظيم :" تستخدم عبارة التنظيم للتعبير عن الجهد الإنساني المبذول من أجل تحقيق الأهداف المرغوبة فأساس إشباع حاجات الأفراد و تحقيق مطالبهم [1]" ، فنقيم النظام للمدارس هو لتعليم الأفراد ، و المستشفيات لعلاجهم ،و المصانع لإنتاج السلع ومستلزماتهم ...الخ

وقد عرف بارسونز التنظيمات:"بأنها وحدات اجتماعية تقام وفق نموذج بنائي معين لكي تحقق أهداف محددة [2].

المطلب الثاني : أنواع التنظيمات

تصنف التنظيمات على عدة أشكال ، فمنها التنظيمات الحكومية و منها غير الحكومية ، ومنها التنظيمات الوسيطة .

---

[1] – رابح كعباش ، **علم الإجتماع التنظيم**، مخبر علم الإجتماع الاتصال للبحث والترجمة ، قسنطينة ، الجزائر ،2006م، ص25.

[2] – نفس المرجع ، ص26 .

1- التنظيمات الرسمية(الحكومية) : تعرف بأنها :" عملية تحديد وتجميع العمل الذي ينبغي أداؤه مع تحديد وتفويض المسؤولية والسلطة وإقامة العلاقات لغرض تمكين الأشخاص من العمل بأكبر فاعلية لتحقيق الأهداف[1]".

والتنظيم الحكومي هو ذلك التنظيم الذي يقوم بالإشراف على بعض القطاعات بواسطة الحكومة أو الجهات الحكومية ، ويهدف لخدمة الصالح العام.وتشرف تلك الجهات على الصحة ، وإجراءات السلامة ، والأسعار ومستوى الخدمات والجوانب التجارية الأخرى وتخضع الصناعات لشيء من التنظيم ، فالإشراف الحكومي يحوز مباشرة على كل المستويات:بواسطة الحكومة المحلية أو حكومة المنطقة أو الحكومة المركزية [2].

يمثل التنظيم الحكومي الإدارة العامة التي هي جزء لا يتجزأ من المسألة السياسية والإدارة العامة كما يراها "بول ابلبي" و "وولاس ساير"تشكل أحدى العمليات السياسية وأن الموظفين الحكوميين يسهمون بشكل فعال في وضع السياسات [3].

والهيكل التنظيمي للإدارة العامة يركز على إبراز أهمية التعددية السياسية في الإدارة العامة وأنها يجب أن تستوعب التطلعات والاحتياجات المختلفة لفئات المجتمع في تكوينها ، ويجب أن تنظر إلى الفرد بصفته جزء من جماعة اقتصادية واجتماعية أو سياسية وينطبق عليه ما ينطبق على الجماعة التي ينتمي إليها. علما أن القانون يبرر لإدارة ثلاثة أمور أساسية: ما تطالبها السلطة التشريعية بإنجازه ، حدود صلاحيات الأفراد فيها ويحدد القانون للإدارة العامة الحقوق الأساسية والإجرائية للأفراد والجماعات في المجتمعات التي ينبغي على موظفي الحكومة مراعاتها. مع ملاحظة أنه في السنوات الأخيرة من القرن العشرين زاد تدخل الدولة في شئون موظفيها لتحقق لهم أكبر قدر ممكن من الرفاهية والتقدم فقد اتسعت نشاطات حكومات الدول من مجرد الاهتمام بالمحافظة على الأمن الخارجي إلى الاهتمام بالنمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي وبكل ما يسهم من تحقيق الرفاهية والتطور للمحكومين.

وتجدر الإشارة أن التنظيم الحكومي مرتبط نشأته بنشأة الدولة التي اختلف العلماء في أصل نشأتها.

---

[1] – يوسف عنصر ، **الإشراف والتنظيم الصناعي في الجزائر** ، مخبر علم الإجتماع الإتصال ، جامعة منتوري ، بدون طبعة قسنطينة ، الجزائر 2007م ص65.

[2] – فيرل هيدي ، ترجمة محمد قاسم القريوتي :" **الإدارة المقارنة** " ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان (الأردن)، 1989 ص 45.

[3] – قزو محمد أكلي ، **دروس في الفقه الدستوري والنظم السياسية** ، (دراسة مقارنة) ، دار الخلدونية ، ص06.

إن اختلاف العلماء في تحديد أصل نشأة الدولة يرجع إلى صعوبة حصر كل الظروف والعوامل التي ساهمة في تكوينها لأن الدولة – كما هو معلوم – هي ظاهرة اجتماعية معقدة ترجع جذورها إلى الحضارات القديمة جدا ، كما أنه ونتيجة للارتباط الوثيق بين السلطة والدولة ،فإنه أصبح من المتعذر فصل إحداهما عن الأخرى . لذلك نجد أن النظريات التي قيلت في أصل نشأة الدولة هي نفسها في الغالب تعطى كتبرير للأساس السلطة في الدولة .

وقد تناولت الدراسات نشأة الدولة وأبرز هذا في نظريات هامة نذكر منها :

النظرية التيوقراطية ونظرة الطبيعة الإلهية للحكام ونظرية الحق الإلهي المباشر ونظرية الإلهي الغير مباشر

هذه النظريات التي تشير إلى طبيعة السلطة التي اختلف معناها من عصر إلى آخر [1].

وظائف التنظيم الحكومي:

تقوم الحكومات والسلطات المحلية بمسئولية تنظيم بعض النشاطات وفقا لتكليف من الحكومة القومية بـ:

- متابعة الأعمال المسطرة وتنفيذها.
- تقوم الحكومة بإصدار القوانين التشريعية والتنظيمية .
- تقوم الحكومة أيضا بالتأكد من مراعاة الأنظمة للأحكام وتقوم بإضافة أحكام جديدة في حالات الضرورة عن طريق إصدار قوانين جديدة.
- عند الحاجة لأنظمة إضافية تقوم الحكومات في معظم الأحيان بتشكيل لجان خاصة لذلك.
- يؤدي نشاط المنظمات عادة إلى إصدار أنظمة حكومية جديدة.

2– التنظيمات غير الحكومية :

تعرف بأنها منظمات تطوعية تعمل مع آخرين و كثيرا جدا ما تعمل لصالح آخرين ، وتنصب أعمالها و أنشطتها على قضايا و أناس خارج نطاق موظفيها و أعضائها و هي تغطي مجالا واسعا للغاية يبدأ من المنظمات المحلية الفضفاضة التكوين و يصل إلى الاتحادات الوطنية و الشبكات الدولية والقضايا التي تعالجها هذه المنظمات عديدة للغاية و متنوعة بدءا من الرعاية الاجتماعية والصحية و شؤون البيئة و التنمية وصولا إلى حقوق الإنسان ومشاكله ، و على أية حال تعرف المنظمات غير الحكومية بأهم سماتها وخصائصها وهي التطوعية غير هادفة إلى تحقيق ربح – غير حكومية –التجريد–الإدارة الذاتية – والتمويل ذو الصفة الخاصة "[2].

المبحث الثاني : نشأة التنظيمات غير الحكومية و مفهومها

[1] – قزو محمد أكلي : **دروس في الفقه الدستوري والنظم السياسية (دراسة مقارنة)** ،دار الخلدونية الجزائر ، 2008، ص 17.

[2] – من مؤتمر التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة – المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات ، المؤتمر العربي السادس لإدارة البيئة ، شرم الشيخ ، جمهورية مصر العربية ، ماي 2007م ، ص232.

المطلب الأول : نشأة التنظيمات غير الحكومية أو الجمعيات الأهلية

إن تشكيل المنظمات غير الحكومية هو نوع من الظواهر الإنسانية فهي وليدة الظروف و عوامل متعددة ، حددت شكلها و بنيتها و توجهاتها وهي جزء من لا يتجزأ من المجتمع المدني و لكي يتسنى لنا فهم أدوارها علينا استعراض نشأتها و تطورها .

-نشأتها : نشأت فكرة المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات الأهلية منذ قرون في دول الغرب الرأسمالية ، و ذلك في إطار مفهوم "الخير و الإحسان "و في ضوء القيم الدينية ، و قد ارتبطت معظم هذه الجمعيات بالكنيسة إذ يعود ظهور أول منظمة غير حكومية إلى سنة 1617 م دون تحديد هويتها لكن أقدم منظمة مذكورة رسميا هي منظمة الأصدقاء كواكارس سنة 1624م ذات طابع ديني تقدم مساعدات إنسانية ، هذا ما مهد لتصنيف الكنائس والتنظيمات الدينية ضمن التنظيمات الخاصة التي ظهرت في أوروبا ، و تمتعت بسيمات المجتمع الدولي المعاصر نتيجة نمو الأفكار ، و المذاهب التحررية في أوروبا ، ثم ما لبث هذا المصطلح أن تطور و اتسع استجابة لتغير الظروف الاجتماعية و الثقافية والاقتصادية في هذه الدول ، بحيث أصبح لهذه المنظمات مضمون جديد و دور أكثر فعالية في مجتمعها [1] ، ولقد كان لظهور ونشأة المنظمات الغير الحكومية علاقة بمجموعة من العوامل من بينها: [2]

1-**الإصلاح الكنيسي** : إن التغير التدريجي في النظام الكنيسي مطلع القرن 16م أدى إلى عملية إصلاح ديني قضت على وحدة التنظيم ، و فسحت المجال للكنائس الوطنية ، ومن أهم أسبابه ظهور البروستانتينية كمذهب جديد ، استجابة لمطالب دينية ، ثم جاءت المذاهب الفردانية والتيارات اللائكية ، و انقسام الكنيسة الرومانية الكاثوليكية إلى جزأين :

- **الأولى**: تحت لواء روما تتميز بطابع فوق وطني يضم دول من جنوب أوروبا .
- **الثانية** : دعا إلى الإصلاح و إقامة كنائس وطنية مستقلة عن روما .

لقد شجع هذا الانقسام تفعيل التداخل الإنساني و فسح الطريق لظهور جمعيات سواءا أكانت وطنية أو دولية بواسطة بعثات تبشيرية لإغاثة الشعوب الأصلية و ضحايا الحروب و الأوبئة نذكر منها : الجمعية المناهضة للرقيق و حماية السكان الأصليين تأسست عام 1887م ببريطانيا .

2-التحرر السياسي : والمتمثل في انتشار أفكار النهضة و حرية الفرد في الرأي و التجمع ،والدفاع عن المصالح المشتركة لكل جماعة ،و ما حملته الثورة الفرنسية من تأثير في عهد الدولة الملكية بقيام الدولة

[1] – مدحت أبو النصر ، **إدارة الجمعيات الأهلية** ، مجموعة النيل العربية ، مصر ، بدون طبعة ، 2004م ،ص53.

[2] – نفس المرجع ، ص ص 54/53 (بتصرف).

الوطنية الجمهورية ثم ظهور التحرر السياسي كتيار فكري متكامل يدافع عن حقوق الفرد داخل المجتمع في مواجهة السلطة كما جاء في أفكار " **ألكسيس دو توكفيل**" الذي قال إن حجر الزاوية في بناء الديمقراطية يكمن في العمل الجمعوي و قد نادى هذا المفكر بضرورة تكوين جمعيات للدفاع عن حقوق الأفراد .

3-المبادرات الخاصة : إذا كان التحرر السياسي هو العامل الموضوعي ، فان المبادرات الخاصة تعد العامل العضوي و المحفز لعملية تكوين و ظهور المنظمات الغير الحكومية ، أي رغبة و نية الأفراد في تكوين جمعيات للدفاع عن المصالح و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية والثقافية انطلاقا من وعي و اقتناع في إتباع مسلك اجتماعي محدد .

المطلب الثاني : مفهوم التنظيمات غير الحكومية (الجمعية)

تمثل الجمعية على أنها :"اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها و يجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنويون على أساس تعاقدي و لغرض غير مبرح ، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من اجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني و الاجتماعي و العلمي و الديني و التربوي و الثقافي و الرياضي على الخصوص"[1].

بحيث تتكون الجمعية بحرية وإرادة أعضائها المؤسسون إثر جمعية عامة تأسيسية تجمع 15 عضوا مؤسسا على الأقل وتصادق على القانون الأساسي و تعين مسؤولي هيئاتها القيادية .

[1]- المادة 2:من قانون رقم:31/90 مؤرخ في17 جمادي الأول عام 1411هـ الموافق 4 ديسمبر سنة 1990م يتعلق بالجمعيات.

كما تعرف بأنها:" منظمات اجتماعية تطوعية غير حكومية يكونها الأفراد و يتولون إدارتها و تمويلها بجهودهم الذاتية لا تهدف إلى الربح بل لتحقيق أهداف مشتركة سواء على مستوى أعضائها أو أفراد المجتمع ككل ، و هي وسيلة لتنمية قدرات الأعضاء من خلال اشتراكهم في العمل الجمعوي" [1] .

وتعرف الجمعية أيضا : "بأنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة أو تتكون من أشخاص اعتبارية و يكون غرضها ليس الحصول على الربح المادي[2] .

الجمعية : يؤسسها عدد من الأشخاص (بحد أدني لعدد الأعضاء المؤسسين يحدده القانون كما يحدد مواصفاتهم) ، بدافع حب الخير وخدمة الغير أو خدمة أعضاء الجمعية أو فئة اجتماعية ما، وتعتمد الجمعية في تمويل أنشطتها على اشتراكات الأعضاء وتلقى الهيئات والحصول على المساعدات بما في ذلك المساعدات الحكومية .

كما تسمى بالمؤسسة الخيرية (fondation) وما يميزها هو أن لها صيغة تقوم أساس وقف أموال معينة من العقارات أو المنقولات للانفاق من ربعها على أغراض خيرية ومنافع عامة لا تستهدف الربح كإنشاء المستشفيات أو المدارس أو الملاجئ أو للانفاق على بعض ما يكون موجودا من هذه الهيئات بالفعل .

المبحث الثالث : أنواع و خصائص التنظيمات غير الحكومية

[1]– مدحت أبو النصر ، **إدارة الجمعيات الأهلية في مجال رعاية ذوي الإحتياجات الخاصة** ، مجموعة النيل العربية ، مصر بدون طبعة ، 2004م ، ص55.

[2]– مصطفى أحمد أبو عمرو ، **علاقات العمل الجماعية** ، دار الجامعية الجديدة للنشر ، الأزاريطة ، الإسكندرية ، بدون طبعة 2005م ، ص63.

المطلب الأول : أنواع التنظيمات غير الحكومية

لقد أسس قانون31/90 الصادر سنة 1990م الإطار القانوني الخاص بقطاع الجمعيات ، أو المنظمات الغير الحكومية ، و بموجب هذا القانون يجب تسجيل الجمعيات المحلية لدى وزارة الداخلية ، وهي جمعيات معظمها موجودة بالقلم فقط ، ويعتبر تفاعل و نشاط الجمعيات الغير الحكومية على المستويين المحلي و الوطني محدودا للغاية ، وحسب تصنيف نموذجي فإن التنظيمات الغير الحكومية تتكون من الجمعيات المهمة و السائدة أكثر وهي كالتالي :

- أولياء التلاميذ.
- لجان المساجد و الجمعيات الدينية .
- الجمعيات الرياضية .
- الجمعيات الثقافية والفنية.
- الجمعيات الاجتماعية والخيرية.
- اللجان الجوارية والعلمية المهنية و الشبابية .
- جمعيات الفلاحين
- جمعيات المعوقين
- الجمعيات النسوية.

جدول رقم 01 : يمثل عدد الجمعيات الوطنية و المحلية حسب جريدة الجزائر الحرة.

مجال نشاط الجمعية	العدد

جمعيات مهنية	206
جمعيات رياضية /تربية بدنية	82
جمعيات ثقافية /فنون /تربية و تكوين	80
جمعيات صحية /طب	73
جمعيات مختافة	63
جمعيات علمية وتكنولوجية	50
جمعيات شبانية	39
جمعيات تعاونية	34
جمعيات لقدماء الطلبة والتلاميذ	25
جمعيات صداقة /تبادل و تعاون	23
جمعيات نسوية	19
جمعيات تضامن /خيرية و للنجدة	17
جمعيات السياحة و الترفيه	16
جمعيات تاريخية	17
جمعيات الدفاع عن البيئة و نوعية الحياة	15
جمعيات المعاقين	15
جمعيات أجنية	13
جمعيات للطفولة و المراهقة	11
جمعيات دينية	10
جمعيات متقاعدين و الكبار في السن	08
جمعيات حقوق الإنسان	07

المصدر : عن وزارة الداخلية بمناسبة اجتماع وزراء الداخلية العرب 2 جويلية 2000.

- **الجمعيات المحلية :**

أما بالنسبة للجمعيات المحلية فقد انتقل من 30 ألف جمعية في 1992 إلى 48201 جمعية في 1997 ليصل إلى 52026 في 1998 ليصل أخيرا إلى 53743في نهاية 1999 و على سبيل المثال فقط فقد سجلت 3949 جمعية محلية في ولاية العاصمة 2770 في ولاية بجاية 2565 في تيزي وزو و 2469 في سطيف وأخيرا 2061 في ولاية وهران مفصلة كالتالي :

الجدول رقم 02: يوضح الجمعيات المشكلة بعد 2000 من 1992 إلى 1999 وهذا لولايات مختلفة من الوطن .

جمعيات مهنية	12201
جمعيات الأحياء السكنية	10314
جمعيات رياضية	8262
جمعيات دينية	7777
جمعيات ثقافية وفنية	6028
جمعيات إنسانية و اجتماعية	3915
جمعيات للبيئة والشباب	2673
جمعيات علمية	2472
جمعيات لجان حفلات	21

المصدر : عن وزارة الداخلية بمناسبة اجتماع وزراء الداخلية العرب 2 جويلية 2000.

المطلب الثاني : خصائص التنظيمات غير حكومية

يحدد Tropma بعض خصائص التنظيمات غير حكومية(الجمعيات) في أنها[1] :

- وسيلة فاعلة لإشباع احتياجات المجتمع بواسطة الناس أنفسهم ،وفي أنها تتميز بقدرة كبير في المرونة والمشاركة وحرية العمل.
- تعتبر الأقرب إلى الأفراد في المجتمع مقارنة بالمؤسسات الحكومية ، كما أن الجمعيات الأهلية غالبا ما تستخدم كوسيط بين البناءات الرسمية وغير الرسمية في نسق الخدمات الإنسانية في المجتمعات.
- الأعضاء المؤسسين للجمعيات يشتركون معا في الإحساس بحاجات ومشكلات أفرد المجتمع.
- تكون الجمعيات الأهلية غالبا ذات تنظيم إداري هرمي بسيط .
- هي منظمات غير هادفة للربح بل تقدم خدمات ومساعدات اجتماعية لأفراد المجتمع.
- يعد التطوع والتبرع ركيزتان أساسيتان لحيوية هذه الجمعيات .
- تمتاز الجمعيات الأهلية باتساع مجالات عملها مثلا كأن تعمل في الجانب الثقافي والعلمي رعاية الطفولة والأسرة ، رعاية الفئات الخاصة ، رعاية حقوق الناس ، الشيخوخة ، حماية البيئة من التلوث حماية المستهلك .....الخ.

المطلب الثالث: تصنيفات المنظمات غير الحكومية

لقد ارتبط مفهوم المنظمات غير الحكومية بالمعايير التي استخدمتها كالحجم والعضوية والوظيفة والتي على أساسها تم تصنيفها إلى الأنماط التالية:

- التوزيع الجغرافي:منظمات محلية ، منظمات وطنية ، منظمات أجنبية ودولية.
- المعيار الوظيفي ونوعية الأنشطة: زراعي ، خدمي ، صناعي أو حرفي.
- المعيار الجنذري: رجال، نساء.
- معيار الحجم :كبير ، صغير.
- المعيار الطبقي:مزارعين ، عمال ، طبقة وسطى.
- المعيار الثقافي: ديني ، عرفي ، قرابي ، إثني.[2] دليل الممارسات السلمية بشأن وضع القوانين المتعلقة بالمنظمات غيرا.

كما أن هناك تقسيمات أخرى للمنظمات تتضمن أربع جوانب هي:

منظمات حكومية:يضمها تشريع وتمويل حكومي ، و بها موظفين مثل مكاتب الضمان الاجتماعي.

-منظمات أهلية: تقوم بالجهود الأهلية و يمولها الأهالي مثل الجمعيات الخيرية الخاصة.

---

[1]- مدحت أبو النصر ، مرجع سابق، ص58.

[2] – نجوى سمك والسيد صدقي عابدين ، **دور المنظمات الغير الحكومية في ظل العولمة ، الخبرتان اليابانية والمصرية مركز الدراسات الأسيوية** ، القاهرة ، 2002 ، ص48.

-منظمات مشتركة: يشترك في إدارتها وتمويلها الحكومة والأهالي.

-منظمات دولية: وهي منظمات الرفاهية الاجتماعية مثل منظمة اليونيسكو والمنظمات التابعة للأمم المتحدة .

المطلب الرابع: المميزات العامة للمنظمات غير الحكومية:

تمثل المنظمات غير الحكومية مجموعة من المنظمات والمؤسسات والجمعيات المتنوعة ذات المهام المختلفة والتي تتسم بجملة من الخصائص منها :

-أن تنشأ مستقلة عن الدولة، وأن تحكم نفسها من خلال مجلس أمناء.

-أن تستفيد من الصدقات والهبات النقدية من قبل الأفراد والشركات أو التبرع بالوقت أو استقطاع من الراتب والتركات.

-أن تكون أدوات جلب منافع تستفيد منها فئات خاصة أو جميع الناس.

-أن لا تكون مؤسسة ربحية.

-طبقا للتشريعات المدنية في المجتمعات الغربية الحديثة تحظى جميع منظمات القطاع الثالث بالشخصية الاعتبارية إضافة إلى ضرورة الحصول على إذن السلطة الإدارية المختصة عند التأسيس والاستثمار لها.

-القيام على أساس مبادرات أهلية والاعتماد على التمويل الذاتي والتمتع بالاستقلال الإداري فضلا عن تعدد الأنشطة والأعمال والمشروعات.

المطلب الخامس : مجالات نشاطات المنظمات غير الحكومية

تعمل المؤسسات والمنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق أهدافها من خلال قيامها بنشاطات ذات النفع العام في مجالات عدة ، خيرية ، صحية ، تعليمية ، ترفيهية ، رياضية ودينية ، تشكل في مجموعها المال الحيوي للنشاط التطوعي والخيري ، حيث تنتج الخدمات وتساهم أحيانا في إنتاج السلع في جوّ لا تجاري ولا ربحي ، كما تؤمن هذه المنظمات بيئة منظمة للعمل الإنساني ، ويعمل فيها الناس باختيارهم الخالص ويؤمّنون الخدمات والتدريبات والخبرات ضمن إستراتيجية عمل تلقائي متطوعي ذات التنظيم وتختلف مجالات نشاط المنظمات غير الحكومية باختلاف أهدافها ووسائلها واهتماماتها ، ذلك أنها تركز على عدد كبير من الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية والإنسانية على اختلاف أنواعها،كذلك منها من يتوزع نشاطها محليا ومنها من يتوسع خارج الحدود الوطنية ، ومنها من يكون نشاطها عالميا[1].

[1]- بدر ناصر المطيري ، **من قسمات التجربة البريطانية في العمل الخيري والتطوعي**، الأمانة العامة للأوقاف الكويت ، 1994 ص ص 80 ،87.

المبحث الرابع : سوسيولوجية الحركة الجمعوية في الجزائر

لقد مر عمل التنظيمات غير الرسمية أو الجمعوية في الجزائر بمراحل نذكرها كالآتي:

المطلب الأول: المرحلة الإستعمارية

عرفت هذه المرحلة ظهور عدة جمعيات تقليدية من نوع كموني ، إثني وديني (كالزويا مثلا) في بداية القرن العشرين على وجه التحديد واقتصر مجال تدخلها عموما على النشاط الأخلاقي، الخيري ، التعاوني ذي المنفعة العامة كالتويزة مثلا. فالجزائريين وكثيرا ما عمد الاستعمار إلى تهميش هذه الجمعيات أو استعمالها خدمة لمصالحه وترسيخ تواجده وبسط نفوذه [1].

ولقد عرفت الجزائر التنظيم الجمعوي منذ الاحتلال الفرنسي أي بعد الحرب العالمية الأولى ، وذلك نتيجة للقانون الذي أصدرته السلطات الفرنسية في جويلية1901 الذي يسمح للمواطنين بتأسيس جمعيات ، هذا ما سمح للجزائريين بإنشاء جمعيات خاصة بهم تراوحت بين جمعيات موسمية وأخرى دينية ، وجمعيات الدفاع عن الهوية العربية الإسلامية للجزائر مثل " جمعية العلماء المسلمين الجزائريين " تلتها بعد ذلك أشكال جديدة من الجمعيات النخبوية مختلفة (جزائرية/ أوروبية) ، حضرية واندماجية.

يقول ناصر جابي:" إن الجزائريين عرفوا بذلك تجربة جمعوية محدودة في ظل الحركة الاستعمارية بداية القرن الماضي(20) اقتصرت على أبناء بعض المدن وتركزت حول العمل الثقافي والرياضي والفني [2]".

[1]- Omar derras , le fait assocatif en algére .le cas d'oran , in insaniyat , revue algérieenne d'anthropologie et des sciences sociles n 8 mai –aout 1999 p 116.

[2] - ناصر جابي، **الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركة الاجتماعية** ، المعهد الوطني للعمل ، الجزائر ،2001 ، ص 06.

ثم بعدها جمعيات على وجه الخصوص تحولت معظمها إلى حركة اجتماعية كرست جهودها بالالتزام بالنضال السياسي والأيديولوجي، إذ أصبحت تدريجيا مصدرا معتبر لتمويل حركة التحرير الوطني من مناضلين عسكريين وأطر سياسية داخل مختلف الأحزاب الأخرى والنقابات (بروز الحركة الوطنية بمطالبها السياسية الواضحة) [1].

المطلب الثاني : الحركة الجمعوية في الجزائر من الإستقلال إلى الثمانينات(1962/ 1989)

عرفت هذه الفترة غموضا وتناقضا بين التطبيق الشكلي للقانون السابق الذكر(1901) المعمول به والموروث عن المرحلة الكولونيالية حيث اتسمت هذه المرحلة بعملية دولنة المجتمع (Etatisation de la société) أي سيطرت الدولة التي ما أن نالت الجزائر استقلالها ، وتم الشروع في بناء الدولة الوطنية باختيار المشروع الإشتراكي ، والقيام بعملية تأميم جميع القطاعات وربط قيادة الدولة بالحزب الواحد .

تم حل جميع الجمعيات والتنظيمات ودمجها بالإتحادات التابعة للحزب الواحد الذي أنشأ هذه الإتحادات على شكل" نقابات فظهر الإتحاد العام للعمال الجزائريين وأخرى للنساء ، و أخرى للفلاحين ...إلخ ، وكان هذا الفعل قد صدر نتيجة لتصورات من طرف أجهزة الدولة الجزائرية آنذاك والتي كانت ترى أن التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية ، التربوية والثقافية ، يجب أن تدمج في طبيعة النظام السياسي المتبع وبالتالي كانت أن سيطرت الدولة واحتكرت مختلف المؤسسات والهياكل الاقتصادية وفضاءات التنشئة الاجتماعية ، وتأسيسها بواسطة خلق جهاز تشريعي وقانوني أصبح الإنتماء لهذه التنظيمات فيه مشروط بموافقة الحزب ووفق انخراط المواطن في هذا الحزب وبناء على موقفه الإيديولوجي (معارض أو موافق) وموافقته عليه .

[1] - ناصر جابي، مرجع سابق الذكر ، ص 08.

يمكن ملاحظته في هذه الفترة أن المبادرات الفردية من أجل العمل التطوعي والاجتماعي أصبحت شبه غائبة واتسمت الجمعيات أحيانا بالطابع السياسي التابع للحزب ، ذلك أن الدولة كانت ترى بأن هذا أفضل لأن المجتمع لم يصل بعد إلى مرحلة تسيير أموره الذاتية بنفسه ، كما تميزت هذه الفترة أيضا بهيمنة السلطة على الحركة الجمعوية أي أن ذلك القانون القهري وتمايزه الذي طال كل المحاولات التنظيمية غير الرسمية التي تريد أن تنشط خارج الإطار المؤسساتي والحزب الواحد مما انعكس ذلك عليها وشهدت نوعا من الركود ، وظهرت هناك جهود من طرف الدولة تمثلت في إصدار مراسيم لتنظيم العمل الجمعوي ليّرسم هذا الإجراء نهائيا بعد صدور قانون 1971 ممثلا في المرسوم71-79 المتعلق بقانون الجمعيات والذي يوضح موقف الدولة من الجمعيات الموازية عن طريق فرض الإعتماد المزدوج والموافقة الرسمية من طرف الوالي ووزير الداخلية على أي جمعية تنوي أن تنشط خارج الدولة وحزب جبهة التحرير الوطني [1] .

ومن نتائج هذه الإجراءات الاحتكارية ومركزية سلطة القرار إفقار وهشاشة الحياة الجمعوية ومنع بروز هياكل ومؤسسات وسيطة كالجمعيات مما وسع الفجوة بين الدولة والمجتمع وبالتالي أحدث ذلك اتساعا في رقعة السخط الإجتماعي والاحتجاجات الفوضوية والفتن وتعطيل نمو ثقافة الديمقراطية والمشاركة في الحركة الجمعوية ، بل العكس فإن المنظمات الجماهرية تحولت إلى وسائل مميزة للحصول على الترقية الاجتماعية والامتيازات المختلفة [2] ".

[1] –المرسوم التنفيذي رقم 15/87 والمنشور التطبيقي رقم 16/88.

[2] – عبد الله كبار ، **دور المجتمع المدني في التكفل بذوي الإحتياجات الخاصة** ، رسالة ماجستير [غير منشور] ، جامعة الجزائر 2005 ، ص 79.

المطلب الثالث: الحركة الجمعوية في الثمانينات

أثرت الأوضاع المتأزمة التي عاشتها الجزائر في فترة الثمانينات نتيجة انتشار الفساد في أجهزة الدولة ، مما زاد في حدة الأزمة الاجتماعية في أوساط المجتمع حيث ارتفعت معدلات البطالة ، وانخفض سعر البترول إضافة لانتشار ظاهرة التهريب للبضائع والسلع الأمر الذي زعزع الإقتصاد الوطني إضافة إلى هزات اجتماعية أخرى من بينها أحداث أكتوبر 1988 التي ثار فيها الشعب مطالبا بالإصلاح السياسي ، و الاقتصادي ، الإجتماعي ، .. فبادرت الدولة بإصدار برنامج إصلاحات يدعو للتحول إلى النظام الديمقراطي الليبرالي . والقبول بمبدأ التعددية السياسية والحق في إنشاء الجمعيات والتنظيمات المختلفة التي شكلت النواة الأساسية لبناء مجتمع مدني في تاريخ الجزائر لأول مرة.

يقول ناصر جابي: « كان من تداعيات أحداث أكتوبر1988 التي عاشتها الجزائر، ظهور إطار دستوري وقانوني جديد تم بموجبه الاعتراف بحق المواطنين في التنظيم المستقل للتعبير عن أرائهم السياسية والدفاع عن مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية ، بعد المصادقة على الدستور الجديد1989وضمن الجدل السياسي والنفسي المتوالد عن أحداث أكتوبر والذي كان نتاجه تفريخ عدد كبير من الجمعيات والأحزاب والنقابات في وقت قياسي لم يعرفه الجزائريون من قبل».

رغم أن الجزائر عرفت محاولة محتشمة لتغيير الإطار القانوني المسير للعمل الجمعوي في بداية النصف الثاني من الثمانينيات [1] ، لتسهيل عملية تكوين جمعيات لكنها لاقت مقاومة فبقيت بدون نتائج كبيرة على الساحة التنظيمية نظرا للمقاومة التي لم تمكن من تجنيد قوى اجتماعية واسعة لكن رغم ذلك

[1] – عمر دراس :**الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر واقع وآفاق مجلة إنسانيات(جريدة جزائري الأنثربولوجية)** ، مركز الأبحاث الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية ، وهوان الجزائر) ، 2005 ، ص ص 23،28 .

نلاحظ أن بعدها كانت الإحصائيات تشير إلى أنه بين 1966-1988 لم يتم تأسيس إلا حوالي 100 جمعية ، فانطلاقا من 1989-2000 تم تأسيس 1000 جمعية لتصل بعدها إلى1100جمعية وطنية فقط حسب تصريح لمصالح وزارة الداخلية و 45000 جمعية محلية ، فحسب المادة (4) من قانون تأسيس الجمعيات التي تنص على " الحق في إنشاء المواطنين لجمعيات تكون مرخصة قانونا " ، وبهذا كثر الطلب على إنشاء الجمعيات ، كما أن الخطاب السياسي دعا مختلف الفئات الاجتماعية للانتظام في جمعيات بغية الحصول على الدعم اللازم من طرف الدولة[1])".

المطلب الرابع: الحركة الجمعوية من التسعينات إلى الآن

شهدت هذه المرحلة اتجاهين مختلفين للحياة الجمعوية:

الأول الذي ينفرد بظهور عدد وفير للجمعيات التقليدية و العصرية(1990-1995) بموجب قانون الجمعيات المؤرخ في 4 ديسمبر1990، والذي ألغى أغلب الشروط التعجيزية والتمييزية السابقة و على رأسها الإعتماد المزدوج.

وحسب الباحثين فإن سبب ظهور هذا الكم الهائل من الجمعيات يرجع إلى سببين رئيسين:

1- سبب سياسي: والذي يعّبر عن الطلب الهائل والقوي للتحرر الإجتماعي ، وطلب الحقوق المختلفة نتيجة تراكم الكبث الإجتماعي مما أنتج ردودا وأفعالا كثيرا ما تكون معادية لكل ما يصدر عن الدولة ، وانعدام ثقة المجتمع فيها ، خاصة الفئات الوسطى حديثة العهد ، والتي تأثرت كثيرا نتيجة

[1]- القانون 14/90 المؤرخ في 02 جوان 1990.

لأزمات متعددة الأبعاد حيث شهدت الجزائر خلال الفترة 1990-1999 أزمة اجتماعية خطيرة على كافة الأصعدة .

2- سبب اقتصادي : والذي تزامن مع أزمة الدولة السخية والتي تراجمت بالتراجع الفجائي للدولة في تدعيم أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية،حتى تصحح الاختلافات الرئيسية الهيكلية بإيعاز من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي(قصد إتباع وتطبيق سياسة التصحيح الهيكلي كمخرج من الأزمة التي تظهر مؤشرات تراجعها فيما بعد) إذن ففي خلال هذه الفترة كانت الجزائر تعيش الأزمة (السياسية ، الإقصادية ، الإقصادية والأمنية) ، فمع إلغاء الانتخابات التشريعية لسنة 1992 وما تبعها من حضر لنشاط الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي كانت تعتبر كأكبر حزب داخل التيار السياسي الإسلامي بحيث تم حلها ومصادرة ممتلكاتها ، واعتقال مناضليها من طرف الدولة ، أما عن انعكاساتها على الجمعيات وتنظيمات المجتمع المدني ، فتمثلت في القرار الصادر في مارس 1992 الذي ينص على حل جميع التنظيمات والجمعيات التي كانت مرتبطة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وبالتالي شكل خسارة كبيرة لهذه الجمعيات فقل أدائها وانحصر وغابت عن التواجد في كثير من المناطق لا سيما بعد اغتيال قادتها وأعضاءها ، وهكذا وبفعل تدهور الوضعية الأمنية في البلاد لوحظ غياب هذه التنظيمات عن العمل في الساحة المحلية والوطنية باستثناء جمعيات نسوية لحماية حقوق المرأة والنضال ضد الإرهاب وتقديم المساعدات لعائلات ضحايا الإرهاب [1]".

" أما بعد سنة 1999 وما عرفه الواقع الاجتماع من هدوء والذي نتج عنه نهاية المطاف لسياسة المصالحة الوطنية والوئام المدني التي صادق عليها البرلمان وأيدها الشعب الجزائري ، حيث تحسن الوضع

[1]- عبد الله كبار ، مرجع سابق الذكر، ص80.

الأمني وبدأت الحياة في الكثير من المؤسسات ، وخاصة الجمعيات التي التقت حولها عدد كبير من الأفراد بإصدار برنامج الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " كما أن التنظيمات قد قامت بمساندته للفور بعهدة رئاسية ثانية ، إضافة إلى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد ، فرغم العدد الكبير للجمعيات لا نلاحظ عزوف المواطنين الجزائريين لانضمام إليها ومنحها الدعم اللازم .

كما نلاحظ أيضا انتعاش البعض منها خاصة ذات الطابع الأهلي التقليدي " كجمعيات الزوايا" التي حظيت بدعم مادي كبير من طرف الدولة مما مكنها ذلك من إقامة نشاطات عديدة عبر الوطن ، إضافة إلى أنه في السنوات الأخيرة تم اهتمام السلطات على مستوى الخطاب السياسي بتشجيع تأكيد المسؤولين على أهمية الجمعيات في ترقية العمل الديمقراطي وهو ما جاء في تصريح وزير الداخلية " زرهوني " بتسليم اعتماد 3110 جمعية منذ سنة 2002 إلا الآن إضافة إلى وجود 75 ألف جمعية تنشط على الساحة ، هذه الأرقام تدل على تزايد تنظيمات المجتمع المدني التي يرجى أن تقوم بالدور المكلف به في جميع المجالات [1] ".

المبحث الخامس: نمط تشكل الجمعيات في الجزائر وخصائصها

[1] - Omar derras [chef de projet] ,Saddek Benkada , Yamina Rahou , Abdelhafid Gherseuae,« le mouvement associatif en ALgérie » ,(CRASSC),**Population Et Societé,Edition** ANDRU Crase,oran,2006,p95.

المطلب الأول : النمط والخصائص

عندما نتطرق إلى موضوع تصنيف الجمعيات لابد أن نشير إلى صعوبة منهجية تتعلق بإيجاد مقاييس موضوعية وإجرائية تمكننا من التعرف على طبيعة تشكل الجمعيات ومن ثمة استنتاج النماذج وإعداد تيبولوجيا الفضاء الجمعوي ووضعه الحقيقي، وآفاق تطوره ولكن المعاينة الميدانية والملاحظات الهامة التي استقيناها ساعدتنا على تقديم بعض الملامح والنماذج التي ما زالت في طور التكوين وهي:

-هناك فوارق واضحة بين الأهداف المعلنة للكثير من الجمعيات والنشاطات الفعلية والواقعية ، الشيء الذي يدفعها إلى القيام بعدد كبير من النشاطات و محاولة تحقيق أهداف مختلفة في الوقت نفسه دون إمكانيات مادية وبشرية ، ودون أن تفرق كذلك بين ما هو أهم و ما هو مهم ، وهدا طبعا يدل-بكل وضوح- على ضعف وقلة تجربة إطارات الجمعيات وتعدد وتضارب الأهداف الشخصية لمسؤولي الجمعيات الرسمية ، و غياب القاعدة الاجتماعية للجمعية.

-هناك كذلك بعض الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي الاحتجاجي المطلبي ، غير المعلمين أو التي تتعامل تحت وصاية الأحزاب السياسية والسلطات العمومية ، وبالتالي تبتعد تدريجيا عن أهدافها الأصيلة لتتحول إلى مركز و أدات للترفيه الاجتماعي لبعض مسؤوليها ، وهنا يصعب تصنيف وترتيب هذه الجمعيات[1].

وعلى العموم فإن النموذج البارز للجمعيات يتمثل في سيطرة الجمعيات ذات الدور المكمل ، والمدعم للسلطات العمومية في المجالات التي تخلت عنها الدولة ، ألا وهي القطاعات الاجتماعية والرياضية بالدرجة الأولى، حيث أن المتتبع للجمعيات في الجزائر يجد أنها تميزها نموذجان غير متكافئين

[1]-Omar Derras:le fait associtif en algerie.le cas deoran,hnssanyat,reveue algérienne d'anthropologie et des sciences social n°8 mai/août 1999 p98.

للجمعيات: المجموعة الكبرى المتآلفة من الجمعيات الاجتماعية والثقافية والرياضية ، والتي تمثل أكثر من 80% من مجمل الجمعيات ، وتعتبر مكملة للدولة التي سخرتها لها لملئ الفراغ الذي تركته في هذه القطاعات ، أما القسم الباقي(20%) فإنه يتكون من الجمعيات المطالبة ببعض الحقوق((الخجولة)).

-تجدر الإشارة إلى أن الكثير منها تضخم عدد المنخرطين كما أن الجمعيات ذات الحجم الصغير تمثل أكثر الجمعيات ذات الحجم المتوسط التي كثيرا ما يكون عدد أعضاء ها يتراوح مابين 45 إلى 200 مقارنة بالأولى من20 إلى 45 عضو.

-ومن ما يزيد من ضعف وهشاشة هذه الجمعيات ندرة الجمعيات الوطنية وتمركز جلها في العاصمة وكثرة الجمعيات الأهلية غير المعروفة أو المتقاعسة، مما لا ينبئ بتكوين فضاء جمعوي فاعل ومتماسك.

-أزمة المشاركة الجمعوية ما هي إلا نتيجة لرفض الدولة ، والتخلي على دولتها للمجتمع،ورفض الاعتراف بضرورة التعامل مع مختلف الشرائح الاجتماعية وإشراكها في مجمل المشاريع الإنمائية المحلية من جهة ، وبروز المصالح الفردية لمسؤولي الجمعيات ، وتضاربها مع أهدافها من جهة أخرى و حسبَ دراسة ميدانية مغاربية بمشاركة المركز الأمريكي للأبحاث حول نظام القيم أظهرت أن نسبة المشاركة الجمعوية في الجزائر بلغت 5% فقط ، بينماوصلت1% في المغرب ، وتتراوح ما بين 38 % إلى 42% في فرنسا على سبيل المقارنة ، إذ تنشأ سنويا 80.000 جمعية جديدة في فرنسا.

أما فيما يتعلق بالفترات الزمنية لنشوء الجمعيات فإننا نستخلص ما يلي :

-ظهور أغلبية الجمعيات فور صدور قانون(4) ديسمبر1990 إلى غاية 1995مقارنة بالفترة ما قبل 1990، إذ أن هذه الأخيرة لم تتعدى نسبتها 18% من العدد الإجمالي، جلّها من الجمعيات الرياضية وأولياء التلاميذ والاجتماعية وخاصة المعوقين.

-نشأت الأغلبية العظمى من الجمعيات بعد سنة 1990وفق منحنى تصاعدي مكثف رغم الوضعية الأمنية الصعبة التي عانت منها الجزائر.

-هناك تراجع تدريجي ملموس لعدد كبير من الجمعيات بعد سنة 1995 وكذا الموت البطيء لقسم معتبر منها، أو فور نشوئها مباشرة مما يدل على ضعف ثقافة وتقاليد لأشكال التنظيمات الجماعية وركود الإلتزام السياسي والمدني والاجتماعي في المجتمع بعد ثلاثة عقود من الإديولوجيات الشعبوية.

تعد الظاهرة الجمعوية ظاهرة حضرية في الجزائر، فالتطور العمراني كثيرا ما انجر عنه التضاؤل التدريجي للأطر التقليدية غير الرسمية لفضاءات التنشئة الاجتماعية.

أن التحضر العمراني و ما تبعه من حراك مكثف في المجال الجغرافي والمهني والاجتماعي ، وكذا تفكك الروابط الاجتماعية وبروز النزعة الفردية والتوسع الفجائي للفئات الوسطى وتزايد حاجياتها وكثرة المشاكل الاجتماعية ، أدى إلى تمركز جل الجمعيات في المدن ، ويبدو أن هناك توزيعا معينا لأنواع الجمعيات جغرافيا ، إذ نلاحظ تمركز الجمعيات الثقافية والصحية والاجتماعية في مركز المدينة و بينما تنتشر وبدرجة أقل الجمعيات الرياضية ولجان الأحياء بحواشي المدينة والقرى المجاورة لها.

المطلب الثاني:النشاط والحياة الداخلية

تعيش أغلبية الجمعيات في السنوات الأخيرة نوعا من البرودة والفتور مما يشل نشاطها أو عجم انتظامه على العموم.غير أن العدد القليل الجمعيات التي تشذ عن القاعدة وتصارع من أجل البقاء تعاني من ثلاث إشكاليات رئيسية هي:

-الأولى والتي تتعلق بالجانب القانوني والتشريعي الذي يرسم ويوضح طبيعة العلاقات الواجب تأسيسها وتطويرها بين السلطات العمومية والجمعيات. فالفراغ و الغموض القانوني أفرز علاقات الحذر و الاتهامات المتبادلة وإدخال بعض الجمعيات في صراعات سياسية أفشلت كل محاولة لتنمية علاقات الشراكة و المساهمة الجادة والعمل النزيه والشفاف بين الطرفين وبالتالي العمل على حل المشاكل المتزايدة للفئات الاجتماعية.

-تمس الإشكالية الثانية الجانب التنظيمي و التسييري الديمقراطي للجمعيات وضعف المهارات المهنية.

- غياب الإعلام وعقد الاجتماعات وعدم رفع التقارير المكتوبة وانعدام إستراتجية واضحة لدفع الجمعية نحو فرض وجودها والبحث عن مصادر التمويل ،كل ذلك أبطل تحقيق برامجها والأهداف التي تأسست من أجلها الجمعيات.

- الإشكالية الأخيرة تتمثل في معانات أغلبية الجمعيات النشيطة قلة الإمكانيات المالية والمقرات الدائمة مما يُخضع الجمعيات إلى التبعية لأهواء المسؤولين المحليين وكذا الضغوطات المختلفة لأجل إدخالها في اللعبة السياسية،فعلى سبيل المثال تمثل المشاكل المتعلقة بالجوانب المادية 34% تليها المقرات مشكلة بـ 30% والمشاكل البيروقراطية بـ 16% تصريحات مسؤولي الجمعيات [1].

المطلب الثالث:برامج الأنشطة الجمعوية والمساعدات المالية

[1]-Omar Derras: Ibid , P 99.

إن نوعية وكثافة النشاطات المبرمجة وكذا مصادر التمويل و المساعدات التي تحصل عليها الجمعيات تدلنا على نوعية ومستوى ديناميكياتها ودرجة إستقلاليتها.

وفي هذا السياق ، تؤكد نسبة كبيرة (90%)من الجمعيات وتدعي أنها تقوم ببرمجة نشاطات مكثفة سنويا إذ تتراوح نسبة إنجازها ما بين50% إلى75% ولكن جل هذه النشاطات غير منتظمة وذات تأثير ضعيف وغير فاعل على المستوى التغير الاجتماعي الأسباب الحقيقية لتفشي فتور وركود النشاطات الجمعوية يتلخص أساسا في:

-سوء التفاهم بين مسئوولي الجمعيات.

-ضعف التنظيم المحكم والمشاركة الجماعية وغياب الحكم العقلاني والثقافة الديمراقية .

-قلة الإمكانيات والموارد المالية.

أما فيما يخص المساعدات المالية و مصادرها،نجد أن 68% من الجمعيات استفادت من مساعدات مالية أغلبها صادرة من السلطات العمومية(الولاية والبلدية،غير أن الجمعيات الرياضية تستحوذ على 80% من هذه المساعدات المالية الإجمالية.

فبالإضافة إلى تحيز ،السلطات العمومية في طريقة توزيع هذه المساعدات المالية ، فإن هذه العملية تتم في مجملها ضمن ظروف غامضة ، وقلما تستفيد منها الجمعيات النشطة وإنما تستفيد منها تلك التي لا تنشط تحت لواء أحزاب الائتلاف الحكومي بالدرجة الأولى،إذ بالمقابل تكافئها في تعبئة أعضائها خلال الحملات الانتخابية والداعية بمسؤليها والتشهير بمنافسيها يحد هذا التصرف بدرجة كبيرة من استقلالية ومصداقية هذه الجمعيات ويعطل تشكل فضاء جمعوي حيوي.

المطلب الخامس: المعوقات التي تواجه المنظمات غير الحكومية(الجمعية)

- ضعف وقلة خبرات إطارات الجمعيات وتعدد وتضارب الأهداف الشخصية لمسؤليها(الجمعيات)
- غياب القاعدة الاجتماعية للجمعيات .
- ما يميز الجمعيات أنها ليست جمعيات ذات طابع احتجاجي مطلبي عدا جمعيات القطاع التعليمي أو التي تحت وصاية بعض الأحزاب السياسية .
- جمعيات مبعثرة ومشتتة ذات مطالب خجولة لا ترقى إلى مجموعة محلية أو وطنية ضاغطة .
- الكثير من أعضاء المكتب يضخمون ويغالون في إعطاء عدد المنخرطين .
- ضعف ثقافة وتقاليد العمل التنظيمي الجماعي مع ركود الالتزام السياسي والمدني .
- المحيط العام : تخلي الدولة عن مسؤولياتها وانخفاض الإنفاق الاجتماعي والقيود القانون .
- موقف الحكومة : مراقبة جدول أعمالها الخاص بدون أية استجابة أو مشاركة بالتنافس مع المنظمات غير الحكومية والجمعيان وضعف الاعتراف بأهمية هذه الجمعيات .
- القدرة الداخلية للجمعيات أو المنظمات غير الحكومية : حجم التمويل الغير كاف ووجود عدة صعوبات في الحصول على المقرات وضعف الموارد الإدارية ومشكلات تحفيز المتطوعين والمستخدمين وغلق المجال أمام المعلومات وضعف الخبرة ، وضعف مستوى التبادل بين الجمعيات وعدم القدرة على المتابعة الميدانية في حالة الجمعيات الوطنية [1].

كما تبين إحدى الدراسات المغاربية المقارنة لنوعية الصعوبات ونقاط الضعف التي تتعرض لها الجمعيات المغاربية بما فيها الجزائرية بالطبع ، والتي تختصرها على الشكل التالي :

- العلاقات بين الجهات الرسمية والجمعيات ليست شفافية بالقدر الكافي .
- الجمعيات غير الكفاية ، الثقة المتبادلة المطلوبة بين الجمعيات وبين المؤسسات والجهات الرسمية .

[1] –مدحت أبو النصر ، نفس المرجع السابق ، ص 110.

- علاقات العمل والشراكة بين المؤسسات الرسمية والجمعيات ليس ممأسسة .
- استفادة الجمعيان من المساعدات المالية الرسمية ليست شفافية بالقدر الكافي .
- لا توجد قنوات وإجراءات معروفة بهدف الحصول على مقرات دائمة للجمعيات أو مقرات لاستقبال المشاريع .
- الجمعيات لا تملك الحرية في استقبال الهبات والمساعدات من الخارج .
- لازالت الجمعيات تخضع للكثير من إجراءات الجمركية والعديد من الضرائب ، عند حصولها على مساعدات أو هبات من الخارج ، مما يؤثر سلبا على وضعها المادي وسير عملها .

حسب نفس الدراسة المذكورة ، نقاط الضعف هذه لا تقابلها الكثير من نقاط القوة. وقد اكتفت الدراسة بالتذكير أن من بين نقاط قوة المجتمع في الجزائر وجمعياته ، يمكن أن نعد ما يلي :

- الدور البارز الذي يحتله الشباب والمرأة داخل الجمعيات وعلى رأس قيادتها .
- الدور الخاص الذي تحتله الفئات المؤهلة والنخب العلمية في قيادات جمعيات المجتمع المدني خاصة تلك المتهمة منها بميدان البيئة والتنمية .
- وأخيرا استمرارية قيم العمل التطوعي بين أعضاء الجمعيات والمنتمين إليها [1].

بالإضافة إلى ذلك يلاحظ أن الجمعيات على المستوى الوطني تتميز بأنها في غالبيتها ليست مطلبيه بل يطبعها الطابع الثقافي و الترفيهي، و الجدول التالي يبن هذا الطابع الجمعوي وذلك من خلال هذا الجدول لإحدى الولايات الجزائرية :

خاتمـة:

[1]- Omar derras : ibed ,2002 p5 -

ومما سبق نستنتج ، أن دور المنظمات غير الحكومية ممثلة في المجتمع المدني قد تعاظم مع بداية القرن 21م ، في المشاركة مع الدولة في إنجاز العديد من الأهداف في المجتمع ، وفي تحمل المسؤولية مع الحكومة ومشاركتها في مواجهة المعضلات والاضطرابات التي تعترضها،والمشاركة في صنع القرارات ووضع الخطط التنموية ومراقبة نشاطها في إطار الدور المناط بالمجتمع المدني الذي ظهر كفاعل في الميدان ، حيث نلاحظ تزايد عدد هذه التنظيمات يوم بعد يوم، فبلغت ذروتها (زيادة في عدد التنظيمات الغير حكومية) ، ليس فقط في البلدان المتقدمة وإنما أيضا في الدول النامية ، هذا التزايد لم يتركز في العدد فقط ، وإنما أيضا في طبيعة النشاطات وبإشتمالها على مختلف جوانب النشاطات الإنسانية وطبيعة الأهداف ، وعليه فإن كثير من الحكومات أدركت أهمية هذه التنظيمات غير الحكومية بعد أن كانت تتصارع معها أو تتخذ مواقف ضدها ، أو تصنع العراقيل أمامها كما أصبحت تشيع للمجتمع المدني وتدعمه ، بل وتكلفه أحيانا بتنفيذ بعض المشاريع والبرامج الحكومية الموضوعة في خطط الدولة المختلفة وبدعوته لدعمها بالمشاركة الفعالة فيها.

الفصل

الثالث

الفصل الثالث : عمل المرأة بين تراكمات الماضي وضرورات الحاضر وآفاق المستقبل

تمهيـد :

شهد العمل بالنسبة للمرأة تطورا وتغيرا رافق المراحل المختلفة للتواجد البشري (العمران) على الأرض فمن عمل بسيط بدائي يعتمد على مجهود فردي للمرأة يلبي المتطلبات الضرورية في مراحلها الأولى تحول شيئا فشيئا إلى عمل تتجاذبه عدة مؤثرات اجتماعية واقتصادية وأحيانا أخرى مهارات يتطلب على المرأة الدراية بها وإتقانها لكن على مر العصور ظل العمل الحرفي والصناعات التقليدية هي ركيزة العمل بالنسبة للمرأة خاصة في المجتمعات التي تعاني من الحرمان والتخلف باعتبار أن العمل الحرفي من المؤمنين للمعيشة بالنسبة للكثير .

الفصل الثالث : عمل المرأة بين تراكمات الماضي وضرورات الحاضر وآفاق المستقبل

المبحث الأول:السيرورة التاريخية للعمل

المطلب الأول: ماهية العمل

يعتبر العمل سمة مميزة للجنس البشري فرغم وجود اختلاف وتباين بين المجتمعات في نمط التقدم التقني في المستوى الإقتصادي ، إلا أن العمل قاسم مشترك وشرط لكل الحياة الإجتماعية حيث يرى كولسون «أن العمل هو الوظيفة التي يقوم بها الإنسان بقواه الجسدية والخلقية لإنتاج الثروات والخدمات ».

أما هنري برغسون يرى أن« العمل الإنساني يرتكز على خلق المنفعة »كما عرفه ماركس في كتابه رأس المال أن :« العمل هو قبل كل شيئ عقد قائم بين الإنسان والطبيعة ، حيث يلعب الإنسان ذاته ، اتجاه الطبيعة دور إحدى القوى الطبيعة فالقوى الممنوحة لجسده،أي السواعد والسيقان والرأس واليدان ، يضعها كلها في حركة تهدف إلى دمج المواد بإعطائها شكلا ذا منفعة لحياته فيسهم في الوقت ذاته تغيير الطبيعة الخارجية وطبيعته الخاصة ،ضمنيا مواهبة الكامنة فيه »[1]

«كما أنه ذلك الجهد المبذول من جانب الإنسان العامل يشغل من وقته جزءا مقدرا ويواصله العامل على امتداد هذا الوقت وهو يريد به غاية معلومة . وله فيه مقاصد معلومة » [2].

ويرى ابن خلدون أن الرزق هو ذلك المقتضي أو الحاصل ، إذا عادت منفعة على العبد وحصلت له ثمرته من انفاقه في مصالحه وحاجاته .

ويرى **ابن خلدون** أن الكسب يكون بالسعي والقصد إلى التحصيل ، ولابد في الرزق من سعي وعمل.[1]

---

[1]–جورج فريدمان ، بيار نافيل : **رسالة في سوسيولوجيا العمل**، تر: يولاند عما نوئيل ، منشورات عويدات ، بيروت(لبنان) الطبعة الثانية ، 1985 ص، ص11،12.

[2]– مصطفى الفيلالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 31.

وكما جاء في المقدمة أن الصنائع عنده كل عمل يقوم به الفرد لكسب رزق سواء أكان هذا العمل يدويا أو فكريا ، أي أنه يعتبر الحرف والمهن جميعها من الصنائع وهو ينظر إلى الصنائع نظرة وظيفية من حيث أهميتها في التقدم الحضاري للمجتمعات ، ونظرة ديناميكية من حيث العلاقة التأثيرية المتبادلة مع المجتمع .

ولقد أعطى ابن خلدون لمقولة العمل أهمية خاصة في المجال الاجتماعي والاقتصادي مقسما الأعمال حسب أهميتها ومجالاتها ومدى إشباعها لحاجات الأفراد ؛ ومن جهة أكد أن العمران البشري لا يقوم إلا على الصنائع وأن اختلافها أدى إلى إختلاف في العمران ، مما دعاه إلى تقسيم العمران إلى عمران بدوي وعمران حضري ومقيدا الشروط اللازمة لقيام الصنائع وازدهارها [2].

كما قال أيضا أن الصنائع إنما تيجاد وتكثر إذا طلب طالبها والسبب في ذلك ظاهر ، وهو أن الإنسان لا يسمح لعمله أن يقع مجانا لأنه كسبه ومنه معاشه إذ لا فائدة له في جميع عمره في شيء مما سواه فلا يصرفه إلا فيما له قيمة في مصدره ليعود له بالنفع .

وهو يرى أن الصناعة إذا ماتم الاهتمام بها فإنها تزدهر أما إذا أهملت فإنها تنفذ حيث يقول وإذا لم تكن الصناعة مطلوبة لم تنفق سوقها ولم يوجد قصد إلى تعلمها فاختصت بالترك وافتقدت بالإهمال ولذا يقول الإمام علي :« قيمة كل امرئ ما يحسن» بمعنى أن صناعته هي قيمته أي قيمة عمله الذي هو معاشه وإذا فهنا سر آخر وهو أن الصنائع وإجادتها إنما تطلبها الدولة فهي التي تنفق سبتها لأن الدولة هي السوق الأعظم وفيها نفاق كل شيء والقليل الكثير فيها نسبة واحدة فما نفق فيها كان أكثر ضرورة والسوقة وإن طلبوا الصناعة فليس طلبهم بعام ولا سوقهم بنافعة [3].

« كما أنه ذلك الفعل أو المهنة أو الوظيفة وهو في الأصل كل جُهد يبذله الإنسان ذهنيا كان أو بدنيا قل أو كثر وهو نوعان : محض وحاصل مقصود ولذاته يصدر عن حرية وإختيار ولا يراد منه

---

[1] – عبد الرحمان ابن خلدون : **مقدمة ابن خلدون** ، دار الجليل ، بيروت، بدون سنة نشر ، ص422.

[2] –عبد الرحمان ابن خلدون : **مقدمة ابن خلدون** ، دار الكتاب بيروت (لبنان) ، ط9 ،2006 ، ص 317 .

[3] – عبد الرحمان ابن خلدون ، نفس المرجع ، ص 319.

غير إنجاز الفعل الذي يقوم به ، أو هادف يحتاج إلى ضمير وتدفع إليه حاجة ويقصد من ورائه نفع شخصي وعام »[1] .

أما قاموس علم الإجتماع فيعرفه «هو كل نشاط أو جهد موجه نحو إنجاز هدف معين »[2] .

ويعرف العمل أيضا على« أنه النشاط المبذول من أجل أثر ضروري سواء تعلق ذلك بالإنتاج أو بالأجرة أي أنه نشاط هدف إلى أجرة»[3]

فالعمل هو قيام الفرد بجهد بدني أو عقلي تحقيق هدف معين .

ويمكن تقسيم أساسين هما : العمل الفني والعمل البسيط .

–العمل الفني: هو العمل الذي يحتاج إلى درجة من التعلم والثقافة والمعرفة والدراسة والتأهيل .

–العمل البسيط : هو العمل العضلي الذي لا يحتاج أداؤه إلى ثقافة وتربية وتعليم عال وممارسة وخبرة طويلة كعمال الفلاحة والبناء والتنظيف [4].

المطلب الثاني :تطور مفهوم العمل

لقد نشأت فكرة العمل وتطورت مع نشأة الإنسان منذ القدم إلا أن نظرة الإنسان لهذه الفكرة قد أخذت عدة صور وأشكال من القديمة إلى الحديثة،مما أثر على قيمة العمل وتقديره، فالقاء نظرة على العمل في بدايته يتضح لنا الذي طرأ عليه وتغير مفهومه عبر المجتمعات البشرية ففي الحضارات القديمة مثل الصين والهند ومصر القديمة كانت تنظر إلى العمل على أنه نوع من الإرهاق ضمن التجمعات الحرفية والشعبية ،حيث عرفت مصر القديمة منذ عهودها الأولى صناعة البرونز، الإسمنت،

[1]– محمد الحبيب بن الخوجة ، **العمل في نظر الاسلام** ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1971 ، ص ، ص 11-12.

[2]– عاطف غيث ، **قاموس علم الإجتماع** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 243.

[3]– محمد مسلم ، **مدخل إلى علم النفس العمل** ، دار قرطبة ، الجزائر ، الطبعة الأولى ،2007م، ص16.

[4]– إحسان محمد الحسن ، **علم الإجتماع الإقتصادي** ، دار وائل للنشر عمان ، الطبعة الأولى،2005 ،ص 86.

الخشب، الجلد واستعمال الكيمياء في الصناعة،هذا ما يدل على وجود نوع من الأعمال والتنظيمات والأدوات التي سمحت ببلوغ هذه المنتجات والمنشآت.

أما في حضارات البحر الأبيض المتوسط اليونانية والرومانية خاصة لم تكن هي الأخرى أكثر تحديدا للعمل إلا أن الكتابات الاجتماعية والفلسفية لمعاصري تلك الفترة فأفلاطون وأرسطو مثلا قد قاموا بوضع تحليلات اجتماعية علمية مثل اعتبار العمل مذل،إذ أن النشاطات الحرة والعمل الفكري والحرب والسياسة فهي لا تتعلق لديهم بالعمل وهي في نفس الوقت الوحيدة التي ترتبط بالعلم[1].

فالعمل بمفهومهم لا يخضع إلا لقواعد من القمع والممارسات النفعية ، فالرومان والكثير من الحضارات القديمة لم يقدروا قيمة العمل كما أنهم لم ينصفوا العمال والطبقات المغلوبة مثل العبيد، الفقراء، الفلاحين، ولم يمنحوهم حقوقهم وحرياتهم.

أما العمل في القرون الوسطى عرف بالنظام الاقتصادي وهو نظام ملك فيه الأسياد والنبلاء والأشراف مساحات يستغلونها بواسطة الرقيق ووجد هذا النظام هي دول القارة الأوروبية بوجه الخصوص فرنسا وبريطانيا، حيث ارتبط مفهوم العمل فيها على مبدأ سلطان الإرادة وحرية التصرفات القانونية التعاقدية ، وبهذا أصبح كل فرد حر في اختيار عمله لحسابه أو لحساب غيره وأنتج هذا الوضع نظريات.

وتطورت الأعمال حول ظروف عمل الإنسان الآلية و الفزيولوجية ابتداءا من القرن 19 لتشمل حتى الجوانب المادية والوظيفية والجوانب النفسية ، الاجتماعية والأخلاقية ،كما ظهرت في نفس القرن المشاكل المتعلقة بالعامل والعمل وكنتيجة لهذه الأوضاع التي يعيشها العمال لا سيما بعد إرتفاع مستواهم الثقافي ونضج وعيهم السياسي والاجتماعي، أخذو يجتمعون في شكل تجمعات ونقابات للمطالبة بتحسين أحوالهم المادية والاجتماعية [2].

[1] – ناصر دادي عدون: **إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي–دراسةن ظرية وتطبيقية–**، دار المحمدية العامة ، الجزائر 2003 ،ص27.

[2] – مصطفى الفيلالي: **مجتمع العمل** ، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان) ، 2006 ، ص،ص 396،397.

أما في الشريعة الإسلامية فالعمل مربوط بعمل الدنيا والدين معا ، وهذا ما يتضح من استقراء شواهد الفكر الإسلامي من أحاديث نبوية أو أقوال العلماء «أن الإسلام ينزل العمل منزلة تآليفية تجمع بين منافع الدين والدنيا وينظر إليه في ذات صاحبه أيا كانت مجالات سعيه وينجو فيه من ميزان المفاضلة والمعيارية » فليس هناك في الإسلام عمل أشرف من عمل ولا جهد أدعى من الاحترام من جهد آخر فمثلا ليس سعي المجاهد أقوم عند الله من سعي طالب العلم ، ولا جهد المدير من جهد الفلاح ، كما أنه ليس خاليا من الدلالات في حفظ الأعمال من التصنيف المعياري فالأنبياء والرسل عادة في أسفل المراتب المهنية مثل الرعي و النجارة و الحدادة حيث ورد في صحيح البخاري من حديث ابن عباس:« أن داود زرادا وكان آدم حراثا ونوح نجارا وإدريس خياطا وكان موسى راعيا».

ولعل أبرز ما يميز العمل في الإسلام أن لفظه ورد مقرونا بالإيمان في أكثر من سبعين آية ، فيقول عز وجل: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلاَةُ فَانْتَشِرُوا فِي الارْضِ وابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللهِ﴾[1] ، حتى السنة النبوية قد جاءت هي الأخرى قولا وعملا تحث عليه وعلى إتقانه قال صلى الله عليه وسلم:« إنَّ الله يُحِبُّ إذَا عَمِلَ أحَدُكُمْ عَمَلاً فَلْيُتْقِنَه » لأن إتقان الأعمال والإخلاص فيها من عوامل التطور والرقي وكما حث الإسلام العمال على الكد والجد، حث أصحاب العمل على إنصاف العمال وإعطائهم حقوقهم كاملة غير منقوصة قال عليه الصلاة والسلام: « أعْطُوا الأجِيْرَ حَقَهُ قَبْلَ أن يَجِفَ عَرَقَهُ»[2].

والعمل في الإسلام : هو من أفعال القلوب يحصل على بجهد الفكر وبكد البدن ، ينبع من مقاصد معلومة فيسعى به الإنسان العامل للكسب الفكري وإلى المنافع المادية أو يرمي به إلى المنزلة الاجتماعية أو يبذله لفائدة المجتمع تحقيقا لمصالحه وصونا لنظامه ، أو يجود به على غيره تفضيلا ومرحمة أو يتوجه به إلى الله طاعة لأوامره ورجاء في الثواب.

[1] – سورة الجمعة ، الآية:10 .

[2] – مصطفى الفيلالي، مرجع سبق ذكره ،ص 34.

أما في العصور الحديثة فقد اتخذ العمل وجهة أكثر وضوحا ، و أصبح مجالا للدراسة سواء من الجانب الاقتصادي أو الجانب الاجتماعي ، وتم التطرق إليه لدى العديد من الاقتصاديين بمختلف مذاهبهم الاشتراكيون الكلاسيك ، الرأسماليون،...

ويمكن أن نضع عدة مميزات ناتجة عن جوهر العمل وعلاقته بالمحيط والإنسان الذي يقوم به:

1) العمل يعبر عن بذل جهد عقلي وفكري بغرض تحقيق أو تحصيل على مقابل قد يتخذ أشكال وأنواع.

2) العمل نتيجة تقديم أشياء أو منتجات ذات قيمة تختلف طبيعتها باختلاف طبيعة العمل المقدم.

3) العمل ظاهرة اجتماعية يرتبط بشكل مباشر بتنظيم المجتمع بواسطة ما يسمى بتقسيم العمل وتنظيمه.

4) يأخذ العمل ميزة أخلاقية تزيد أو تنقص أو تأخذ قيمتها حسب ما يتخذه هذا الجانب لدى المجتمع ويرتبط بالجانب القيمي الثقافي للمجتمعات.

5) يتميز العمل والعامل بالتعقيد واعتبار العملية نتيجة حاصلة لتجمع عدد من الجوانب النفسية والاجتماعي والاقتصادية داخل الإنسان الذي يقوم به.

6) مع تطور التكنولوجيا وطرق تنظيم المؤسسات والتطور الحضاري للإنسان وتغير درجة إرتباط الإنسان ككائن حي حيث يزداد تعقيد الآلة ودورها في العمل.

7) يزداد تعقيد وتشابك موضوع العمل بتدخل القوانين و التنظيمات المفروضة من ظرف أنظمة الدول،فالعمل اليوم لم يعد حكرا على المتخصصين في العلوم الاقتصادية بل أصبح مجالا واسعا لكثير من العلوم والمناهج في التطرق إليه [1].

[1] – ناصر دادي عدون ، المرجع السابق، ص162.

إن العمل في الحضارات القديمة لم ينل حقه من حيث التقدير والاحترام والتقييم المادي والمعنوي، فكانوا ينظرون إلى العمل اليدوي نظرة دونية وهو ما انعكس على القائم عليه كذلك لكن هذه النظرة لم تتغير إلا بمجيئ الدين الإسلامي، ومع التطورات الحاصلة في المجتمع أصبح ينظر لمكانة العمل الذي يقوم به.

المطلب الثالث: السيرورة التاريخية لتطور عمل المرأة .

أ– في المجتمع اليوناني: في أول عهود المجتمع اليوناني كانت المرأة منغلقة على نفسها ، محصنة عفيفة لا تغادر البيت ، وتقوم بكل ما يحتاج إليه من رعاية ، محرومة من الثقافة لا تسهم في الحياة العامة بقليل ولا بكثير [1].

فقد اقتصرت وظيفتها على تحقيق مطالب الزوج وإنجاب الأطفال .

فالمرأة عند سقراط هي الأم المثالية في إدارة منزلها وتعني بالخدم وتربي النسل [2] أما أفلاطون فيصبح النساء في مرتبة الأطفال والخدم ، ويعلن أن النساء أرقى منزلة من الرجال ، في حين يرى أرسطو أن المرأة الصالحة هي سيدة بيتها تديره خير إدارة [3].

أما في إسبارطة فكانت المرأة تتمتع بنوع من الحرية أكثر مما كانت عليه في أثينا ، حيث شاركت في مختلف الشؤون العامة ،إلا أنه في هذه الأخيرة كان يحضر على المرأة ممارسة الأعمال الخارجية فمن هنا يتضح لنا أن المرأة في عهد اليونان لم تكن لها مكانة ، بل كانت مسلوبة الحرية وكان دورها

[1]–تاج عطاء لله : **المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري بين المساواة والحماية القانونية** ، دارسة مقارنة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، بدون سنة ، ص 12.

[2]– عمر رضا كحالة: **المرأة في التقديم والحديث** ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1982 ، ص168.

[3]–المرجع نفسه ،ص ص 170 ،171.

ينحصر في مقولة خطباء اليونان حيث قال : « أهم مظاهر دور المرأة أننا نتخذ العاهرات للذة ، ونتخذ الخليلات للرعاية بصحة أجسامنا اليومية ، ونتخذ الزوجات ليلدن لنا الأبناء الشرعيين».[1]

ب– في المجتمع الروماني : لم تكن المرأة عند الرومان بأحسن حال منها عند اليونان ، ففي الطور الأول من الحضارة الرومانية كانت تعد فاقدة للأهلية تخضع لسلطة الرجل ، رب أسرة كان أو زوجا ولم تكن تشارك في الحياة العامة للبلاد ، حيث كان يقتصر دورها كما تقول دائرة معارف القرن الـ19 : « كان النساء عند الرومان محبات للعمل مثل محبة الرجل له ، وكن يشغلن في بيوتهن أما الأزواج والآباء فكانوا يقتحمون غمرات الحروب ، وكان أهم أعمال النساء بعد تدبير المنزل الغزل وشغل الصوف»

فالمرأة في هذا العهد كان دورها ينحصر في الأعمال المنزلية ووظيفة الإنجاب ،وقد كانت ناقصة للأهلية أحيانا وذات أهلية أحيانا أخرى ، كمصر أثناء السيطرة الرومانية تعدت المرأة فيها وظيفة الإنجاب إلى القيام ببعض النشاطات خارج المنزل كالنشاط التجاري ، فكن يخرجن إلى السوق ويمارسن التجارة ويحملن الأحمال .

ج– عمل المرأة عند أهل الهند: لم تكن المرأة عند أهل الهند بأحسن حال من مثيلاتها في العهود القديمة ، فأهل الهند كانوا ينظرون إلى الأنثى بمجرد خروجها من بطن أمها نظرة تشاؤم واحتقار [2].

حيث يقول لويس فرانك louis frank أن المرأة في المجتمع الهندوسي كانت تقضي كل حياتها وهي خاضعة لسلطة أبيها وزوجها وأسرتها.

فالمرأة عند طفولتها نجدها خاضعة لسلطة أبيها أو أخيها الأكبر، فإذا تزوجت تصبح تابعة لزوجها، وإن مات يتولى أمورها أبنائها إن وجدوا أو أقاربها.

[1]–تاج عطاالله ، المرجع السابق ، ص13 .

[2]–تاج عطاالله ، المرجع السابق ، ص، ص 14 ،15.

يرى محمد قطب" أحد الباحثين في الهند أن المرأة كانت في حقبة من الزمن كالسلعة تباع وتشتري في الأسواق [1].

إذن فمهام المرأة في الهند كانت مقتصرة على الإنجاب ، تربية الأولاد ، القيام ببعض الشؤون المنزلية ...إلخ

د- **عمل المرأة عند أهل الصين** : لقد تشابه وضع المرأة في الصين بوضع المرأة عند أهل الهند ، من حيث مكانتها ودورها في المجتمع الصيني القديم ، فكانت تباع لأجل العمل أو تحجز لسد الديون .

يقول **كونفوشيوس** في ذلك : « الرجل رئيس وعليه أن يأمر ، والمرأة تابعة وعليها أن تطيع ، وذلك تعاونا على حفظ نظام الكون».

فالمرأة في الصين لم تكن لها مكانة ولا دور، بل كانت خاضعة لسلطة الرجل و مجردة من كامل حقوقها وكانت تقوم بالأعمال الشاقة [2].

عمل المرأة في الديانة السماوية :

أ- في الديانة اليهودية:

بالنسبة للأعمال التي احترفتها النساء والتي ذكرت في التوراة هو عمل المرأة كراعية غنم ومسؤولة عن إمداد البيوت بالماء ، وكعاملة بالحقل وقد مارست التوليد للنساء وعملت ناصحة لزوجها وحافظة لحياته أو حياة غيره ومساعدة لشعبها وكانت تشارك في العبادة والذهاب إلى الهيكل كما عملت كمساعدة للأنبياء بزيارتهم وقد عملت أيضا كقاضية وملكة مثل الملكة بلقيس كما مارست السحر والشعوذة وتحضير الأرواح كما عملت في السياسة وتدخلت في شؤون الحكم [3] .

---

[1]- عمر رضا كحالة ، المرجع السابق ، ص 141.

[2]- تاج عطاء الله ، المرجع السابق ، ص ، ص17-18

[3] - زكي علي السيد أبو غضة : **عمل المرأة بين الأديان والقوانين ودعاة التحرر** ، دار الوفاء الطباعة والنشر ، المنصورة (مصر) ، 2007 ، ص ص 19،46.

ب–في الديانة المسيحية:

في الإنجيل والديانة المسيحية كان عملها المقدس هو كزوجة وصانعة أجيال ، أو كداعية ومعاونة لآباء الكنيسة وهي لا تؤمن بعملها خارج هذا النطاق إلا عند الضرورة وفي نطاق ضيق ، ولا تحبذ الاختلاط الكامل بالرجال والنساء حتى في الكنيسة ، أما الأعمال التي ذكرت في الإنجيل والتي مارستها النساء هي العمل في خدمة البيت كأم وكزوجة والمساعدة في الدعوة للدين المسيحي ،كما عملت في الكنيسة في الأعمال المالية والإدارية و كانت تساعد الأسقف في تعميد النساء وتعليمهم في البيوت ، وعملت في التجارة والأعمال الحرة كمستشارة لزوجها وناصحة له ، ومارست الخدمة في البيوت وأشرفت على رعاية الغنم والزراعة و إمداد البيوت بالماء ، وفي مجال التوليد وكانت قاضية وعملت هي الأخرة كمحترفة للسحر والشعوذة وتدخلت في شؤون السياسة والحكم.

المطلب الرابع: عمل المرأة في المجتمع العربي

1 عمل المرأة في الجاهلية: لقد كان العرب في الجاهلية قبل البعثة إذا رزقوا بأنثى قاموا بدفنها، وقد صور القرآن الكريم واقع الوأد[1]، في قوله تعالى:﴿ وإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِأُنثَىَ ظَلَّ وجْهُهُ مُسْوَدًّا وهُوَ كَظِيمٌ يَتَوارَى مَن القَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلاَ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾[2].

وقال تعالى كذلك في هذا المجال: ﴿ وإِذَا المَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴾[3].

حيث كانت المرأة تعاني الذل ، الضعف ، الهوان كالرقيق[4] أما عملها فقد انحصر في نوعين :

---

[1]– أحمد زكي تفاحة ، **المرأة و الإسلام** ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، بدون سنة ، ص 20.

[2]– النحل 58–59 .

[3]– التكوير الآية 7–8 .

[4]– تاج محمد عطاء الله ، المرجع السابق ، ص20

أ-نوع شامل ينضوي تحته النساء جميعا ، لغزل أصواف الغنم و أوبرا الإبل والضرب على المعازف من دفوف ، طبول ، سونج ، مزاهر، مزامير، طنابير وأشباهها .

كما كانت المرأة تقوم بأمر البيت ، من إعداد المطاعم ورعاية الخيل الإبل ،إضافة إلى أعمال الإرتزاق كانت تعمل في بعض الصناعات المحلية كصنع الرماح.

ب- وهناك أعمال يتناولها ذوات الخصاصة من النساء دفعا للحاجة وإستدفاعا لدل السؤال ، وذلك بجمع الأدوية وبيعها ودبغ الجلود وتنميق الحصير وارتياد مختلف الأحيان لابتياع التمر ، العسل ، السمن ،أو بيعها أو استبدالها بأمثالها وغير ذالك . ومن النساء من اتخذت النياحة على الموتى عملا ومهنة ، ومنهن من تعرف الغيب وكشف حجب المستقبل ولهذا في ذلك مسائل منها الكهانة والعرافة ومنهن كذالك من ينقشن العقد وتلك إحدى قواعد السحر وهناك أيضا المراضع وكانت نساء من البادية يأتين المدائن ليرضعن أبناء الحضر [1].

2) عمل المرأة في الإسلام:

أما بالنسبة للمرأة في الإسلام ، فقد أقر الإسلام عمل المرأة ومشاركتها ، ولكن وفقا لشروط ومعايير خاصة تناسبها كأنثى [2] فالشريعة الإسلامية أقرت للمرأة الخروج إذا اقتضت الحاجة الماسة لذلك كأن لا يوجد عائل لها ، أو أن تكون ذات نبوغ خاص ونادر في الرجال فلذلك وجب عليها العمل لمصلحة المجتمع[3]، وهناك أيضا وظائف تحتاج أن تشغلها النساء تعتبر من "الفروض الكفائية"

[1]- عمر رضا كحالة ، **المرأة في عالمي العرب و الإسلام** ، مؤسسة الرسالة ، بيروت الطبعة الثانية ،1991 ، ص15 .

[2] - زكي علي السيد أبو غضة:مرجع سبق ذكره،ص79.

[3] -محمد الغزالي:**حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة** ، دارالمعرفة ، الجزائر،2001 ، ص96.

كالطب بمختلف أنواعه و تعليم النساء أيضا [1] لكن خروجها يكون في الحدود المشروعة والميسرة لها دون إغفال تعاليم الإسلام الذي نص على أن لا تخالط ولا تخلو بالرجال، وأن تخرج بإذن زوجها أو وليها إذا لم تكن متزوجة وتستر سائر هدنها ماعدا الوجه والكفين [2].

ومعلوم أن فجر الإسلام قد بزغ وسط المجتمع الجاهلي الذي كان ينعث بالرذيلة والنقص والاحتقار . فجاء لينقذها ويحررها من تلك العادات فيرفع مكانتها ويكرمها أيما تكريم ، وفتح لها آفاق ومهد لها السبيل لتلعب دورها في بناء الأسرة والمجتمع وأخرجها من تلك الهوة السحيقة التي رمتها فيها بعض الشعوب القديمة وسواها بالرجل قال تعالى :﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ الذِي خَلَقَكُمْ مِن نَفْسٍ واحِدَةٍ وخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً واتَّقُوا اللهَ الذِي تَسَّاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامَ إنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [3] وأتاح لها الفرص للتعلم ، وتثقف وتتفقه ، وتكسب قوت يومها وتدير شؤون حياتها[4] .

حيث شاركت في الحياة العامة فتنوعت مجالاتها بين الشؤون المنزلية ، والحرف اليدوية والشؤون الاجتماعية والعلم والتعلم وقد أقر الإسلام عمل المرأة ومشاركتها الإجابية في تنمية المجتمع ، ولكن وفقا لشروط ومعايير خاصة تناسبها كأنثى ، فالشريعة الإسلامية أقرت للمرأة الخروج للعمل إذا اقتضت الحاجة الماسة لذلك كأن لا يوجد عائل لها[5].

---

[1] – عبد الكريم زيدان: **حقوق وواجبات المرأة في الإسلام** ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت(لبنان)،2004 ص ص174،175.

[2] – خالد مصطفى فهمي: **حقوق المرأة بين الإتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية والتشريع الوضعي (دراسة مقارنة)** دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر،2007،ص99.

[3] – سورة النساء الآية: 1.

[4] – يحي بوعزيز ، **المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية** ، دار الهدى للنشر و التوزيع ، الجزائر ،1984 ، ص18.

[5] – خالد مصطفى فهمي : **حقوق المرأة بين الاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية والتشريع الوضعي (دراسة مقارنة)**، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ،2007 ، ص99.

لذلك وجب عليها العمل لمصلحة المجتمع [1]، وهناك أيضا وظائف يحتاج المجتمع أن تشغلها النساء تعتبر من " الفروض الكفاية " كالطب بمختلف أنواعه وتعليم النساء أيضا[2]، ففي ما يتعلق بالشؤون المنزلية فقد كانت تقوم بكل أنواع الأعمال الداخلية لبيتها وتربية النسل أحسن تربية .

أما في ميدان المعاملات والحرف اليدوية ، فكن يمارسن التجارة ، ويحترفن الأعمال اليدوية كالدبغ والخرز والغزل .

أما في مجال الشؤون الاجتماعية فقد تميز العمل الاجتماعي بالتعاون والتآزر والتوادد ، وقد كانت النساء تقوم بأعمال تدخل في هذا الإطار مثل :عيادة المريض وإرضاع الأطفال وغيرها من الأعمال المشابهة بها. وبالنسبة لميدان العلم والتعلم فكانت النساء تطلب العلم وترفض البقاء حبيسات البيوت ، حيث كان بعضهن يتعلمن عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يعلمن ذلك لبني جنسهن [3].

وقد شاركت المرأة أيضا في الجهاد في سبيل الله مع المسلمين ، والتاريخ الإسلامي غني بالأمثلة الكثيرة عن المرأة ، أمثال : خديجة بنت خويلد ، عائشة بنت أبي بكر ، فاطمة الزهراء بنت الرسول صلى الله عليه وسلم . وقد ساوى الإسلام بين الرجل والمرأة في حق العمل ، فأباح لها أن تضطلع بالوظائف و الأعمال التي تحسن أداؤها ولا تتنافى مع طبيعتها ولم يقيد هذا الحق إلا بما يحفظ للمرأة

[1] – محمد الغزالي : **حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة** ، دار المعرفة ، الجزائر ،2001 ، ص96 .

[2] – عبد الكريم زيدان : **حقوق وواجبات المرأة في الإسلام**، مؤسسة الرسالة للطباعة وانشر والتوزيع ، بيوت (لبنان) ، 2004 ، ص ص174،175.

[3] – تاج عطا الله، المرجع السابق ، ص ،ص 26-27 .

كرامتها [1]، لقوله تعالى : ﴿ ولاَ تَتَمَنَّوا مَا فَضَّلَ اللّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ للرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُواْ وللنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ واسأَلُواْ اللّهَ مِن فَضْلِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ بِكُلِ شَيءٍ عَلِيمًا ﴾ [2]

وبالنسبة لنماذج عمل المرأة في الإسلام فقد عملت في عصر النبوة والخلافة الراشدة كما أسلفنا في مجالات متعددة من بينها الرعي ، الزراعة ، الصناعات المنزلية ، صناعة العطور ، التجارة ، والإشراف على العمال كالسيدة خديجة –رضى الله عنها– ، وعملت كذلك في مجال الطب والتمريض كالسيدة نسيبة)، كما كانت معلمة ، وداعية ، وعملت كمفتشة تموينية في السوق (إستخذام الخليفة عمر بن الخطأ بالشفاء العدوية على سوق المدينة كمفتشية بالمفهوم الحديث) ،كما كانت مقاتلة ومعينة للجنة في الغزوات [3].

المطلب الخامس: تطور العمل في المجتمع الجزائري

اعتبر المجتمع الجزائري مجتمعا بدائيا نظرا لما كان يتميز به من ميزات الصناعة الحرفية والعمل بنسب كبيرة في القطاع الزراعي منذ فترة ما قبل الاستقلال، أين وصل السكان المشتغلون في الزراعة إلى نسبة 80.9% وفي الصناعة 6.9% أما الخدمات فكانت بنسبة 12% إلا أن نسبة السكان الناشطين في الزراعة قد انخفضت إلى 50.6 %سنة 1977 لتصل سنة 1987إلى 20.22% وهي أرقام تنفي طبيعة المجتمع البدائي عنه[4]، وهذا الانخفاض راجع إلى التغير الملحوظ في التركيبة السكانية الجزائرية بين سنة 1966و1987 حيث ارتفعت بنسبة معتبرة بسبب النزوح الريفي المستمر وإنتقال السكان الريفيين إلى المركبات والمجتمعات الصناعية في المدن وضواحيها بهدف البحث عن ظروف

[1]– عمر التومي الشيباني ، **تربية المرأة على ضوء الإسلام** ، الملتقى الحادي عشر للفكر الإسلامي للمرأة ، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ، دار البعث ، بدون سنة ، ص 262.

[2]– سورة النساء ، الآية: 32.

[3] –زكي علي السيد أبو غضة ، مرجع سبق ذكره ، ص172.

[4] –ناصر دادي عدون ، **إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي " دراسة نظرية وتطبيقية "** ، دار المحمدية العامة الجزائر ، ص ص26،27.

معيشية أفضل هذا فباعتبار أن الريف هي موطن الزراعة فإن النزوح الريفي للسكان أثر في تراجعها نسبيا.

إضافة إلى عامل النزوح هناك عوامل أخرى كارتفاع التعليم في فترة ما بين1966و1987من القضاء على جزء كبير من الأمية حيث أصبح الشباب يفضلون الأعمال الذهنية عن الأعمال ذات الجهد العضلي وبات قطاع الزراعة في تراجع مقارنة بالقطاع الصناعي و الخدماتي.

ولقد صاحب المجتمع الجزائري بعد الإستقلال تغيرات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية من دخول طرق تنظيم إجتماعية وسياسية وبيروقراطية ، والتوجه إلى إستعمال طرق الإنتاج ووسائل تكنولوجية أكثر تطورا [1].

فالتصنيع والتحضر الذي عرفه المجتمع الجزائري كان سببا في التخلي عن الأرض والعمل الزراعي وتربية الحيوانات،والعمل المأجور،حيث ظهرت عدة أعمال لكنها لم تقتصر على الجنس الذكوري بل كان للمرأة نصيب في العمل والمشاركة في الحياة الاقتصادية.

المطلب السادس : خصائص عمل المرأة الجزائرية

- ✓من بين خصائص عمل المرأة الجزائرية هي ارتفاع نسبة النساء في بعض الفروع والأسلاك المهنية مثل التعليم والتربية والشبه الطبي حيث تمثل نسبة بلغت إلى 60% سنة 2007 و36.82 % في جويلية 2008 .
- ✓تعرف المرأة الجزائرية بإتقانها للعمل واهتمامها به كقيمة محققة لذاتها ترفع من مكانتها في المجتمع .

[1] – عبد القادر جغلول : **تاريخ الجزائر الحديثة** ، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس ، دار الحداثة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1981 ،ص 226.

- ✓اهتمام المرأة الجزائرية بالمهن المصنفة اجتماعيا على أنها ذات قيمة خاصة دون غيرها (وهذا ما تميزت به حتى من خلال عملها في الفترة العثمانية و ما قبل الاستعمار).
- ✓كذلك اهتمام المرأة الماكثة بالبيت بالحرف التي تلقى دعم ورواج في السوق ، وأيضا من طرف التنظيمات سواءا الحكومية منها أو غير الحكومية .
- ✓بعض النساء تتميز بتفضيلها لأوقات العمل دون غيره ، بحيث تفضل العمل في الفترات الصباحية دون غيرها كذا التي تناسب الظروف الاجتماعية الخاصة بها.
- ✓كما يلاحظ تسجيل ملاحظة ترك المرأة لعملها بمجرد تغير حالتها العائلية (زواج ، إرتباط ، زيادة عدد الأبناء بالإضافة إلى ظروف قاهرة أخرى) ثم العودة إليه في حالة تغير هذه الظروف (إنفصال ، طلاق ، ....إلخ).

المبحث الثاني : تطور عمل المرأة في المجتمعات الحديثة

المطلب الأول: عمل المرأة في الدول الغربية

لقد عاشت المرأة في المجتمعات الغربية خلال العصور الوسطى في ظلام حالك . فكان للقوي سلطة على الضعيف وكان السيد هو صاحب الأمر والنهي في نظام الإقطاع الذي ساد في أوروبا . وكانت فاقدة للأهلية حيث اعتبرت كائن ضعيف . وعرفت وضعا مزريا تميز بانحطاط مكانتها

فأصبحت محلا لنعوت فاسدة من أنها هي الشيطان أو مشغل الشيطان أو باب جهنم وأن منضرها شر وصوتها أشد شرا.

وقد كانت ذليلة مهانة ومستعبدة ،وسلعة تباع وتشترى وتوهب ، إما بخصوص الأعمال التي كانت تمارسها أثناء هذه الحقبة فهي صناعة الجبس ، البناء ، جلب الحطب ، صناعة البراميل الخشبية ،إضافة إلى ذلك صناعة النبيذ و الأصواف [1].

و بظهور الثورة الصناعية حدثت تغيرات اجتماعية أدت إلى نهضة المرأة ، وكان لظهور الرأسمالية الصناعية آثار كبيرة على المرأة في مختلف الطبقات ، فالضرورة الاقتصادية دفعت المرأة إن تخرج إلى العمل في المناجم والمصانع [2].فكانت تقوم بأعمال شاقة ساعات مقابل اجر زهيدة .

وقد أتاحت الحربين العالميتين الأولى والثانية فرصة للمرأة حتى تثبت وجودها في الميدان ، فاقتحمت كل مجالات العمل من صناعة و زراعة و خدمات ، و كان ذلك بدافع الفقر والاحتياج من جهة .و حاجة الأمة لمجهودها أثناء الحرب من جهة أخرى ،كما شاركت بعد الحربين في مهمة إعادة بناء و إعمار ما دمرته الحرب [3].

فخروج المرأة للعمل كان نتيجة للأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي مرت بها الدول الغربية.

وقد واكب هذا الخروج ظاهرة الحركة النسائية أو الظاهرة النسوية féminisme حيث ترجع مقولة فيمينيزم إلى "فورييه"وهي مستلفة من دوماس أبناء الدين الذي كتب سنة1873عن الرجال والنساء فالنسوية هي مجموعة من الأفكار السياسية والفلسفية والاجتماعية وهي حركة نسوية ثورية تغييرية تهدف إلى المساواة بين المرأة والرجل جنسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتسعى للقضاء على التمييز

[1]–تاج عطاء الله،المرجع السابق ،ص29-32.

[2]–كاميليا إبراهيم عبد الفتاح ، **سيكولوجية المرأة العاملة** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1984،ص50.

[3]– تاج عطاء الله ، المرجع السابق ، ص33.

بين الجنسين،و الحركة النسوية هي مجموعة مدارس فكرية تعتمد في نظرتها على مزيج من الأفكار، فمفهوم الفيمينيزم لم يأخذ معناه إلا في نهاية القرن التاسع عشر و التي كانت نتيجة عدم الرضى على المكانة المخصصة للنساء الذي كان باديا منذ القرون الوسطى فمفهوم "الحركة النسائية"féminisme" لتشير إلى حركة اجتماعية تندد بالتناقض بين فكرة حقوق الإنسان والتبعية القانونية للنساء ، وإقصائهم عن المدنية وتشمل أنشطة الحركة النسوية كفاحات يومية ،سرية بالأحرى ترمي لتحسين ظروف النساء وهي ظاهرة عرفت انتشار وظهور واكب الثورة الفرنسية ثم انتقل لبريطانيا نتيجة الثورة الصناعية لتتولد بعدها في الوليات المتحدة الأمريكية حركة تحرير النساء التي انتشرت كسحابة من الغبار في البلدان الديمقراطية[1].

وظهر ما يسمى بالثقافة النفسية(البسيكولوجية) التي كانت متطورة،من خلال التحليل النفسي والعلوم الإنسانية حيث سمحت بطرح مسألة إثبات الذات (النفس).

إذن هي أفكار حرية المرأة التي تأخذ جذورها من قرون التنوير وتأخذ حركيتها من تاريخ نضال في إطار مفهوم آخر تاريخي[2].

فالهدف الأساسي للموجة النسائية الأولى هو اصلاح المؤسسات الدستورية التشريعية بطريقة يصبح كل من الرجل والمرأة متساوي الحقوق في:التعليم،حق العمل حقها في التحكم في ممتلكاتها وحقها في الانتخاب التي شكل المرجع الأساسي لهذه الحقبة.

فالحركة النسوية شكلت تنوع كبير في التحليل السوسيولوجي والفلسفي فالمنظور الوظيفي يقيم مقولاته النظرية على افتراض أساسي مؤداه أن دور المرأة ينحصر في إطار الأسرة باعتبارها زوجة وأم وربة بيت، وعليه يؤكد هذا المنظور وضعها التبعي، وقد حاول "بارسونز" باعتباره أبرز هدا الاتجاه أن يقدم نظرية يفسر بها أهمية تقسيم العمل بين الجنسين بحيث يختص الرجل بالعمل والإنتاج وممارسة

[1]- Raymond Boudon et autre : dictionnaire de sociologie,edition brussièrep99.

[2]- Michel riot-sarcey :histoir du féminisme,ladécouvertrparis,2008 ,p26.

كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع بينما يقتصر دور المرأة على الوظيفة العائلية لتحقيق قدر من التوازن داخل النسق الاجتماعي للمجتمع ككل[1].

كما يرتبط مفهوم الفيمينيزم بنظرية المساواة بين الجنسين التي تبحث في أصل التفاوت بين الجنسين، وترى أن سيطرة الذكور تتجسد في ظاهرة تقسيم العمل هذه النظرية التي ترى أن تقسيم العمل الجنسي عنصر مركزي في هذا التمييز فالموجة الثانية التي كانت في نهاية الستينات مع ميلاد حركة تحرير المرأة Movement de liberation des femmes وWomen's lib هي الأخرى أنتجت عدة مفاهيم لأنها الفترة التي تشكل فيها مفهوم باطرياركة Patriarcat الذي أنتج ذلك الخاص بsexisme الجنسين(الأجناس) والنشاط وضع على sphere كمكان(منشأ)خاص للهيمنة الذكورية في هذا الشأن خصوصية أدت إلى بناء علاقات اجتماعية جديدة ذات صلة بالجنس التي تسميها النسويات لهذه الموجة وفي هذا المنحى نسميه(genre) نوع وإعادة طبيعة العلاقات بين الجنسين(dénaturalisation) [2].

ففي10 أفريل1849 وبعد احتجاجات تم اعتماد حق العمل بنفس المعنى للرجل في الورشات الوطنية ، ففتحت لهن رغم تأخرها فتذوقت بذلك أول بذور للمشاركة في المواطنة بانتخابها ممثلين في لجنة بداية لكسنبورغ باقتراح إصلاحات لتخفيف شروط العمل ، خلق دور حضانة ، ومطاعم مشتركة بين الجنسين ،فتوالت بذلك المطالب بدءا بحقها في الإنتخاب ثم مسودات مطالب أخرى، وقد اختلفت المطالب النسوية من بلد لآخر حسب نضال كل مجموعة نسوية للبلد الطي تنتمي إليه.

هذه الحركة ذات المطالب النسوية التي أصبحت اليوم مقبولة بشكل واسع بالرغم أن تكون من ذلك مرضية للواقع فيلاحظ في سوق العمل تجاوب أفقي (تراوح في خيار مهن أدنى للنساء) وعمودي (بطالة كبيرة جدا للنساء ، أجور زهيدة ما يسمى "سقف الكأس" الذي يمنع النساء من

[1]- Raymond Boudon et autre, Ibid , p 99

[2] – جون سكوت : ترجمة محمد عثمان ، **المفاهيم الأساسية لعلم إجتماع، الشبكة العربية للأبحاث** ، الطبعة الأولى ، بيروت (لبنان) ، 2006 ، ص ص 74

الإرتقاء إلى مراتب الرفاهية و السلطة).وكان هذا خاصة بفرنسا إلى وقت قريب من القرن الماضي فالمشاركة النسوية تزايدت شيئا فشيئا خاصة في الثقافة فحدثت كلها على مستوى الهيئات الموجودة ومن خلال إنشاء هيئات خاصة : دور النشر، دراسات حول النساء في الجمعيات وبصفة أساسية في البلدان الأنجلو سكسونية ، أين تتطور الانتقادات المتشددة أحيانا خاصة عند الأرثودكس الجامعيين.

تشمل الحركة النسائية تيارات فكرية مختلفة وحتى معارضة في الموقف الملح على الاختلاف في الطبيعة البيولوجية أو النفسية يتعارض مع ذلك في الذي يضع في المقدمة التأثيرات الاجتماعية في الموقف الذي يدافع على المبادئ العامة يتعارض مع ذلك الذي يهدف إلى إصلاحات فورية. وأن الإصلاحات التي كانت ترفض في فرنسا بإسم الشمولية الجمهورية [1].

والملاحظ أن كلا من الحرب الكونية الأولى والثانية كان لها دور في ظهور المرأة كعنصر نشط فنسجل توظيف النساء في المجال الصناعي لدعم قوة الحرب وذلك بداية من سنة 1914 لتسجل تزيدا ملحوظا خاصة في الفترة ما بين 1914 - 1918[2].

حين كان الرجال في جبهة القتال ليتراجع بعدها ليعود مرة ثانية في الفترة التي شهدت الأزمة الاقتصادية حيث أثبت أهمية المرأة كعنصر نشط ومساعد في الإنتاج لخروج إلا أن عمل المرأة كان يشكل وصمة عار لأنه كان دليل أما عن غياب الرجل و أما على عدم قدرته الرجل على العمل أو عجزه عن تغطية حاجيات عائلته كما سجل عمل النساء من الأوساط المعوزة لأن البرجوزيات منهن كانت تنظر للعمل كعامل يومي الذي تمارسه العاملات حين ذاك [3].

[1] -mucchill(Laurent): la decouverte du social ,naissance de la sociologie enFrance,1870,1914, Paris ,la decouverte , p 198..

[2]- Thiery pillon et François vatin:Traité de sociologie du travail ,edition PARAL GRAPHIC paris France 2003 p270.

[3]- Thiery pillon et François vatin, ibid ,p 270.

وهكذا ومن نشاطها في الحرف التقليدية التي كانت مدعمة في هذه الفترة لكثير من الصناعات خاصة الصوفية منها والنسيجية والجلود التي كانت تستغل بشكل واسع.

وبولوج المرأة لعالم الشغل ظهرت إذن شيئا فشيئا مشكلات جعلت منها تنخرط شيئا فشيئا الى عالم المطالب

المطلب الثاني :تطور عمل المرأة في المجتمع الجزائري

كانت المرأة تحتل المكانة اللائقة بها كعضو ايجابي في الأسرة و المجتمع ، تتمتع بالاحترام و التبجيل و تحظى بعناية و رعاية،فهي معتزة بنفسها و متمسكة بشخصيتها الإسلامية ، تتبوأ المركز الأساسي في الأسرة لأنها الخلية الاجتماعية التي تصلح بصلاح المرأة و وعيها و حسن سلوكها .

كانت المرأة إذن تشارك الرجل في مكافحة الحياة ، وفي الأرياف كانت تساهم في جميع الأشغال الشاقة و يعتبر ركوبها للخيل و مشاركتها في الزراعة و الحرب أمرا عاديا مثل انشغالها بالأعمال المنزلية وتربية نشئها .فالمرأة الجزائرية في القديم كانت تحظى بعناية و تؤدي أدوارا هامة في نطاق الأسرة و المجتمع [1].

ومنذ أن وطأت أقدام الاستعمار أرض الجزائر سعى بكل ما أوتى من قوة إلى طمس الشخصية الوطنية ، وعمل على نشر الفقر و البؤس بين أفراد المجتمع الجزائري ،و بما إن المرأة جزء منه فقد تأثرت بالمحيط الذي تكون[2] حيث تعددت المسؤوليات التي وقعت على عاتقها من اجل تحسين أوضاعها الاجتماعية و الاقتصادية ، هذا ما دفع بها إلى العمل عند المستعمرين مسخرة نفسها لتنظيف منازلهم .

[1]- أنيسة بركات درار ، **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية** ،المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري، 1985، ص9.

[2]-تاج عطاء الله ، المرجع السابق ،ص 34.

هكذا كان حال المرأة الجزائرية في بداية القرن العشرين ، فقد عانت كثيرا من ويلات الفقر و الجهل ، لكنها لم تستسلم للأمر الواقع و أثبتت لنفسها و لغيرها أنها ليست عالة على المجتمع و إنها قادرة على رفع العبء على أفراد عائلتها و على المجتمع على السواء [1]. فنشطت في كل ميادين الكفاح كمجاهدة بالسلاح ، ممرضة و مكلفة بالاتصال ، و بوضع القنابل و في المخبرات ، و غيرها من المجالات و بهذه المشاركة الفعالة أثناء الثورة التحريرية استطاعت المرأة الجزائرية أن تفرض احترام المجتمع لها بالمساواة [2].

فالثورة التحريرية أعطت القيمة العادلة لدور المرأة في المجتمع، وكانت بالنسبة لها ضمانا لتحريرها الكامل في المستقبل[3].

وجاء الاستقلال ليقضي على العادات والتقاليد التي حرص الاستعمار على إبقائها ، حيث تم إدخال المرأة في عالم الشغل كمواطنة كاملة الحقوق ،فتطبيق النظام الاشتراكي في الجزائر أدى إلى تغيير الأوضاع بمستوياتها المختلفة ،حيث فتحت فرص التعليم المجاني فازدادت نسبة المتعلمات زيادة كبيرة و مطردة ، و بالتالي زادت نسبة النساء العاملات في المجتمع و هكذا فقد أدى خروج المرأة إلى العمل إلى تغيرات جوهرية في العديد من النظم باعتبارها كائنا بيولوجيا محضا مهمته إنجاب الأطفال ، وذلك بعد إن أصبحت تعمل في مختلف المجالات [4] حتى إنها برزت في السنوات الأخيرة توجهات جديدة تمثلت في إقدام المرأة على خوض مجالات الاستثمار وإنشاء المؤسسات [5]، كمواطنة كاملة

---

[1]– وزارة المجاهدين ، **دور المرأة في الثورة الجزائرية** ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث للحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر ،1945ص11،12.

[2]– تاج عطاء الله ، المرجع السابق ،ص 36.

[3]–المرأة الجزائرية ، **مجموعة نظرات عن الجزائر** ، وزارة الإعلام والثقافة ،الجزائر ،1976،ص 20.

[4]– زهور ونيسي ، **المرأة كقوة حية في عملية البناء الحضري** ، محاضرات و مناقشات ، الملتقى الحادي عشر للفكر الإسلامي للمرأة ، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ، دار البعث ،ص30.

[5]– نوارة سعدية جعفر ، **المرأة و التنمية** ، مجلة رسالة الأسرة ، العدد العاشر ،2006، ص08.

الحقوق في كل الميادين السياسية الاقتصادية و الاجتماعية ، و يرجع ذلك إلى ارتفاع المستوي الثقافي و التعليمي و تطور المجتمع عموما [1].

أما في منطقة غرداية فقد الفت المرأة البقاء في البيت ، و شبت بفضل التربية الحسنة على الاعتناء بأعمال البيت و تربية الأولاد والاهتمام بزوجها و أداء حقوقه كاملة ، حيث تقوم بالنسيج و غزل الصوف لصناعة الألبسة الشتوية لزوجها و أولادها وأغطية وأفرشة البيت بأنواعها ، كما تقوم ببيعها أحيانا لتساعد زوجها على كسب قوت العيال ، في كل فنون الصناعة النسوية كالخياطة و الطرز و غيرها [2] .

المطلب الثالث :العمالة المهنية في البيت

نلاحظ من تاريخ تطور عمل المرأة ، أن العمل المهني في البيت أخذ المراتب الأولى بالنسبة للأعمال التي مارستها النساء منذ الحضارات القديمة ، بعد الوظيفية الأولى والأساسية وهي الإنجاب ورعاية الأطفال وتدبير شؤون البيت وغيرها من الأعمال .

ونقصد بالعمل المنزلي تلك النشاطات المتداخلة بالأعباء المنزلية ، والتي تعود بالربح المادي لمن تمارسها [3] ، ومن بين أهم الأعمال التي اشتهرت بها المرأة في الحضارات القديمة هي الغزل ، والنسيج ، والدباغة ، والخياطة ، والخرز ، والطريز وغيرها .

إن صناعة السجادة من الصناعات المنزلية العريقة عند العرب والعجم ، فالبدو كانوا يقومون بصناعة خيامهم (بيوتهم) بالاستعانة بالمرأة ، فهي التي تقوم بمهمة نسيج الخيمة في البيت ، حيث تأخذ الشعر من الماعز ، والصوف من الغنم وتقوم بغسله وتنظيفه من الشوائب ، ثم تغزله لتشكل به خيوطا متينة تساعدها في عملية النسيج التي تتم في آلة تسمى " النول " تمده المرأة داخل البيت لتعمل فيه .

[1] – تاج عطاء الله ، المرجع السابق ، ص39.

[2] – يوسف بن الحاج يحي الواهج ، **المرأة في المجتمع الميزابي**، المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الأولى ،1982 ، ص16.

[3] –عبد القادر جغلول ، المرجع السابق ، ص 33.

والغزل الذي تقوم به النساء في البيوت يعد من التراث الشعبي ، فقد كان هو وصناعة السجادة مهنتان تعلمان للفتاة كتعليمهن الطهي وغسل الثياب وترتيب البيت ، وهي من مظاهر تنشئة البنت في البيت قديما ، لذلك ومن أجل التفنن والإبداع وإتقان هذه النشاطات ، فإنها تلجأ للاستعانة بالأم ، أو إحدى الموثوقات فيهن من الجارات أو القريبات لتتكون وتزداد خبرة في هذا المجال ، والبنت التي تتعلم هذه المهنة تقدم خدمة لأسرتها وللمجتمع أيضا ، فهن يساهمن في الإنفاق على أسرهن ويوفرن المصاريف اللازمة للمعيشة ، ويمكن في بعض الحالات أن تفوق الدخل الذي يحصله راتب الموظفة التي تعمل خارج البيت [1].

أما بالنسبة للخدمة التي تقدمها للمجتمع ، فإن هاته النشاطات تعتبر قطاعا اقتصاديا متكاملا ومتنوعها يمكن أن تشكل أحد قواعد التنمية الاقتصادية ، ومن جهة أخرى فهي وسيلة للحفاظ على التراث الثقافي ، كأنها تساهم في خلق بالثروات ومناصب شغل [2].

ولقد كان توجه المرأة إلى العمل المهني في البيت في الجزائر مرتبطا بعدة أسباب اجتماعية واقتصادية أهمها الأزمات التي مرت بها الجزائر ، وانتشار البطالة هذا فيما يخص الأسباب الاقتصادية ، أما عن الأسباب الاجتماعية فتعود إلى طبيعة المجتمع الجزائري الذي يتميز بثقافة المحافظة ، وسيطرة التقليد على الذهنيات ، فالمرأة منذ الصغر تنشأ على تعلم الحرف اليدوية والالتزام ببيتها عند بلوغها سنا معينا حيث أن خروجها كان يعتبر" عيبا" و " يجلب العار" ، وهذا حسب تعبير أغلب النساء اللواتي يتراوح عمرهن من الخمسينات فما فوق ، لهذه الأسباب عرفت العمالة في تلك الفترة إرتفاعا .

وتعتبر عمالة المرأة في البيت ضربا من الاندماج في الحياة العلمية ، ونسق الإنتاج الوطني ،و مع ذلك لا زالت مهمشة ، وذات طابع اجتماعي حيث أن عمل المرأة في البيت يشكل نسبة 46.1 % من الأنشطة غير المعلن عنها وقد تجاوز عدد النساء اللاتي تعلمن في بيوتهن 36.000 امرأة في

[1] – خالد أحمد الشنتوت: **تربية البنات في البيت المسلم**، المطبعة العربية ، غرداية ،الجزائر ،الطبعة الثالثة ،ص ص 133،134.

[2] –زبيري نايلة : **مخطط عمل من أجل تنمية مستديمة للصناعات التقليدية آفاق 2010** ، وحدة الطبع رويبة، الجزائر 2003 ، ص 09.

سنة 1987 وارتفع إلى 161.000 سنة 1992 حيث تشتغل هؤلاء النسوة حوالي 16 ساعة أسبوعيا ، وهذا يختلف حسب الحالة العائلية للمرأة ، وطبيعة العمل الممارس [1] .

والجدول التالي يوضح تطور نسبة العاملات بالبيت مقارنة بعدد العاملات عموما .

الجدول رقم 03 : يوضح تطور نسبة العاملات بالبيت من سنة 1977 إلى سنة 1992[2]

الفئات	1977	1982	1987	1989	1991	1992
عدد العاملات بالألف	42	100	63	141	158	161
نسبة العاملات بالبيت بالنسبة للنساء العاملات عموما	23.3	28.7	14.7	30.7	30.5	30.6

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة العاملات بالبيت بالنسبة للنساء العاملات عموما تطورات من 23.33 %سنة 1977 إلى 30.6 %في سنة 1992 ، وأكثر العمال الممارسة في هذا الصدد هي الحياكة ، نسيج البساطات ، وحبك الصوف ، والطرز ... وغيرها ، والمواد الأولية لهذه الصناعات تكون عادة متوفرة في المتاجر .

وتتنوع نسب العاملات في البيت في هذه المهن حسب ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 04: يضح توزيع نسب العاملات في البيت حسب نوع المهنة الممارسة [3]

المهنـة	%
الخياطة	39.2
الغزل	20.0
حياكة الصوف	13.0
الطرز	08.9
النسيج	07.9
آخر	11.0

[1] -Abdelkrim Saoudi , et autres : l'emploi feminin en Algérie , Institut national du travail fondation friedrich ebert , Algérie, 2005 , p 44.

[2]-Abdelkrim Saoudi , et autres Ibid , 45

[3]- Abdelkrim Saoudi , et autres , ibid , p 46.

المجموع	100

المبحث الثالث:دوافع وضرورات المرأة للعمل

الأول إن ظاهرة عمالة المرأة ليست وليدة الصدفة ،بل هي نتاج لجماة من الدوافع التي يمكن اعتبارها ضرورات نستخلصها فيما يلي:

المطلب الأول:الضرورة الشخصية

المقصود بالضرورة الشخصية تلك الظروف التي توجب المرأة للعمل مقابل أجر , ومن هذه الظروف ما يتعلق بشخصها ،و ما يتعلق بمن حولها من أسرتها ,وضيق العيش ، وأمراض اجتماعية من مخدرات ،وانحلال أخلاقي،وانتشار حالات الطلاق ،بنجد أن كل هذا جعل الناسياة عسيرة وظروف ضنكة وصعبة.

إذن فالضرورة الاقتصادية الخاصة هي من أكثر الدوافع انتشارا وأقواها إجبارا للمرأة على العمل خاصة في المجتمعات التي تعاني ضيق الحال والفقر خاصة كدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط وبعض الدول الأسيوية وأمريكا الجنوبية ويمكننا أن نوجز هذه الضرورة عموما فيما يلي:

1 -الفقر وعدم كفاية المال لسد الحاجة ولو مع وجود العائل.

2-عدم وجود العائل لموته أو طلاق المرأة منه أو غيابه ،أو انعدام من ينوب مقامه.

3-كثيرا ما يكون سبب عمل المرأة ضرورة ملحة كسد دين على زوجها أو أحد أهلها.

4- عدم قدرة العائل مع استطاعته العمل لكن ظروف ما تمنعه العمل [1].

المطلب الثاني:الضرورة العامة

[1] -اليقضان محمد بن صالح ناصر : عمل **المرأة المسلمة في الواقع المعاصر ايجابياته وسلبياته** ، المطابع الذهبية ، مسقط ، سلطنة عمان ، 2003 ، ص ص 75، 79 .

أما الضرورة العامة لعمل المرأة فهي تخص المجتمع والدولة والناس وهو ما يخرج عن نطاق الضرورة الشخصية ،فكما هو معلوم فإن للمرأة دورا فعالا وهاما داخل المجتمع لأنها نصفه الذي لا يستغنى عنه ، وشقه الثاني المكمل للرجل ،و أهم هذه الأدوار الأمومة والزوجية وهذا لا يعني بالمقابل أنه لا يمكن لها أن تقدم غير ذلك ،لأن هناك مجالات أخرى تصلح فيها المرأة ويحتم عليها الواجب العمل فيها كضرورة اجتماعية مثلا :العمل كطبيبة ، أو ممرضة ، أو معلمة ، فهذه الأدوار لا يصلح فيها سوى المرأة لملائمة تكوينها ونفسيتها [1].

المطلب الثالث:الحاجات النفسية

فالملاحظ في هذا الشأن أن للمرأة مجموعة من الحاجات نذكر منها ما يلي:

1-تحقيق الطموح :

إن المرأة كائن بشري يمتاز بالحرص و طول الأمل ، ومن طبع المرأة "الطموح المليء بالآمال" و"كثرة الأحلام"، نظرا للعاطفة التي تمتاز بها ، وتكوينها النفسي،ومن الأمثلة التي يظهر فيها الطموح سعيها للعمل من أجل تحقيق أحلامها.

2-تحقيق الراحة النفسية:

لعله من أهم الدوافع التي تجعل الإنسان يسير في خط معين هو النفس و ما تمليه عليه ، فالعامل النفسي يؤدي دورا مهما ، وكبيرا في توجيه المرأة للعمل وهذا بطبيعة الحال يختلف من نفس لأخرى ، فاختلاف الطباع ، وطريقة الهواجس بالشخص، وطبيعة تكوينه الفسيولوجي والنفسي كلها تسهم بشكل فعال في هذه المسألة، ويعد العمل سببا للراحة النفسية عند المرأة خاصة عند المرأة

[1] – اليقضان محمد بن صالح ناصر ، نفس المرجع ، ص 80.

خاصة عند اللواتي يعشن معيشة ضيقة وصعبة ، ومن خلال المردود تستطيع المرأة إشباع الحاجات التي تحقق لها الراحة النفسية الموجودة،خاصة ونحن نعيش زمنا تحكمه المادة و يسيرة المال [1].

3-تحقيق الأمن:

يتحقق الأمن للمرأة عن طريق المدخول المادي الذي تكسبه،و كذلك عن طريق الحصول على المكانة الاجتماعية التي تساعدها على التعامل الطليق مع الرجل [2].

وهناك دوافع أخرى تقف وراء عمل المرأة نذكر منها:

1-دافع الحاجة للإعتراف والتقدير:

تشير هذه الحاجة إلى الرغبة في تحصيل المدح، وجلب انتباه الآخرين وإلى تحصيل مركز سلطة و مكانة عالية مع الأقران والأصحاب.

2-دافع الحاجة للمكانة الاجتماعية و تأكيد الذات:

ولهذه الحاجة أهمية لا تقل عن الدافع الاقتصادي و المادي،إذ بينت الدراسات أن خروج وطلب المرأة للعمل كان نتيجة للتغير الذي حدث في المجتمع وخاصة الأسرة ووظائفها كتحسين الظروف المادية،و المنزلية وكل هذه التغيرات أوجدت فراغا لدى المرأة مما جعلها تفقد دورها التقليدي ، ولم تكتسب دورا جديدا مكانه مما أظهر لديها الرغبة في العمل،والبحث عن دور آخر تثبت فيه وجودها وتحقق ذاتها من خلاله[3].

---

[1] – اليقضان محمد صالح ناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 84،88.

[2] – كامليا عبد الفتاح ، **مستوى الطموح و الشخصية** ، دار النهضة بيروت (لبنان)، الطبعة الثانية ، ص1984، ص 165.

[3] – خالد أحمد الشنتوت: **تربية البنات في البيت المسلم** ، المطبعة العربية غرداية ، الجزائر ، الطبعة الثالثة ، 1995 ص ص 133،134.

المبحث الرابع:المرأة والعمل الحرفي:

المطلب الأول:ماهية العمل الحرفي

أولا:مفهوم الحرفة

أول ما يجب ذكره في هذا المقال هو قوله تعالى: ﴿وعَلمْنَاهُ صَنْعةَ لَبُوسٍ لَكُمْ ليُحْصِنَكُم مِن بَأْسِكُم فَهَلْ أنتُمْ شَاكِرُونَ﴾.[1]

أي تعليم النبي صنع لبوس يقي وفي ذلك كان لباس يقي من الحرب لأن البأس كان مرافًا لمعنى الحرب.

أ)الحرفة لغة:

يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنهُ: «لحرفة أحدهم أشد علي من عيلته أي إغناء الفقير وكفايته أمره أيسر من إصلاح الفساد.... والمحترف أي الصانع...وحُرف في ماله ذهب منه شيء، والحرفة تعني الصناعة،حرفة الرجل صنعته أو صناعته... » و"حرف" لأهله واحتراف كسب وطلب واحتيال وقيل الاحتراف الاكتساب أي كان.[2]

ب)الحرفة اصطلاحا:

[1] – سورة الأنبياء ، آية:80.

[2] – ابن المنظور: **لسان العرب** ، الجزء الثامن ، دار الحديث ، القاهرة(مصر)،2008 ، الطبعة الأولى ، ص402.

استعمل في أدب الأصناف مصطلحات عديدة للدلالة على التجمعات الحرفية عبر فترات زمنية مختلفة ،كمصطلح "طريق" أو "طريقة ومصطلح "سياج"،وهما مصطلحان باتا غير مستعملين ابتداء من القرن الثامن عشر ، أما الجبرتي فقد استعمل مصطلح حرفة عند ذكره محاولة أحد القضاة فصل الحرفيين عن الأوجاق عام 1708 حيث جاء ما نصه"...أرسل القاضي فاحضر مشايخ الحرف في القاهرة .."كما كان مصطلح الصنعة متداولا في القاهرة لكن المصطلح الغالب كان "الحرفة"، أما في الجزائر فالمصطلح الشائع وقتئذ هو"الجماعة"وكان يدل على التنظيمات الحرفية حيث أطلقت الجماعة المزابية على بني ميزاب وجماعة الجيجلية وجماعة الجرارين وجماعة البنائيين وهلم جر.[1]

ويدل مصطلح"الجماعة"على التنظيم الاقتصادي والاجتماعي أما مصطلح الصنعة أو الحرفة فيقابله.

وفيما يتعلق بالإختلاف القائم بين الصناعة والحرفة فقد عرف "ابن خلدون"الصناعة في الفصل الذي خصه للصنائع كما يلي:...اعلم أن الصناعة هي ملكة في أمر عملي فكري وبكونه عمليا هو جسماني محسوس، والأحوال الجسمانية المحسوسة فنقلها بالمباشرة أو عبء لها وأكمل لأن المباشرة في الأحوال الجسمانية المحسوسة أتم فائدة.والملكة صنعة راسخة تحصل عن استعمال ذلك الفعل وتكرره مرة بعد أخرى حتى ترسخ صورته..." .[2]

ب)مفهوم العمل الحرفي:

[1]- عائشة غطاس:**الحرف والحرفيين بمدينة الجزائر1700-1830مقاربة اجتماعية اقتصادية** ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر الرويبة(الجزائر)،2007، الطبعة الأولى، ص105.

[2]- عبد المجيد مزيان: **النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون(الجزائر) ،1986 ص ص 338،339.

عرف ابرهيم مذكور العمل الحرفي بأنه: " نظام اجتماعي اقتصادي قوامه وحدات إنتاجية تظم المشتغلين في حرفة واحدة،ويسمى عند بعض الاقتصاديين نظام الأسر الصناعية ، فكل حرفة تشكل إتجاه يضم العاملين فيها[1] ".

و في تعريف آخر فالعمل الحرفي :"هو نظام يشمل مجموعة من القيم والمهارات والتقنيات والمعارف والمعتقدات التي تمثلها و تتمسك بها جماعة من الناس، وتصبح سائدة ومتعارف عليها فيما بينهم ،كما أنه يستخدم لتلبية حاجات إجتماعية[2] ".

كما تعرفه المادة 05من الأمر1996/01 المؤرخ في 1996/01/10ما يلي:

بأنه:" كل نشاط لإنتاج وإبداع وترميم فني و صيانة و تصليحكما أنه تقديم خدمات ذات طابع يدوي تمارس أساسا وبصفة دائمة في محل أو مسكن متنقلة أو في الأسواق[3] " .

و من خلال المفاهيم السابقة فالعمل الحرفي هو كل عمل فني يعتمد على استخدام اليدين والعقل ، ويمتلك القائم عليه معارف وتقنيات ومهارات خاصة تؤهله لإنتاج سلع أو خدمات تلبي بعض الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع ويمارس هذا النشاط في أماكن مخصصة.

المطلب الثاني: السيرورة التاريخية للعمل الحرفي

أولا:في المجتمعات القديمة

أ–الهند

[1] - ابراهيم مذكور: **معجم العلوم الاجتماعية** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ص 226.

[2] - عبد العزيز عبد الله الدخيل: **معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية** ، دار المناهج عمان(الأردن)،2006 ،الطبعة الثانية ص178.

[3] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية العدد1، 1996.

لقد كانت الهند مصدر الكثير من المعادن كالذهب ،الفضة ،النحاس،القصدير و الزنك، وكان إستخدام الحديد في وقت مبكر من تاريخ البشرية (أي في سنة 1500 قبل الميلاد) إذ ارتقت طرق صناعة الحديد وصبه في الهند قبل ظهورها في أوروبا بزمن طويل، فكان صهر الحديد في أفران صغيرة من أجل توقد الفحم من كبرى الصناعات الهندية قبل الغزو الأوروبي لتلك البلاد ، لكن هذه الصناعة الهندية لم تصمد كمثيلاتها في أوروبا لأن الثورة الصناعية أثرت فيها،إذ لم يعد الناس من جديد إلى استغلال الموارد المعدنية الغنية إلا في يةمنا هذا، وظهرت زراعة القطن في الهند قبل أي بلد آخر، و الأرجح أنه كان ينسج قماشا،حيث يقول(هيرودت):"هنا كأشجار تثمر الصوف بدل الفاكهة ، وصوفها يفوق صوف الغنم جودة وجمالا ، ويصنع الهنود ثيابهم من هذه الأشجار، ولما شن الرومان حروبهم في الشرق الأدنى عرفوا هذا الصوف الذي ثمره الأشجار[1] .

ويروي لنا الرحالة العرب الذين زاروا الهند في القرن التاسع عشر"في هذه البلاد يصنع الناس أثوابا تبلغ درجة من الكمال لا مثيل لها في أي مكان آخر"،فهي الحياكة والغزل على درجة عالية من الدقة،ونقل العرب في العصر الوسيط هذا الفن عن الهند،ومنه أخذت الكلمة الإنجليزية"**موسلين**" وأطلقت بادئ الأمر على الغزال رقيق الذي كان يصنع في الموصل على غرار النماذج الهندية "**مركولي**" عن "**جوجارت**" في سنة 1293 فيقول: "إنهم يطرزون بالوشي على نحو من الدقة لا يبلغه أي بلد من بلدان العالم."،فما تزال "**سجاجيد الهند**" شاهدة حتى اليوم على براعة النساج الهندي من حيث حبك الدباجة وتصاميم الزخارف على النسيج الهندي واحد من بين الصناعات اليدوية الكثيرة في الهند، والنسا جونهم فئة واحدة من فئات الصناع والتجار التي أشرفت على تنظيم الصناعة في الهند وإخضاعها لقواعد و أوصول فأوروبا نظرت إلى الهند نظرتها إلى الخبراء في كل ضروب

[1] –ول وايريل ديورنت ، ترجمة زكي نجيب محمود : **قصة الحضارة (الهند وجيرانها)**، الجزء الثالث ، دار الجيل ، ص 154.

الصناعة اليدوية كصناعة الخشب وصناعة العاج،صناعة المعادن وتبييض القماش والصباغة والدبغ، وصناعة الصابون،ونفخ الزجاج والصواريخ النارية والإسمنت....الخ[1].

ب–الرومان :

لم تكن أرض إيطاليا غنية بالمعادن، وفقرها في هذه المعادن أثر تأثيرا كبيرا في تاريخها الاقتصادي والسياسي،فلم يكن في هذه البلاد ذهب قط،فلم يكن في هذه قط،و كانت الفضة جد نادرة ، و كان فيها قدر لا بأس به من الحديد،كما كان بها بعض النحاس و الرصاص والقصدير، بكميات قليلة لا تكفي لقيام الصناعات،وكانت المناجم ملكا للدولة،كانت تؤجرها لأفراد يستغلونها إستغلالا مجديا على أيدي ألاف من العبيد،ولم تتقدم صناعة التعدين أو الفنون الصناعية في البلاد إلا قليلا،وكانت أروج الصناعات و أكثرها إزدهارا صناعة الأسلحة ،ولم يوضع قط نظام للصناعات إذا أستثنينا صناعة الأسلحة والفخار ،ولم يكن الفخاريون يصنعون الصحاف وحدها بل كانوا يصنعون معها القرميد والأنابيب،وكانوا يقلدون النماذج اليونانية ويتعلمون صناعة الآنية الفنية،وما إن حل القرن السادس عشر قبل الميلاد حتى كانت صناعة النسيج قد تخطت المرحلة المنزلية في نقش التيل والصوف وإعدادهما، وصبغهما، وذلك على الرغم من أن صناعة الغزل كانت من اختصاص البنات والأزواج والعبيد،أما النساجون الأحرار وغير الأحرار فقد جمعوا في أماكن صغيرة لا تنتج للأسواق المحلية وحدها بل تنتج كذلك ما يلزم للتجارة والتصدير[2].

إن الأثر الحضاري الذي تولد عن التفاعل الإجتماعي لدى مجتمع الرومان ، ترك صدى تاريخي لا زال يذكر إلى يومنا هذا ، والمتمعن في ذلك يجد أن صناعة التاريخ حضاري كهذا لا يمكن أن يكون إلا بعمل منظم وجهد إنساني .

[1] –ول وايريل ديورنت ، نفس المرجع السابق ، ص 155.

[2] -وايريل ديورنت ، ترجمة محمد بدران : **قصة الحضارة (الرومان)**، الجزء الثالث ، دار الجيل ، بدون سنة ص ص155،162.

" إلا أنه ما ينبغي الإنتباه له في هذا الأمر أن العمل الذي كان يحتاج إلى جهد كبير وطاقة كان ليقا بطبقة الكادحين ، لا سيما طبقة العبيد والفقراء الذين كانوا محل فرض لكافة الأعمال اليدوية التي يتعالى عليها الأشراف والنبلاء " .

ج– اليونان :

كانت أرض " أتكا " تنتج المعادن والوقود كما تنتج الطعام لا، وأيضا كانت غني بالرخام والحديد ، الخارصين ، الفضة ، والرصاص ولم يكن الغرض من التعدين في بلاد اليونان الحصول على الوقود ، بل كان غرضه استخراج المعادن ، فصناعة التعدين تتقدم بتقديم استخراجه وتعتبر هذه الصناعة مجهدة مقارنة مع غيرها من الصناعات التي لا تكلف في الجهد ، وفي " أتكا " كثير من هذه الصناعات غير المجهدة وهي إن كانت صغيرة في حجمها فهي دقيقة وشديدة التخصيص في نوعها ، فقد كانت تستخرج الرخام وغيره من الحجارة من محاجرها ، وتصنع آلافا من أشكال الآنية الخزفية ، وكانت تدبغ الجلود في مدابغ كبيرة وكان أهلها فوق ذلك صانعوا العربات ، صانعوا السروج ، أما المشتغلين بحرف البناء ، النجارة ، صناعة القوالب ، وقطع الأشجار ،مشتغلون المعادن ، وطلاء الجدران والأخشاب ، فكان في هذه البلاد حرفيون في شتى المجالات .

وجملة القول أنها كانت تحتوي على كل ما تتطلبه الحياة الاقتصادية الكثيرة العمل والمتنوعة الأشكال ، غير الآلية أو المملة ، فكانت المنسوجات العادية في ذلك الوقت تنسج في المنازل ، وكانت النساء ينسجن ويصلحن ثياب الأسرة ، وفراشها ويمشطن الصوف أو يدرن عجلة الغزل أو يتعهدن الأنوال ، أو يقمن بالتطريز ، أما المنسوجات الخاصة فكانت تشتري وتستورد من الخارج ،كما تعلمت النساء في القرن الرابع حل شرانق دود القز ، وغزل خيوط الحرير ، فأتقنت النساء في بعض المنازل فنون النسيج إتقانا ، مكنهن من إنتاج ما يفوق حاجة الأسرة ، فكن يبعن ما زاد على حاجتهم إلى المستهلكين في بادئ الأمر ، ثم إلى الوسطاء وكانت تلك النساء تستعين بمن يساعدها بالمعاتيق أو الرقيق ، فنشأت على هذا النحو أول صناعة منزلية ، أما بالنسبة لنظام التصنيع فقد نشأ

في عصر " **بركليز** " لكن لم تكن هناك آلات ، وكان في الاستطاعة الحصول على كثير من العبيد ورخص القوى العضلية كان سببا في غنعدام الحافز إلى صنع الآلات ، ولهذا كانت دور الصناعة في " **أثينا** " حوانيت صناعة لا مصانع ، ولم تكن هذه الحوانيت في بادئ الأمر تنتج إلا لمن يطلب الإنتاج ، ثم صارت فيما بعد تنتج للسوق ، ثم للتصدير في آخر الأمر ، وكانت الحرف تأخذ من الآباء إلى الأبناء ، أو يعلمها الصبيان عن الرؤساء[1] .

ارتبط العمل الحرفي في الحضارة اليونانية التي تعتبر من أقدم حضارات أوروبا ، بالأوضاع المجتمعية التي ميزت الحياة المهنية في ذلك العصر ، فالمجتمع اليوناني القديم قام على أساس طبقي وانعكس هذا على الحياة الاجتماعية والمهنية وحتى السياسية والاقتصادية ، فالعمل العضلي كان لصيقا بطبقة العبيد التي ترمز لآخر طبقات المجتمع في حين أن العمل الفكري والعقلي مرتبط بطبقة النبلاء والأشراف .

د – العرب :

كان الاعتقاد السائد عند المصري المثقف بأن الصانع والفلاح كلاهما مخلوق بائس ، وأن حالة الصناع تدعو إلى السخرية ، و لكن هذه النظرة لا يمكن أن تكون عادلة ، لأن الصناع المصريين أخرجوا من آيات صناعاتهم ، ما لا يمكن أن ينتجه إلا الإنسان الشغوف بعلمه ، أي أن إنتاجهم لم يكن مفروضا عليهم في جميع الحالات ، وقد حتمت عليهم بعض التقاليد قواعد خاصة ، إلا أن التفاوت في الإتقان ، ووجود بعض النماذج التي يجز عن صنعها الصانع الحديث بإمكانياته الضخمة ، هذا ما يدفع إلى الاعتقاد أن الصانع المصري كان يؤدي عمله برغبة واهتمام ، وكثيرا ما كانت له

[1]– ول وايريل ديوارنت ، **قصة الحضارة** ، ترجمة محمد بدران ، الجزء الثاني ، دار الجيل ، بدون سنة نشر ، ص 52.

الفرصة والحرية في اختيار النماذج التي يقوم بصنعها ، ويقوم بابتكار ما يراه مناسبا عند إخراج قطعة فنية [1] .

أما بالنسبة للمواد الخام التي كان يتناولها الصناع في صناعتهم ، فكانت مما تنتجه البيئة المحلية أو مما يستورد من البيئات المجاورة ، وإذا ما تأملنا البيئة المصرية نجد أن أهم المواد خام الموجودة فيها كالكتان الذي وجد في مصر منذ أقدم العصور لأنها كثيرة المستنقعات ، وجاءت زراعة لوفرت المياه ، كما أستعمل في أنواع مختلفة من النسيج منها الخشن والرقيق من حيث نهضت صناعة الغزل والنسيج منذ القدم ، وكان يحترفها الرجال في معظم الأحوال ، وكانت صناعة الأنوال المستعملة تتطور بتطور الزمن ، ففي الدولة الوسطى كانت ساذجة والعمل عليها مرهقا لأنها من النوع المركب التي أباحت شيئا من الراحة للصانع الذي يعمل عليه ، وكانت الطريقة التي يتبعها المصري في صناعة الكتان يبدأ بجمع سيقان هذا لنبات ثم تمشيطها بعد التجفيف ، ثم تغلي هذه السيقان ليلين لحاؤها ، ثم يزال هذا اللحاء وتفتل بواسطة مغزل ، وقد اشتهرت الغزالات في الدول الوسطى بالبراعة ، كما استخدمت الجلود في الصناعة منذ أقدم العصور فالجلود التي كانت تستعمل لا ينزع عنها شعرها الجميل مثل جلود الفهود والحيوانات التي كان جلدها أقرب إلى الفراء واستخدمت هذه الجلود في عمل الملابس ، وظل استخدامها تقليديا بالنسبة لجلد الفهد ، كذلك لاستخدم الجلد في صناعات مختلفة مثل صناعة التروس ، الجعاب ، علب المرايا ، ونجد أيضا مواد خام أخرى كالخشب ، لكن لم تعرف مصر الأنواع الجيدة من الخشب ، حتى أن بعض الأنواع المتوسطة كان يحافظ عليها بشدة ، وأهم الصناع في مصر هو النجار فكان يستعمل أدوات بسيطة من النحاس أو البرونز ، يستعين في تثبيت أجزراها بسيور من الجلد ، و هذه الآلات البسيطة مكنت النجار من إنتاج كثير من الروائع الفنية والصناعات الدقيقة والضخمة ، فقد تملك من عمل المراكب والمركبات ، وأجزاء المنازل والأثاث والأسلحة والتوابيت .. إلخ ، ويبدو أن صناعة الفخار في مصر لم تتأثر بمؤثرات خارجية في بدايتها

[1]– محمد أبو المحاسن عصفور:**معالم حضارات الشرق الأدنى القديم** ، دارالنهضة العربية، بيروت ، بدون سنة نشر،ص 109.

ولم تستخدم آلات لصناعتها غذ لم تكن هذه الأخيرة معروفة بعد ، ومع أنها كانت تصنع باليد ، وما يمثل تلك الصناعة اليدوية يعد من أعظم الأواني التي عرفها تاريخ مصر بأكمله من حيث الجودة والإتقان [1] .

ثانيا : في المجتمعات الحديثة :

أ- العمل الحرفي الدول المتقدمة :

في أغلب الدول المتقدمة ، هناك قوانين صارمة تحكم وتنظم النشاط الحرفي والمهني ، بحيث لا يستطيع شخص ممارسة حرفة أو مهنة إذا كان حاصلا على مؤهلات خاصة ، ويتمتع بصلاحيات معينة لممارسة هذه الحرفة أو المهنة " فعلى سبيل المثال لا يستطيع شخص ممارسة عمل حداد أو نجار بدون الحصول على شهادة تؤهله لممارسة هذه الحرفة ، فضلا عن ضرورة تسجيل نفسه في نقابة أو تعاونية تجمع ممارسي هذه الحرفة [2] " .

وينطبق المر على مختلف الحرف والمهن ، ولا يكفي الحصول على المؤهل الفني بالنسبة إلى الحرف ، أو المؤهل العالي بالنسبة للمهن ، بل يستلزم القانون لكي يستطيع الحرفي أو المهني ممارسة عمله أن يكون مقيدا في نقابة أو اتحاد أو تعاونية خاصة بالحرفة أو المهنة التي ينتمي إليها .

ورغم هذه الإجراءات التي يقصد بها أساسا حماية المستهلك ، فإنها بالإضافة غلى ذلك تحمي حقوق كل من المهني والحرفي على السواء ، حيث تمنع الدخلاء على الحرفة أو المهنة من منافستهم في العمل ، كما أن نقاباتهم تتوالى رعايتهم في حالة ارتكاب خطأ مهني غير مقصود ، وتؤمن مستقبلهم عند العجز أو بلوغ سن التقاعد.

[1]- محمد أبو المحاسن عصفور ، نفس المرجع ، ص 111.

[2]- محمد صيداوي : **قراءة المدن** ، دار قاابس ، بيروت ، 2005 ، ص 79.

لقد أدركت الدول الصناعية مبكرا أن الحرف والصناعات اليدوية من القطاعات التي توفر فرص عمل لمواطنيها وتساهم في زيادة دخلهم ، وذلك لأسباب عديدة أهمها انخفاض رأس المال الذي يحتاجه الحرفيون ، وانخفاض تكلفة الخدمات اللازمة لمثل هذه الصناعات فسارعت تلك الدول غلى أحادث أجهزة حكومية تتولى مسؤولية التنظيم والإشراف على تطوير قطاع الحرف اليدوية وتقديم الدعم اللازم لهم ولإيضاح الهمية الاقتصاديي للحرف، يمكن الإشارة على ما جاء في تقرير منظمة اليونيسكو ، إلى أن الحرف والصناعات اليدوية تساهم بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو على الأقل بنسبة 3% من الناتج الوطني لتك الدول[1]

ب _ العمل الحرفي للمجتمع الجزائري :

عرفت الجزائر بعد الاستقلال بنيات حرفية محطمة فوجدت نفسها أمام مشكل عويص: إما التضحية بهذه الحرف وهذا المشكل الذي لا يمكن تصوره أو صعوبة إحياء هذه الفرص من جديد لكن لا توجد دولة من دول العالم لم تصادف وأن أخذت مثل هذا القرار المهم من جهة بالنسبة للاقتصاد ومن جهة أخرى للحياة الاجتماعية فهذه النشاطات الحرفية ضرورية لكل المجتمعات ومكملة للصناعات العصرية في نفس الوقت باعتبارها صنفا اجتماعية يحتوي على هندسة حقيقية

ومن هذا المنطلق يمكن طرح التساؤلات التالية : ما هي أنواع النشاطات الحرفية التي ظهرت في الجزائر ؟

وعلى أي أساس تم تصنيفها ؟ وما هي طرق تنظيمها ؟وما هي المشاكل التي مرت بها ؟

***صناعة الجلود:**

[1]– سالم محمود : **الحرف والمهن ، واقع وآفاق** ، مكتبة النصر ، مصر ، 1996 ، ص 16.

هذه الحرفة ازدهرت قبل سنة 1830 أي قبل الاحتلال لكن تضائلة من سنة غلى أخرى تحت تأثير الاستعمار فقبل الغزو الفرنسي كل لعائلات الجزائرية كانت تملك على الأقل حصان مع كامل عدتهم ، وكان السكان الأثرياء يقومون بواجبهم للحصول على سروج وأحدية وحقائب لحفظ السلاح ومستلزمات أخرى ... إلخ من الأشياء التي كانت تزين بها المحلات والواجهات ومن بين مناطق إنتاج هذه الحرفة : تلمسان المدية ، البلدية ن الجزائر العاصمة[1] .

***صناعة الطرز على القماش :**

واجهة هذه الحرفة صعوبات رغم الأفاق المستقبلية التي عرضة على هذا النوع من الحرف فهناك عدد معتبر من الحرفيات الجزائرية في هذا المجال اللواتي لديهن خبرة في فن التطريز وفي إطار هذا المجال الحرفي أنشئت مراكز لهذا النوع من العمال منذ سنة 1964 مما أتاح الفرصة أمام النساء الجزائريات لإعادة تعلم الأشكال والنقوش القديمة ومن أشهر مناطق إنتاج هذا النوع من الحرف : الجزائر العاصمة ، عنابة [2] .

***صناعة الخزف :**

هو فرع حرفي يمكن اعتباره كنوع من الحرف القديمة لأنه برز في عصور ما قبل التاريخ ومادة الطين كمادة أولية لهذه الحرفة متواجدة في كلل مكان مما سمح للعائلات الجزائرية من صنع مستلزمات حياتها اليومية : الأطباق بكل أحجامها ، الأقداح والجرات ، الأباريق ... إلخ

فبعض العائلات كانت تعتمد على هذا النشاط الحرفي كمورد ومصدر رزق .

*** صناعة الخشاب :**

[1]- Ministére du commerce ,center étude , economiqurrs , LARTISANAT ALGEREIN .N°4 . publication du centre d'études econmiques de laccia et la région economique ; d' algérie palais consulaire ;alger ,octobere ,1968 ;p 27

[2]- Ministére du commerce ;Ipid ; p 30.

من بين النشاطات الفنية التي برع فيها حرفيون جزائريون متميزون ومن أمثلة ذلك نجارة الأثاث حيث ازدهرت هذه الحرفة في الجزائر خاصة الجزائر العاصمة ويمكن القول أن التأثيرات والمنافسات التي واجهتها من قبل الاستعمار اختفت بشكل تام وبرز حرفيون محترفون بأعداد معتبرة تمرنوا على العمل في الخشب التقليدي خاصة في الجزائر العاصمة ، لأن هذه الصناعة أو الحرفة بدأت فيها .

***صناعة الحلي :**

قبل الاستقلال كانت هذه الحرفة تمارس بطريقة حرة عدى إنتاج المجوهرات سواء من الذهب أو الفضة الذي كان خاضعا لنوع من المراقبة والضبط الإجباري ، لكن الحرفيين لديهم إمكانية التزود بشكل حر بالمواد الأولية مثل الذهب والبلاتين والفضة ، ومنذ الاستقلال وجدت عدة مقاييس ناجحة مأخوذة من اجل ترقية هذا المجال الذي يشكل موارد مهما للبلاد ، وتنتشر هذه الحرفة ففي منطقة القبائل ومناطق الجنوب .

*** صناعة النسيج :**

عرفت هذه الصناعة التقليدية إقبالا واسعا على ممارستها من قبل الأهالي في الجزائر ، وهذا لما لها من أهمية في الحياة الاجتماعية للسكان فهي تلبي بعض الحاجات الضرورية التي يحتاج إليها الإنسان في معيشته ، وتختلف طريقة العمل في هذه الحرفة التقليدية من منطقة إلى أخرى على اختلاف الخصوصية الثقافية والاجتماعية .

ومن أشهر مناطق إنتاجها : سطيف ، وهران ، الأغواط ، غرادايا [1].

1 – تصنيف النشاطات الحرفية في الجزائر :

[1] -Ministére du commerce ,opcit p,33-35.

يعرف المشرع الجزائري النشاط الحرفي على أنه: " كل نشاط أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي[1] "

فالنشاطات الحرفية عبارة عن مجموعة صناعات تحويلية صغيرة تعتمد أساسا على العمل اليدوي ، وتستخدم مواد أولية كالحديد ، الخشب ، الزجاج ، الصوف والجلد ، التي يتم تحويلها فيما بعد إلى مواد مصنعة ، بالإضافة إلى الصناعات الفنية كصناعة الحلي والجواهر والصناعات التي تهدف إلى صيانة وتصليح المعدات والآلات المنزلية ذات الاستعمال الفردي ، تمارس هذه لقد أدركت الدول الصناعية مبكرا أن النشاطات في شكل مستقر أو متنقل ، أو معرضي ، في أحد مجالات لقد أدركت الدول الصناعية مبكرا أن النشاطات التالية:

1-1 / الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية :

كل صنع يغلب عليه اليدوي ، ويستعين فيه الحرفي أحيانا بالآلات لصنع أشياء نفعية تكتسي طابعا تقليديا ، وآخر فني يسمح بنقل مهارة عريقة ، فتعتبر الصناعة الفنية الحديثة ذات طابع إنفرادي يميز الأصالة والإبداع ، ويحتوي هذا الميدان على ثماني قطاعات هي :

- المواد الغذائية .

_ العمل على الطين ، الجبس ، الزجاج وما يماثلهم .

_العمل على المعادن (بما في ذلك المعادن الثمينة).

_العمل على الخشب ومشتقاتها .

_ العمل على الصوف والمواد المماثلة .

[1]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، الأمر رقم 01/96 ، المؤرخ في 10 جانفي 1996 ، المادة 05 الجزائر .

_العمل على القماش أو النسيج .

_ العمل على الجلود .

_ العمل على المواد المختلفة [1].

1-2/ الصناعة التقليدية لإنتاج المواد :

هي كل صنع لمواد استهلاكية عادية ، لا تكتسي طابعا فنيا خاصا وتوجه للعائلات وللصناعة والفلاحة تتكون من تسع قطاعات وهي :

_ التحويل المرتبط بقطاع المناجم .

_ التحويل المرتبط بقطاع الميكانيك والكهرباء.

_التحويل المرتبط بقطاع الجديد

_التحويل المرتبط بقطاع التغذية

_ التحويل المرتبط بقطاع النسيج والجلود

_التحويل المرتبط بقطاع الخشب والأثاث والأدوات المنزلية

_التحويل المرتبط بقطاع الأشغال العمومية للبناء ومواد البناء.

_التحويل المرتبط بقطاع الحلي

_التحويل المرتبط بقطاع بإنتاج المواد المختلفة[2].

1-3/الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات:

[1]- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ، قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والرحف ، مرسوم تنفيذي رقم 07/338 ، الجزائر ، اكتوبر 2007 ، ص 27.

[2] - وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ، نفس المرجع ، ص 27.

تتمثل في مجمل النشاطات التي تقدم خدمة خاصة بالصيانة أو التصليح أو الترميز الفني ، بإستثناء تلك التي تسري عليها أحكام تشريعية خاصة ، وهي تتشكل من سبع قطاعات:

– نشاطات الصناعة التقليدية والحرفية للخدمات المرتبطة بتركيب ، صيانة وخدمة ما بعد البيع للتجهيزات والمعدات الصناعية المخصصة لمختلف فروع النشاط التقليدي .

–نشاطات مرتبطة بتصليح وصيانة التجهيزات والمواد المستعملة في مختلف فروع النشاط الاقتصادي للعائلات .

– نشاطات مرتبطة بالأشغال الميكانيكية .

–نشاطات مرتبطة بالتهيئة، الصيانة والتصليح ، زخرفة وتزيين المباني المخصصة لكل الاستعمالات التجارية الصناعية ، السكنية .

– نشاطات مرتبطة بالنظافة وصحة العائلات .

– نشاطات مرتبطة بالألبسة .

– نشاطات مرتبطة بالخدمات المختلفة[1] .

2 – طرق تنظيم العمل الحرفي في الجزائر:

يمكن ممارسة العمل الحرفي في الجزائر حسب ثلاثة أشكال منظمة بنصوص قانونية واضحة مع إلزامية التسجيل في سجل الصناعات التقليدية والحرف وهي :

1– الحرفي الفردي بما فيهم الحرفيين العملين في مساكنهم.

2– تعاونية الصناعة التقليدية والحرف .

3– مؤسسة الصناعة التقليدية والحرف.

2–1/ الحرفي الفردي :

[1]– وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ، نفس المرجع ، ص 30.

يمارس الحرفي الفردي نشاطه في محل واقع في مقر إقامته المعتاد أو مسكنه ، ويشارك بصفة مباشرة في تنفيذ العمل وتسيير نشاطه الخاضع لمسؤوليته ، كما يمكنه اللجوء إلى مساعدة عائلية ، أو أحد المتهنين شريطة ارتباطه بعقد مهني ، وطبقا للمرسوم 94/174 يتم ممارسة العمل الحرفي في البيت وفقا لشروط لا تختلف عن الحالة العامة ، إلا في مجال النشاط بالنسبة للصناعة الحرفية التقليدية والفنية.

2-2/ تعاونية الصناعة التقليدية والحرف:

تعتبر التعاونية مؤسسة مدنية تتكون من أشخاص يتمتعون بصفة الحرفي ، كما أنشئت لإنجاز بطريقة مكتسبة أعمال أو خدمات لفائدة الأعضاء المنخرطين ، ولفائدة مستعملين غير منخرطين عند الانقضاء ، كما يرسم إنشاء التعاونية بواسطة عقد موثق ، يخضع تسييرها لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 97/99 الذي يحدد بصفة خاصة كيفيات الإنشاء القانوني والتسيير المالي وهيئات تسيير المراقبة .

2-3/ مؤسسة الصناعة التقليدية والحرف:

تعتمد هذه المؤسسة على عمال أجراء يمارسون أحد مجالات الصناعة التقليدية تحث إدارة تقنية ضرورية لحرفي أو معلم حرفي ، ويميز القانون بين صنفين من المؤسسات .

- مؤسسة حرفية مجالها الصناعة الحرفية التقليدية أو الفنية .

-مؤسسة حرفية لإنتاج السلع والخدمات مع الأخذ بعين الاعتبار عدد الجراء الذين لا يتعدى عددهم العشرة أشخاص [1].

[1] - Ministére de la petite et moyenne entrise et de l artisanat nomene de la ture des activités et de métiers décret exécutif n ;338_37 datée le 19char val 1428 h correspondant au 31 october 2007

3- مشاكل ومعوقات العمل الحرفي في الجزائر :

رغم التشجيع الظاهر من طرف المختصين للقطاعات الحرفية ، إلا أن هذه القطاعات تواجه مشاكل عديدة ، وتعرف تحديات في بعض القطاعات الفرعية منها ، وتشكل هذه المشاكل والتحديات عقبة أمام تطوير هذه المجالات ، فمن هذه المشاكل نجد:

3-1/ صناعة الفخار :

من بين المشاكل التي تواجهها هذه الصناعة نذكر :

- السعر المرتفع للمواد الأولية ذات الجودة العالية .

-صعوبة في التموين والتسويق .

- إهمال المجتمع والدولة لهذا القطاع .

_ إضافة لكونها حرفة موسمية تتطلب سرعة في الإنجاز والبيع لأنها تتطلب أماكن بمواصفات خاصة لتخزين المنتوج .

3-2/ صناعة المجوهرات والحلي.

تعترض هذه الصناعة مجموعة من المشاكل منها :

- صعوبة تسويق المنتوج عبر السواق الخارجية.

- المنافسة الحادة دوليا وإقليميا .

-توفر نفس المنتوج في بلدان مجاورة وبسعر أرخص .

_ الرسوم الجمركية المفروضة على المعادن النفسية مرتفعة جدا ، وعملية استيراد هذه المعادن تتطلب وقت طويل .

-الإجراءات الصارمة من طرف الحكومة فيما يخص ضرورة تسجيل بطاقة حرفي (أي عدم ممارسة هذه الحرفة بطريقة حرة) [1].

ج) صناعة الجلود :

تواجه هذه الصناعة التقليدية مشاكل عديدة :

_ صعوبة التصدير للأسواق الخارجية

_ إهمال الأفراد لهذا القطاع .

_ المنافسة الحادة وعدم قدرة المنتوج على المنافسة .

_ إرتفاع أسعار المنتوج المحلي مقارنة بمنتوجات البلدان الأخرى .

د) صناعة النسيج:

توجد عدة معوقات تحد من تنمية هذه الحرفة التقليدية من بينها :

_ صعوبة التصدير للأسواق الخارجية .

_تحايل التاجر الذي يعتبر وسيطا بين الحرفي والزبون .

_ عدم قدرة الحرفي على الامتلاك النسبي للتكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى اختصار الكثير من الوقت والجهد[2] .

ج) العمل الحرفي في غرداية :

[1]- Ministére du commerce ; opcit ; p 40
[2]-Ministére du commerce : Ipid ;p40

تعتبر الصناعة التقليدية بمختلف أنواعها إحدى المكونات الأساسية للشخصية الصحراوية الإبداعية ، فهي الوسيط بين الماضي والحاضر ، يستقبلها العالم في صورة منتوج صغر لتبلغ عن رسالة أصلية معطرة برائحة الحضارات السالفة والتراث الإنساني الثقافي الذي صهرته عبر صيرورة تاريخية ، لذلك تشكل الصناعة التقليدية صورة لهذا المجتمع في كل مراحل تطوره ، فمنتجاتها جاءت متنوعة وغنية بالدلالات الاجتماعية والتاريخية ، وهذا التنوع يدل على المستوى الحضاري الذي تتميز به منطقة غرداية عن سائر المناطق ، حيث راكمت هذه الأخيرة على امتداد تاريخها رصيدا غنيا ومتنوعا من الصنائع والفنون اليدوية .

1- قطاع نسيج الزرابي:

لقد أبدعت المرأة الغر داوية في هذا المجال الحيوي ، الذي يشكل مصدر رزق للعديد من الأسر ن ويتجسد إبداع المرأة في تحويل المادة الأولية أي صوف الغنم ووبر الإبل إلى خيوط ناعمة وبوسائل تقليدية يتم تحويل تلك الخيوط إلى زرابي تحمل رموز فنية عريقة .

فصناعة الزرابي كانت تشغل عددا معتبرا من مناصب الشغل لكن مع مرور الوقت تقلص عدد الحرفيين في هذا المجال وهذا لعدة أسباب .

2- صناعة النحاس والفضة :

عرفت المنطقة هذه الصناعة حيث وجدت بعض التحف والواني ن وبعض أنواع الحلي الجميلة بأشكال ورموز فنية وهندسية .

3- الخياطة :

رغم غزل الملابس الجاهزة إلا أن هذه الحرفة بقيت صامدة أمام ذلك ، فالخياطة كانت ولا زالت فضاء للإبداع ، حيث وجدت بيوت تتعلم فيها النساء والبنات فنيات الخياطة بأنواعها ، ولم يقتصر هذا المجال على النساء فقط بل حتى الرجال أبدعوا في ذلك كخياطة القندورة (العباءة) والبرنوس .

4 النحث على الكرناف :

تعتبر النخلة من أهم المنتوجات الفلاحية حيث تساهم في تنمية مختلف القطاعات ، من خلال إمدادها بالمواد الأولية التي إستغلها الإنسان الصحراوي في إبداع حرف عديدة كالنحث على الكرناف ، فهذه الحرفة أو جدت الكثيرة من الزخارف و الأشكال الفريدة من نوعها التي نحصل من خلالها على تحف رائعة .

5- صناعة الجلود:

تعتبر من أشراف المهن حيث أبداع الإنسان في تزكية وتطوير هذه الصناعة ، تتوزع الإنتاج المتمثل في الأحذية والنعال والحقائب ومختلف الأشياء .

6- صناعة السروج :

من أقدم المهن لكونها ارتبطت بوجود الفرس والفارس ، فقد طورها الصناع و أدخلوا عليها جماليات ، مما جعل منها زينة للمناسبات و الأفراح خلال ألعاب الفروسية والمهرجانات التي تقام بالمنطقة ، لكن التطور الحضاري والتقني أصابها بالتهميش ودفعها إلى طريق الإنقراض .

المبحث الخامس : خصائص و أهداف ومعوقات العمل الحرفي

المطلب الأول : خصائص العمل الحرفي :

يتميز العمل الحرفي بجملة من الخصائص نذكر منها :

تمركز أسواق النشاطات الحرفية .

هذه الحرف تتطلب رؤوس أموال قليلة.

التكنولوجيات المستخدمة في هذه الصناعات التقليدية بسيطة.

الاعتماد على شخص واحد للقيام بجميع الأعمال ، وإدارة المشروع مما يسمح بظهور بعض المشكلات منها :

1- قد لا يكون لديه المهارة الكفاءة اللازمة لإدارة المشروع (أي عدم إدراكه لأهمية تنظيم بيانات محاسبة ملائمة) .

2 - انشغاله في العمليات اليومية للمشروع يمنعه من التخطيط للمستقبل مما يؤدي إلى تأثير غير ايجابي من البيئة الاقتصادية والمنافسة له .

3- احتمال عدم توفره على الدرجة العالية من التدريب والخبرة الواسعة الأفق ، بحيث تكون إدارته للأمور شخصية وغير منهجية وهذا ما قد يكون سببا وجيها في فشل نسبة كبيرة من الصناعات التقليدية [1].

ووضع "**رايت مليز** " أداة تحليلية لنمط مثالي للحرفة يعتمد على ستة خصائص أساسية وهي :

1- أن الدافع الوحيد للعمل هو الإنتاج ، والذي يجب أن يعتمد على خاصيتي الخلق والإبداع .

[1]- محمد الصبح : **رأسمالية العامل وتمويل المشروعات الصغيرة** ، دار البيان ، مصر ، الطبعة الثانية ، 1999 ، ص 83.

2- تمثل تفاصيل العمل أهمية كبيرة لدى الحرفي .

3- تمثل تفاصيل العمل أهمية كبيرة لدى الحرفي .

4-الممارسة العلمية تعتبر الوسيلة الوحيدة في تعلم الحرفة ومن تم ممارستها.

5-لا يوجد فصل واضح بين ساعات العمل وأوقات الفراغ والراحة ، بمعنى أن نوعية الحياة الاجتماعية للحرفي تتأثر بنوع أسلوب العمل الذي يمارسه .

6- الحرف عادة ما تكون متوارثة أبا عن جد ، دون شروط تحديد مكان معين لممارستها ، إلا أنها عادة ما تنشأ بالقرب من المواد الأولية اللازمة للإنتاج ، وتنفرد بعض السر في كثير من المجتمعات بممارسة حرفة معينة .

7-ويحرص أفرادها على توارثها عبر الأجيال .

المطلب الثاني : أهداف العمل الحرفي :

للعمل الحرفي مجموعة من الأهداف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية أبرزها :

- يساهم في الدخل القومي من خلال استقطاب السياح

- تطوير الصناعات الحرفية والتقليدية وزيادة كفاءتها .

- خلق مناصب عمل ، وتقليص نسبة البطالة عند الشباب كونه نشاط ديناميكي يشغل حيزا لا بأس به وقت الفراغ .

-زيادة احترافية أصحاب الصناعات اليدوية عن طريق إنشاء تعاونيات حرفية ومساعدتهم على التكتل والتجمع في شكل جمعيات حرفية .

- الحفاظ على الصناعات اليدوية وخاصة الفنية ، بالإضافة إلى الصناعة التقليدية التي تعتبر رصيدا ثقافيا واجتماعيا يمكن أن يشكل مصدرا من مصادر تحقيق القمة المضافة ، وخاصة في المجال السياحي .

-محاولة خلق مجال جديد للإستثمار في المؤسسات الصغيرة وقطاع الخدمات ، انطلاقًا من قلة تكاليفه وسرعة انتشاره .

-خلق أفكار يمكن تجسيدها في الواقع وبالتالي الاستفادة من القدرات البشرية التي تعتبر المحرك الأول للاقتصاد .

- تنمية الناحية العاطفية والوجدانية من خلال مزاولة العمل الحرفي الذي يساعد في تنمية الحس والتكيف مع البيئة المحيطة .

- تدريب الحواس على استخدام غير المحدود الاتجاه للابتكار والإبداع .

- استثمار أوقات الفراغ في إنتاج الاعمال الفنية والمختلفة [1].

المطلب الثالث : مشاكل ومعوقات العمل الحرفي

في الوقت الراهن يواجه قطاع النشاطات الحرفية مجموعة من العراقيل والتحديات في سبيل تحقيق مبدأي الازدهار والاستمرار ، وهذا بدرجات من التفاوت بين مختلف دول العالم حسب اختلاف الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية السائدة فيها ، ومن بين الصعوبات والمشاكل التي تقف عقبة أمام تطوير هذا القطاع نجد :

1- الطفرة النفطية التي أدت إلى إحداث تغيرات في بنية ووظائف المجتمع التي شملت جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

2- ارتفاع المستوى الثقافي لأفراد المجتمع وبالتالي النظر إلى الحياة بمنظور مختلف وتغير النسق القيمي وأنماط الاستهلاك (استهلاك مظهري)

3- توفر فرص عمل في مهن وميادين جديدة أقل جهدا وأكثر ربحا من العمل الحرفي وأكثر تلاؤما مع متطلبات العصر (أي طغيان روح العصر)

4-التغير الحاصل في قيمة العمل والقيم الاجتماعية ، الثقافية الأخرى حيث أصبحت الوظيفية من محددات الوضع الاجتماعي للشخص .

[1]- جمانة محمد ، **فن الحرف اليدوية الميسرة** ، دار اليازوري العلمية ، الأردن ، 2007 ، ص 6.

5- منافسة المنتوجات الاصطناعية وإنتشارها في الأسواق بكميات متوفرة وبسعر منخفض مقارنة بالمنتوجات الحرفية المرتفعة الأسعار وبكميات محدودة .

6-عدم قدرة الحرفي على إمتلاك التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج والتي تؤدي إلى إختصار الكثير من الوقت والجهد ، هذا ما لم يسمح له تطوير أساليب وتقنيات عمله.

المبحث السادس : إستراتيجية التنظيمات في التكفل بالنشاط الحرفي

تولي التنظيمات على اختلاف تراكيبها وأهدافها أهمية كبيرة للكفل بالمرأة عموما والمرأة الماكثة بالبيت خصوصا بغية دعم الصناعات التقليدية الخاصة بها ، من خلال ما تسطره من برامج في هذا الشأن حيث تأخذ البرامج الخاصة بالمرأة الماكثة بالبيت المسطرة من طرف التنظيمات سواءًا كانت سنوية أم فصلية حيّزًا أكبر من هذه البرامج.

المطلب الأول : البرامج الحكومية ودعم العمل الحرفي للمرأة الماكثة بالبيت

منذ الاستقلال ونظر للمشاركة الفعالة للمرأة أثناء الثورة التحريرية وفي إطار برامج الدولة المركزة على محاربة التهميش و نشر المساواة بين أفراد المجتمع الجزائري ، وباعتبار المرأة جزء من هذا النسق حيث نجد الدولة قد سيطرت برامج في هذا الشأن. وبعد تبني الدولة نظام المنظمات الشعبية ، كان للمرأة تنظيمها الخاص تمثل في الاتحاد العام للنساء الجزائريات الذي كان تحت لواء قسمات الحزب الواحد هذا التنظيمي الذي ظل يكتسب الطابع الوطني كتنظيم حيث نجده منتشرا في جميع ولايات الجزائر والوحيد الذي لا يعاني من مشكل المقرات .

إلا أنه وبعد صدور قانون الجمعيات غادرة الكثير من إطاراته والمنخرطات ، وتراجع نشاطه كثير وتكفل النظام به أيضا قد تراجع هو الأخر إلا أنه يلاحظ وبتبني الحكومة لمقاربة النوع الاجتماعي ، حيث جاء في برنامجها لسنة 2007 ما يلي :

-إدماج الطرح الخاص بالنوع الاجتماعي في كافة البرامج الوطنية .

-إزالة العراقيل التي تمنع الاندماج الإجتماعي في كافة البرامج الوطنية .

-تحسين مؤشرات التنمية المتعلقة بالتنمية البشرية وحماية الفئات المحرومة .

- وضع الآليات والهياكل الضرورية الكفيلة بمساعدة وتدعيم النساء اللاتي يتواجدن في وضع صعب سواء في المدن أو الأرياف .

-إعداد إستراتيجية وطنية لترقية وإدماج المرأة وفي مخططها التنفيذي أعدت لذلك الوزارة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة بالتنسيق مع مختلف الهيئات المعنية بقضايا المرأة ، إستراتيجية وطنية لترقية المرأة للفترة من 2008 إلى 2013 ثم اعتمادها من مجلس الحكومة بتاريخ 29 جويلة 2008 تقر الإجراءات الأولية الكفيلة بتحقيق حصيلة التقدم المسجل لصالح المرأة في مختلف المجالات .

-برنامج التجديد الريفي 2007-2013 : هذا البرنامج الرامي إجمالا إلى المساهمة مستقبلا بالسماح للمرأة على استحداث مشاريع خاصة في الأنشطة الفلاحية والخدماتية والصناعات التقليدية وذلك من خلال دعم الآليات المؤسسية وذلك بإنشاء المجلس الوطني للأسرة والمرأة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة لسنة 2007 .

-إنجاز مركز وطني للبحث والإعلام والتوثيق حول المرأة والأسرة والطفولة .

-إنشاء مراصد قطاعية جديدة لدعم التشغيل النسوي والعمل على تطوير التكوين وبإعداد برامج خاصة بالمتربصات المهنية والتكوين المهني موجهة للنساء الحرفيات والنساء الماكثات في البيت وتلك اللواتي يرغبن في إنشاء مؤسسات مصغرة.

-كما تم تشجيع التكوين التحضيري الذي يدوم ستة أشهر يدمج بعدها المتربصات في الأقسام للحصول على الشهادة الأولى للنساء الماكثات في البيوت بغض النظر عن شرط السن . بالتعاون مع مراكز محو الأمية من خلال اتفاقية لذلك بين المركز الوطني لمحو الأمية ذو العلاقة مع وزارة التربية ووزارة التكوين المهني و التعليم المهنيين وهذا حتى يتسنى مرافقة الفتيات المتخرجات وكذا النساء اللواتي تم تأهيلهن بقطاع التكوين والتعليم المهنيين واطلاعهن على مختلف البرامج التي تنتجها الدولة في هذا المجال فالمرافقة يتمثل دورها الأساسي في ذلك وهو محو أمية المرأة في كل المجالات التي تخص التكفل بها و خاصة نشاطها الحرفي وتكوين الورشات الداعمة للمؤسسات أو التي تمهد لإنشاء مؤسستها أو ورشتها الخاصة .

وقد انتهجت الدولة الجزائرية(سياسة) لتطوير المجتمع وخاصة المرأة وهذا بتسطير9000 مشروع جواري للتنمية الريفية (خماسي 2009/2004) تهدف إلى تطوير وتحسين المستوى المعيشي والثقافي لـ 800.000 عائلة ريفية لتطوير المرأة بصفة خاصة وقد ساعدت هذه المشايع على تنمية أعمال المرأة أيضا في مجال الزراعة والنشاطات الحرفية مما جعل نسبة الاستفادة للنساء من البرامج المسطرة ترفع من خلال إدماجهن في البرامج الخاصة .

خاصة منها برامج دعم التشغيل مما أدى على حصولها على مصادر التمويل خاصة القروض التي تمنح للمرأة وخاصة منها الماكثة بالبيت .

وقد ساعدت هذه المشاريع على تنمية أعمال المرأة خاصة في المجال الحرفي .

ومن أهم ما قدمته البرامج الحكومية كإستراتيجية في عملية التكفل بالمرأة الماكثة بالبيت نجد تعديل قانون التكوين المهني وذلك من خلال استصدار المنشور الوزاري رقم 2000/007 المؤرخ في 2000/03/28 الذي يحدد تنظيم التكوين عن طريق الدروس المسائية بحيث لا يقل عن ساعة في الأسبوع [1].

وأيضا المنشور الوزاري رقم01 المؤرخ في 2004/05/10 والمتعلق بالتكوين المهني لفائدة المرأة المكاثة بالبيت الالتحاق بمؤسسات التكوين والتعليم المهنيين للحصول على تأهيل يتيح لا فرصة مزاولة نشاط مهني ذاتي أو في إطار مجموعة منظمة ، كما تجدر الإشارة أن هذا التكوين يستهدف كل النساء ، متزوجات كانت أم عازبات ، ماكثات في البيت بغض النظر عن مستوياتها التعليمية ووضعيتها الاجتماعية ، [2]

كما شهد قطاع التكوين المهني جعلت في الآونة الأخيرة جملة من التغيرات جعلت أبوابه مفتوحة على مصراعيها لاستقبال كل شرائح المجتمع من دون أدنى شرط أو قيد بما في ذلك المرأة الماكثة في البيت والمرأة الريفية وذلك بهدف تهيئة فضاء لتعريف هذه الأخيرة بحقوقها وكذا إطلاعها على مختلف أجهزة وبرامج محو الأمية إلى جانب منحها فرصة من للاستفادة من القروض المصغرة التي من شأنها القضاء ولو نسبيا على أزمة البطالة ودفع عجلة التنمية إلى الأمام والحفاظ على المورث التقليدي .

منح التكوين المهني بوجهه الجديد فرصة للنساء خاصة الماكثات بالبيوت فرصة لمواكبة العصرنة بحيث بدلا من أن يبقى موجهة فقط للفتيات اللواتي أخفقن في إتمام مشوارهن الدراسي ضمن فمن

[1] – المنشور الوزاري رقم 2000/007 المؤرخ في 2000/03/28.

[2] – المنشور الوزاري رقم 01 المؤرخ في 2004/05/10.

خلال التعديل الذي عرفه قطاع التكوين المهني فباتت حتى النساء من دون أي مستوى تعليمي تحضين بفرصة لتصليح حرفة أو صنعة معينة وهنا نجد اختلاف بين النساء اللواتي يلتحقن بالتكوين المهني ويرغبن في التعلم فمنهن النساء الأميات حيث يتم تعليمهن عن طريق استعمال أدوات بيداغوجية تعتمد على اللمس والعمل التطبيقي لتسهيل إيصال المعلومة لهن ، فوفرت بدلك فرص التدريب والتأهيل فتم بذلك توسيع وتطوير العنصر النسوي إذ بلغت نسبة التحاق النساء بمراكز التكوين المهني 37.64 % سنة2007 ، كما بلغت استفادة النساء من القروض المصغرة نسبة 70 % سنة 2008 ، إذ تم إنشاء الفروع المنتدبة وملحقات التكوين المهني في المناطق الريفية للسماح للفتيات الالتحاق بها وأدرجت بذلك النساء الماكثات بالبيوت ضمن فئات المستفيدين من التكوين المهني بعد تمديدي السن القانونية القصوى للالتحاق من 25إلى30 سنة للنساء والفئات الخاصة كالمطلقات أو المسعفات عن طريق التمهين ، هذا التكوين الذي تم إعداد برامج خاصة بتكوين المهن بمراكز التكوين المهني موجهة للسناء الماكثات في البيوت تلك للواتي يرغبن في إنشاء مؤسسات مصغرة والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد خاصة في ظل وجود آليات مرافقة الاندماج الاقتصادي التي تم إعداد برامج لها قصد منح هذه الفئات فرصة الاندماج المهني .

وندرج في هذا الصدد أنه على مستوى ولاية غرداية وحدها قد بلغ عدد المتربصات من النساء الماكثات بالبيت على مستوى مراكز التكوين المهني و على مستوى ولاية غرداية وحدها قد بلغ 826 متربصة منها 358 في كل من الحرف التقليدية المعروفة (طرز ، خياطة ، نسيج ...إلخ) وهذا في الموسم التكويني الجاري 2013/2012 ، وقس على ذلك الإحصاء لجميع مراكز الوطن.

بالإضافة إلى هذا فقد تم تسجيل إلى غاية 2013/03/04 على مستوى مديرية المؤسسات الصغيرة والصناعات التقليدية لولاية غرداية ما يلي :

و523 امرأة منها 441 امرأة في الصناعات التقليدية الفنية و36 امرأة في الصناعات التقليدية لإنتاج المواد الخاصة و 46 امرأة في الصناعات التقليدية للخدمات .

المطلب الثاني : برنامج القرض المصغر والنشاط الحرفي للمرأة

يعتبر القرض المصغر جزء لا يتجزأ من السياسات العمومية في محاربة البطالة والهشاشة الإقصاء الاجتماعي الذي ينص شريحة لابأس بها من السكان تأثرت من برنامج التسوية الهيكلية الناتج عن دخول الجزائر في اقتصاد السوق كما يمثل أداة المعالجة الاجتماعية للإقصاء الاقتصادي ووسيلة لدعم بروز نشاطات اقتصادية صغيرة ولهذا الغرض فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات الفئات السكنية غير المؤهلة للاستفادة من النظام البنكي والتي تشمل أساسا على الأشخاص بدون دخل أو ذوي دخل غير كاف وغير مستقر والبطالين أو الذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي[1] .

1- التعريف بالوكالة الوطن لتسيير القرض المصغر :

أ-الإطار العام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض الصغر والتي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04/ 14 الصادر في 22 يناير 2004 وسيلة للقضاء على البطالة والهشاشة بهدف تنمية القدرات الشخصية للفرد وخاصة الشباب والمرأة للتكفل بأنفسهم وهذا بإنشاء نشاطاتهم إلى الأجهزة التي تسمح بتقديم قروض صغيرة أي (قرض مصغر) لعائلات فقيرة بهدف مساعدتها على ممارسة أنشطة منتجة أو مدرة للمداخل وبذلك فهي تمكنهم من تطوير مؤسساتهم الصغيرة جدا ، فالقرض المصغر يرمي إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة من خلال أنشطة للسلع والخدمات كما تجدر

[1] – رسالة القرض المصغر ، مجلة رسالة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الجزائر، العدد 06 ،2011 ص 02 .

الإشارة إلى أن هذا القرض موجه للنساء الماكثات في البيت والمواطنين بدون دخل أو ذوي مداخيل غير مستقرة وغير منتظمة [1] .

وتعتبر المؤسسة المشرفة على القرض المصغر هيئة تقدم خدمات مالية للأشخاص ذوي المداخيل الضعيفة وغير مؤهلين للاستفادة من المؤسسات المالية الرسمية أي يتعذر عليهم الاستفادة من خدمات القطاع المالي الرسمي (البنوك التقليدية) نظرا لعدم إستفائهم لشروطها (ضمان ، مساهمة شخصية ،...إلخ) ويمارس هؤلاء عموما نشاطا صغير مكسبا في إطار مؤسسة صغيرة شخصية وعائلية كما تم الإشارة إليه من قبل ، ففي المناطق الريفية نجد أن المعنيين بالاستفادة من برنامج القرض المصغر أغلبهم مزارعين صغار أو حرفيين من الجنسين .

ب- أهداف القروض المصغرة :

- محارب البطالة الهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى الفئة النسوة .
- استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية ، ثقافية ، منتجة للسلع والخدامات المدرة للمداخيل .
- تنمية روح المقاولة عوضا عن التكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الإجتماعي وتحقيق أهدافهم الحياتية .
- ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي و محاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس كما أسلفنا فكرة الاتكال المحض بل يرتكز أساسا على " الاعتماد على النفس " "المبادرة الذاتية" ، "روح المقاولة " ، لهذا الغرض فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية تماشية مع احتياجات الأفراد (المواطنين) غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424هـ الموافق 22 يناير سنة 2004.

فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل المتواضع وغير المستقر أو البطالين الذين ينشطون في القطاع الغير رسمي (الشرعي) .

ج– الهيئة المشرفة على القرض المصغر :

كما أسلفنا تعد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الهيئة الرسمية المشرفة على سير العملية

تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، تعتبر الهيئة العليا في هيكل البرامج الوطنية للقرض المصغر وهذا ما سنتطرق إليه فما يلي :

هي وكالة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تحت سلطة رئيس الحكومة و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العلمية لمجمل نشاطات الوكالة وقفا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 04/ 14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004 مقرها بمدينة الجزائر والذي يمكن نقله إلى أي مكان في التراب الوطني ولها فروع جهوية [1] .

2– مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر :

أمّا فيما يخص مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فهي محددة بما يلي [2]:

01- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيمي المعمول بهما .
02- تدعيم المستفيدون وتقدم لهم استشارة وترفقهم في تنفيذ أنشطتهم .
03- تمنح قروض بدون مكافأة (بدون فائدة) .

[1] – الجريدة الرسمية ، عدد 06–25 يناير 2004

[2] – رسالة الوكالة ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، العدد 2007/002 ، ص03.

04- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح هم .

05- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعينة بتنفيذ مشاريعهم .

ولتحقيق هذه الأهداف ، كلفت الواكلة بما يلي :

01-إنشاء قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز .

02-تقديم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض .

03- إقامة علاقات مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع ، وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها .

04- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام ، و التحسين ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم ، وذلك لحساب الوكالة .

ولكي تقوم الوكالة بمهامها على أكمل وجه ، يمكنها أن تقوم بما يلي :

01- الاستعانة بأي شخص معنوي أو طبيعي متخصص للقيام بأعمال تساعدها على إنجاز مهامها.

02- تكليف مكاتب دراسات متخصصة بإنجاز مدونات نموذجية خاصة بالتجهيزات و دراسات مونوغرافية محلية وجهوية .

03- تنفيذ كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لدعم تحقيق أهداف جهاز القرض المصغر واستعمالها وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما .

3- الفروع الجهوية ومهامها [1]:

في إطار لا مركزية النشاطات التي تسعى إليها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ولتدعيم الإطار التشريعي والتنظيمي لها ، وكذا تقليص الآجال عند اتخاذ القرارات ، تم إنشاء هيئة جديدة تتمثل في الفرع الجهوي حيث تم إنشاء 10 فروع جهوية.

يعتبر الفرع الجهوي رابطة وظيفية بين المديريات المركزية والتنسيقات الولائية ، حيث يضم كل فرع مجموعة من التنسيقات بمعدل 04 إلى 06 تنسيقات .

لذا ، فمهام الفرع الجهوي تتمثل فيما يلي:

01- تنسيق مراقبة نشاطات التنسيقات الولائية التابعة له .
02- نقل طلبات التمويل المراسلة من التنسيقات الولائية بعد دراستها إلى مديرية تطوير البرامج .
03- الحرص على متابعة عملية تسديد القروض الممنوحة .
04- متابعة تنفيذ الإجراءات الضرورية من أجل تسديد الديون المترتبة على المستفيدين .
05- وضع قيد التنفيذ ، ومتابعة تطبيق المشاريع والبرامج المتعلقة بالتكوين لفائدة أصحاب المشاريع .
06- اقتراح كل عمل يساعد على تنفيذ المشاريع ومتابعتهاعلى المديرية العامة .

ومن الواجب ذكره أن مهام الفروع الجهوية مدعوة للتوسع وفق نمو إستراتيجة تطوير ولا مركزية تسيير الوكالة .

المطلب الثالث:نشاط الوكالة منذ نشاطها إلى2007/02/01 حسب توزيع الفروع الجهوية[2]:

تتكون الوكالة من 10 مديريات جهوية موزعة عبر الوطن ، وكل مديرية تتكون من 3 إلى 65 تنسيقات ممثلة لكل ولاية .

[1] –رسالة الوكالة ، نفس المرجع السابق الذكر ، ص 04.

[2] – إحصائيات خاصة بالقرض المصغر ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، تنسيقية الأغواط .

قدمت الوكالة قروض مصغرة بأنواعها المختلفة عبر الوطن ، وكان العدد الإجمالي للقروض المقدمة يقدر ب19465 قرض بمبلغ 132 مليون دج موزع على الولايات على حسب احتياجات سكان كل ولاية ، كما تجدر الإشارة أن التقدير الإجمالي للتحصيل الوطني بلغ 66.8 مليون دج أي ما يعادل 50.6 % .

والشكل الموالي يوضح شكل هيكل سير القرض المصغر .

الشكل رقم 01: يوضح هيكل سير القرض المصغر

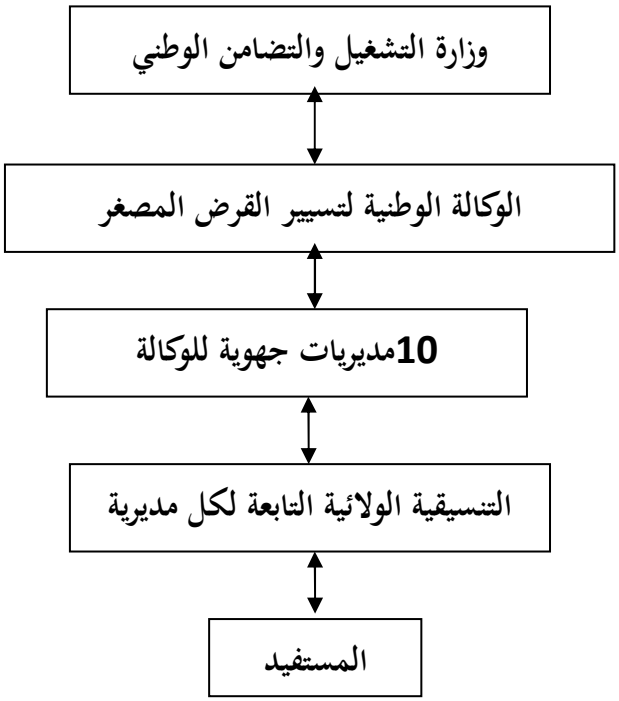

كما بلغت الوكالة منذ إنشائها رقما مرتفعا يساوي 185848 قرض ممنوح مكن من استحداث 278770 منصب شغل إلى غاية أكتوبر 2010 ، مع ملاحظة أن هذا الرقم في تزايد يوم بعد يوم نظرا لتوسيع نشاطها عبر هيئات جهوية ومحلية ممثلة لها(وكالات لامركزية).

والشكل الموالي يوضح شكل سير أدوار المرأة المستفيدة من القرض المصغر

الشكل رقم 02 : يبين سير أدوار المرأة المستفيدة من القرض المصغر

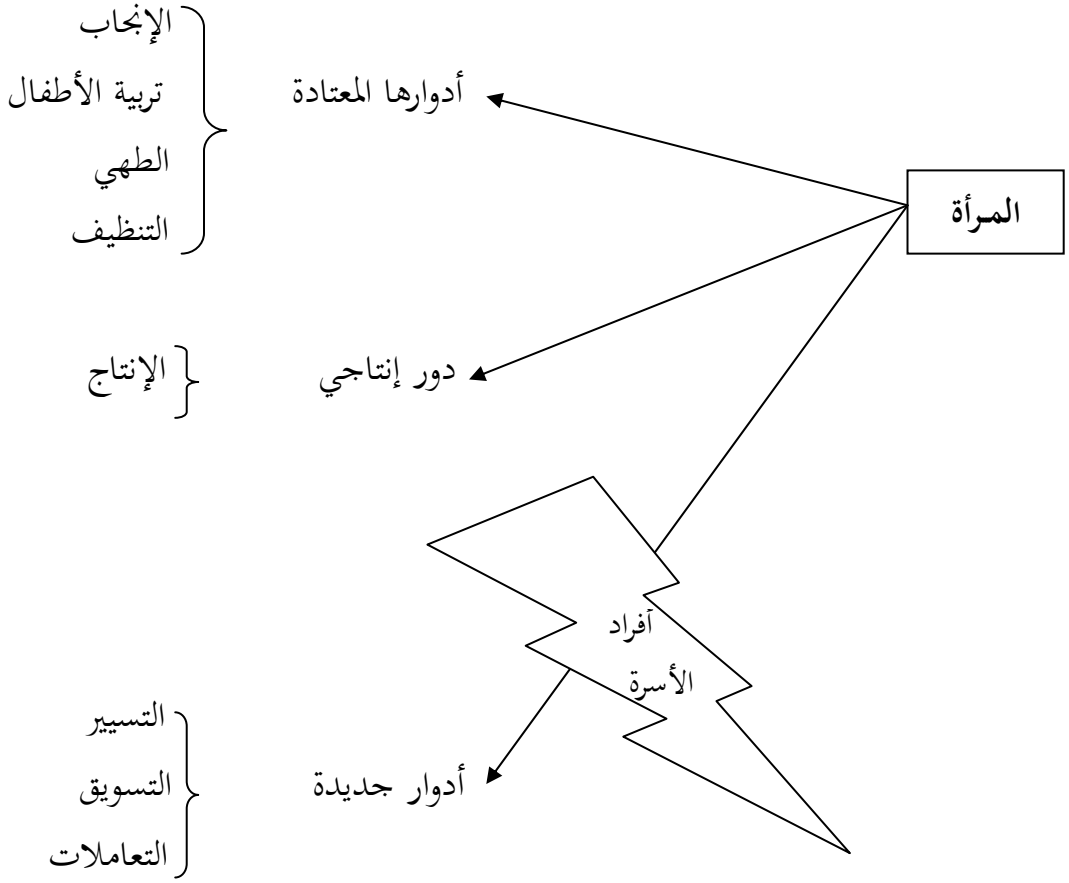

وتجدر الإشارة أن الوكالة تضمن لتسيير القرض المصغر عبر خلايا المرافقة التي أنشأتها لهذا الغرض والمتواجدة على مستوى الدوائر كمرافقة المقاول أو صاحب المشروع مجانية طوال المدة المرتبطة بإنشاء وإنجاز المشروع ، وهذا لكي يتسنى لها عملية تقييم هذا المسار .

المطلب الثالث : برامج التنظيمات غير الحكومية ودعم العمل الحرفي للمرأة الماكثة بالبيت

تقوم التنظيمات غير الحكومية بدورها هي الأخرى بإعداد برامج سنوية لفائدة المرأة عموما والماكثة بالبيت خصوصا وهذا باعتبارها تدخل في إطار نشاطها السنوي الذي ترتكز عليها باعتباره جزءا مذكورا في إطار القانون الداخلي لكل تنظيم (جمعية) .

ولتفعيل عمل المرأة الماكثة في البيت نجد أن الجمعيات النسوية التي أخذت على عاتقها التكفل بهذا العنصر الحيوي من النسق الاجتماعي تسعى من خلال برامجها إلى تحقيق أهداف تتلاقى مع

طموحات وأهداف كل امرأة لتتقاسم ثمرة المجهودات المبذولة في هذا الشأن معا ، حيث نلاحظ أنه لا يخلو برنامج أغلبية الجمعيات المهتمة بالمرأة من التالي:

- ✓ تثقيف المرأة من خلال دروس محو الأمية بالتنسيق مع جمعية إقرأ وهذا تطبيقا لما جاء في الاتفاقيات المبرمة بين وزارتي التكوين المهني والتعليم المهنيين و جمعية إقرأ الناشطة تحت وصاية الديوان الوطني لمحو الأمية التابع لوزارة التربية الوطنية ، والذي يمهد في تعليم المرأة الماكثة بالبيت بالإضافة إلى دروس في محو الأمية دروسا تأهلية في الحرف التقليدية تسلم بموجبها المتربصات شهادات تأهيلية تمنح من مراكز التكوين المني وبواسطة الجمعية لهن .
- ✓ تقديم دروس في الأشغال اليدوية والمهن الحرة بشتى أنواعها ، الخياطة ، طرز ،النسيج بأنواعه(نسيج زرابي ، ألبسة صوفي(قشبية برنوس)) تمنح عليها هي الأخرى شهادات تأهيلية معترف بها بعد المصادقة عليها من التكوين المهني .
- ✓ تأطير المرأة (الفتيات والنساء المتزوجات، الأرامل ، المطلقات ،ذوي الاحتياجات الخاصة وكذا الفتيات والنساء في ظروف اجتماعية خاصة دون استثناء).
- ✓ تدعيم النساء اللاتي حرمن من مواصلة تعليمهن وذلك في مختلف اختصاصات التكوين والتمهين خاصة في الحرف التي تستدعي وتستوجب مؤهلات علمية (المستوى).
- ✓ فتح شبكات اتصال للتبادل في مجال الفنون الحرفية مع تنظيمات محلية وخارجية(خارج الوطن).
- ✓ جلب مداخيل من المجتمع المدني وكذا الهيئات الرسمية المحلية والوطنية والدولية لاستخدامها لصالح الفئات المهمشة خاصة المرأة الماكثة في البيت الممارسة للحرف .
- ✓ المساهمة في الحفاظ على الموروث التقليدي من حرف للمرأة وتدعيمها من خلال فتح المجال للمرأة الحرفية في المشاركة عن طريق التنظيمات الغير رسمية (الجمعية) في المعارض التي تقام محليا ووطنيا ودوليا وباسم الجمعية كون هذه الأخيرة لها كل التسهيلات القانونية في هذا الشأن .

المبحث السابع : العوامل السوسيو ثقافية المؤثرة على الصناعات التقليدية

المطلب الأول : العوامل الثقافية :

تلعب العوامل الثقافية دورا مهما في مسار التطور البشري ، حيث أن تغير العادات ومظاهر السلوك وقواعد العرف وأنماط العلاقات أصبحت مسايرة للتطور الثقافي والحضاري فإذا كان ذلك نتيجة حتمية ، فإنه مرتبط بالأذواق والمخترعات والأفكار ، أي بصفة جمالية كل ما يؤثر على الجانب المعنوي للإنسان " [1]

وتعد العوامل الثقافية من العوامل المؤثرة في التغير الاجتماعي بصفة عامة ومع استقبال القرن الحادي والعشرين أصبحت وسائل الإتصال في أغلب بلدان العالم تعمل على نشر ، " سمات ثقافية جديدة تساهم في التغير الاجتماعي " [2]

" فلكل مجتمع قيمة ومثله ومقاييسه التي تتلاءم مع بيئته ومعطياته الاجتماعية والاقتصادية ومع درجة تقدمه الحضاري ونضجه الاجتماعي، ومع روح العصر والمفاهيم التي يتمسك بها أبناؤه وهذه القيم والمقاييس تختلف من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية لأخرى في نفس المجتمع ،"[3]

من هذا المنطلق المجتمع الجزائري التقليدي كان عبارة عن مجموعة من القبائل التي تعتمد على الزراعة والأعمال اليدوية والحرف التقليدية ، تحكمه مجموعة من القيم والمثل الاجتماعي التي تجسد في

[1]- دلاس محمد ، **أسباب ونتائج تغير الأنماط والعلاقات الأسرية** ، سلسلة الوصل ، العدد الثاني ، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجزائر ، 2006 ، ص 39.

[2]- دلاس ملحس إستيتة ، **التغير الاجتماعي والثقافي** ، دار وائل للنشر ، الأردن ، الطبعة الأولى ،2004 ، ص 49.

[3]- إحسان محمد حسن ، **مبادئ علم الإجتماع الحديث** ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2010 ، ص 105.

العصبية ، لكن مع التحولات و التطورات التي مست هذا المجتمع في المجالات المادية وغير المادية ، ظهرت قيم ومثل إجتماعية ثقافية حديثة النشأة مرتبطة بالعمل فأصبح يحدد مكانة الفرد اجتماعيا ، ومن خلال ما تحققه هذه الأخيرة من عائد مادي .

وبإسقاط هذا الوضع على المجتمع المحلي لكل المناطق فإن حركة التبادل بين سكان المناطق ، أفرز ثقافة خاصة ميزت سكان كل منطقة .

وتعتبر الصناعات التقليدية أحد العوامل الفعالة في نقل الثقافة باعتبارها تتعرض للنمو والازدهار والتقلص والتخلف ، فهي بذلك أهم عامل لنقل الثقافة التقليدية أي الثقافة التي تنتقل اجتماعيا من الأب إلى الابن ومن الأم إلى البنت ، ومن الأجداد إلى الأحفاد .... إلخ ، وهي عبارة عن مجموعة من رموز من التقاليد والمعتقدات والأفكار وأنماط القيم ، وتتجسد فيما يحتاج إليه الفرد في حياته من فراش وغطاء وكساء ، وأواني وحلي ... إلخ ، وكل هذه الصناعات التقليدية تتوارث جيلا عن جيل عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية فالثقافية هي نتاج عملية تطور امتدت عبر السنين إلا أنها لم تبق ثابتة عبر العصور فقد طرأت عليها بعض التغيرات نتيجة لسبب أو آخر ، فتغيير القيم والعادات والتقاليد في المجتمعات عموما كان سببه العولمة وحركة التصنيع التي أدت إلى عملية تغير شامل وملحوظ في شتى الأنساق خاصة النسق القيمي حيث ظهرت قيم جديدة لم تكن موجودة من قبل واندثرت بعض القيم القديمة ، ومن بين الآثار الواضحة والجلية لعملية التصنيع هو تحول المجتمعات التقليدية نحو الحداثة القائمة على الحركية والتكنولوجيا .

" وبوجه عام فقد سادت قيم جديدة لدى المجتمعات الصناعية لعل أبرزها : قيمة العمل وقيمة النظام والدقة والتخصص ، الاعتزاز بالنفس ، الاعتماد على الذات ، وقد ساهمت الصناعة في رفع

قيمة المرأة العاملة لدى المجتمع " [1] ، فالصناعة بهذا الشكل قد أحدثت تغيرات جذرية في الثقافة الفكرية للمجتمعات عموما ، فبعدما كان عمل المرأة خارج المنزل من المنظورات التي تعتبر عيبا وعارا داخل المجتمع الجزائري أصبح اليوم نوعا من الضروريات السياسية والأولويات للحياة الاجتماعية فتغير القيمة الاجتماعية والثقافية لعمل المرأة خارج المنزل كان له بالغ الأثر على ممارسة صناعة الزرابي التقليدية مثلا التي ضعفت قيمتها الاجتماعية والثقافية وأصبح ينظر لها من زاوية مادية بحتة ، وهذا راجع بالدرجة الأولى لعدم وجود تراكمات اجتماعية وثقافية حول الأهمية التي تشكلها هذه الصناعة، وينطلق ذلك على حرف أخرى في المجتمع كالإسكافية وغيرها.

فول أخذنا المجتمع الغر داوي نجد أنه في السابق كانت الأسر الغر داوية ، تنشئ أبناءها على مثل هذه الحرف التقليدية ، خاصة المرأة إذ تقوم بتعليم بناتها الصنعة ، فغالبا ما كانت تجهيزات البيوت والمنازل على المفروشات والأثاث عبارة عن منسوجات يدوية من صنع الأسر بنفسها ، لكن حاليا ومع وجود نوع من الظفرة والوفرة في مختلف المنسوجات الاصطناعية وغيرها من المنسوجات الأخرى المستوردة تغير نمط إستهلاك الأسرة وتقلص حجم استهلاكها للمنتوجات التقليدية إلا في بعض الحالات بغرض تجهيزات العرائس وتقديم الهدايا .

وأيضا من بين العادات والتقاليد التي طرأت على هذه المنطقة أنه وفي وقت قديم كان من العيب أن يخلو منزل من آلة النسيج لدرجة أننا قد نجد ما بين ثلاثة إلى أربعة مناسج في البيت ، إلا أنه وفي ظل التطورات الحاصلة والثقافات الوافدة بسبب العولمة والتطور التكنولوجي نجد أن العديد من الأسر قد تخلت عن هده الآلة التقليدية ، حتى إن وجدت فهي بطريقة عصرية ، وما يمكن قوله في

[1]– محمد عبد المولى الدقس ، علم الإجتماع الصناعي ، دار مجدولي الأردن ، الطبعة الأولى ، 2005 ص 23.

هذا الصدد أنه على الرغم من وجود صناعة الزرابي كثقافة إلا أن الممارسة والإنتاج أضحى في تقلص مستمر وهذه لعدة أسباب ثقافية منها إنتشار ثقافة أن العمل بالمنسج متعب ومجهد للبدن ونفس الأمر ينطلي على حرف أخرى كالإسكافية وصناعة الجلود وغيرها ، وهذا الآن الحياة الحضرية تتميز بالتغير الثقافي والاجتماعي السريع ، والمترتب إلى درجة ككبيرة على التصنيع والتعليم وسائل الإعلام ، فالأفكار الجديدة هي عموما مقبولة في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية " [1].

" فالتغير الثقافي يمس القيم المادية ، ويمثل صدى لتقنيات ومهارات انتقلت عبر الأجيال وخضعت لنفس قوى التقاليد المحافظة ، وهي تحوي كل ما يعمل في هذا المجتمع ومن يعلمه ، وكل ما يقال فيه ومن يقوله ، وكل ما يصنع ومن يصنعه ، ومتى يحدث العمل أو هذه الصنعة وتحث أي الظروف "

وفي الأخير يمكن القول أن الصناعات التقليدية وخاصة الزرابي التي تشتهر بها منطقة غرادية ، والتي تعد جزء من ثراتها بالإضافة إلى تأثر الحرف الأخرى جهد التغير في المنطقة .

المطلب الثاني : العوامل الاقتصادية المؤثرة على العمل الحرفي

تعتبر المتغيرات الاقتصادية من العناصر الهامة المكونة للحياة التي يعيشها الأفراد في نطاق السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي ينتمون إليه ، و" يقصد بالعوامل الاقتصادية شكل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ونظام الملكية السائدة في المجتمع والتصنيع ، وتلعب تلك العوامل دورا هاما في

[1] –علي مانع ، **جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2002 ص35.

إحداث ظاهرة التغيير الاجتماعي " [1] فالتطورات الحديثة التي عرفتها الحياة الاجتماعية وبالأخص الاقتصادية في المجتمعات عموما وفي المجتمع الجزائري خصوصا أثرت على الحرف اليدوية ، فبعد الإستقلال قامت الدولة ببناء قاعدة اقتصادية ضخمة بإنشاء مصانع تخص الصناعات الثقيلة والخفيفة في مناطق مختلفة من البلاد ، " فظهور المصانع وانتشار حركة التحديث فهم من طرف الجزائريين على أنه ذلك الانتقال من وضع لآخر، بالتخلي عن كل ما هو تقليدي يدوي بسيط ، وضرورة التمسك بكل ما هو حديث " .

لذلك وكما سبق الإشارة إليه انتقل المجتمع الجزائري من البسيط إلى المركب لكن بدرجات متفاوتة بين منطقة وأخرى ، ومنطقة غرادية شهدت هي الأخرى استحداث بعض المصانع التي تضم الصناعات الخفيفة منها صناعة المواد الغذائية ، مواد البناء ، الصناعة النسيجية للألبسة القطنية والأفرشة العصرية كمصنع " بوشنقة " للزرابي العصرية الاصطناعية الذي أثر على صناعة الزرابي اليدوية ذات الطابع التقليدي بالإضافة إلى ورش للخياطة العصرية (الجاهزة) ، " فتطورت نظم الإنتاج وانتقل هذا الأخير من الأسرة إلى المصنع ، فبعدما كان الإنتاج مغلقا أصبح مفتوحا أي أن الأسرة في القديم كانت وحدة منتجة ومستهلكة مما جعلها تشكل نسقا مغلقا على ذاتها لكن مع تطور الحياة الاقتصادية أصبح الفرد الدعامة الأساسية للإنتاج ، فلا ينتج لنفسه ولا لأسرته ولكن لحساب غيره ولصالح المجتمع ، وبعد أن كان الفرد ينتج ما يحتاج إليه هو وعشيرته .

ويعد العامل الاقتصادي من أقوى العوامل المؤثر في نمط الأسرة ، والمقصود بهذا الإستقلالية الإقتصادية بسب بالإعتماد على العمل المأجور الذي يوفره التصنيع والتحديث (التحضر) ،حيث لم

[1]–دلال محسن استاته ، مرجع سابق ، ص 54.

يعد هناك داع للإجتماع في أسرة ممتدة كثيرة العدد من النساء والرجال ، وهذا التغير في العمل لا يقتصر على سكان المدن وإنما يشمل أيضا سكان الريف خاصة عن طريق الهجرة المؤقتة أو الدورية ، وربما يفسر تزايد نمط الأسرة النووية في الوسط الريفي ، حيث أصبح سكان المجتمع الريفي لا يعتمدون في معيشتهم على النشاط الزراعي والعمل الحرفي التقليدي بصفة أساسية رغم إقامتهم في الريف ، بل يهاجرون للعمل الصناعي الإداري والتجاري وغيرها من الأنشطة في المراكز الحضرية " [1]

وبناءا على هذا يمكن القول أن المجتمع المحلي لمنطقة غرادية هو الآخر تنقسم الأسر فيه إلى أسر ممتدة يخضع أفرادها لسلطة رب الأسرة ، يتعاونون فيما بينهم في مختلف مجالات الحياة ، وأسر نواتية صغيرة الحجم ، فرغم إنفصالهم عن الأسرة الممتدة إلا أنها تبقى في نوع من الخضوع لها من حيث التوجيه وطبيعة العلاقات التي لا تتوقف على الإقامة المشتركة بل تتعدى حدود الأبوين والأبناء لتشمل جميع الأقارب ، فالقيم الدينية والأخلاقية تمثل مفاهيم قاعدية لعملية الضبط الأسري ، التي تضمن تماسك البنية الأسرية في المجتمع الجزائري عموما ومنطقة غرادية على وجه الخصوص .

ومن خلال هذا يمكن الإشارة إلى أن التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري في مختلف الميادين كالعمل ، التعليم ، التحضر ، التحديث كان لها أثر واضح في نمط الأسرة ، وذلك من خلال الإنتشار الواسع لنمط الأسرة النووية في الريف والحضر وفي كافة المناطق الجغرافية للبلاد .

المطلب الثالث : العوامل الاجتماعية

يمكن القول أن المجتمع الجزائر هو الأخر شهد منذ الاستقلال تغيرات في عدة جوانب وميادين مختلفة فبعد الاستقلال أي(بعد الستينات وبداية السبعينات) عرف المجتمع الجزائري تغيرات سريعة

[1]– محمد بومخلوف ، المرجع السابق ، ص ص 81–103.

مست النواحي الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية ، حيث وكما أسلفنا تفسخت العائلة الممتدة في الأرياف واتجهت نواة الخلية الزوجية نحو التعميم وأدخلت المدرسة وسائل الإعلام أنماط جديدة في السلوك وكان هذا نتيجة لحركة التحضير والتحديث لوسائل الإنتاج والتبادل[1].

فالمجتمع الجزائري يتأثر كغيره من المجتمعات بما يدور حوله من تغيرات على المستوى الإقليمي والدولي ، " فقد شهد المجتمع الجزائري تغيرات كبيرة و متسارعة منذ الاستقلال أدت إلى تغيرات أساسية في حياة الفرد الجزائري شملت جميع ميادين الحياة اليومية والمستقبلية حيث أصبح من الصعب جدا مواكبتها والتعرف عليها ، فقد قلبت الأوضاع المجتمعية ، وأصبح ليس من السهل على أن يتعرف الآن على أوجه الحياة في الجزائر لأن هناك فرقا شاسعا بينهما [2]" .

تعد العوامل الاجتماعية من بين العوامل المؤثرة في التغير الاجتماعي داخل المجتمع الجزائري ، وهذا ما يمكن مشاهدته

وما زلنا نلاحظ يوما بعد يوم التغير الاجتماعي الحاصل على البنى الاجتماعية و السوسيو ثقافية للمجتمع نتيجة التأثر السريع المختلف التيارات والأحداث التي تتجاذب، هذا المجتمع نتيجة المؤثرات الحاصلة على المستوى الماكروي .

[1] – عبد القادر جغلول ، مرجع سبق ذكره ، ص 226.

[2] –سمير السقا ، تغير وضعية المرأة والتغيرات الأسرية في الجزائر ، سلسلة الوصل ، العدد الثاني ، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجزائر ، 2006 ، ص175.

ويمكن القول أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية العميقة والمستمرة التي حدثت في المجتمع العربي عموما وفي المجتمع الجزائري خصوصا كان أثره واضحا في بناء الأسرة وظائفها فهذه التغيرات ولدت نظرة سلبية للنشاطات الحرفية التي تقوم بها الأسرة .

خاتمة :

تم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم العمل والسيرورة التاريخية لتطوره عبر المجتمعات ، حيث يعتبر هذا المفهوم من المفاهيم النسبية التي تختلف باختلاف الزمان و المكان ، كما أن مكانة العمل تختلف على حسب طبيعته و ما يحققه من دخل معتبر يلبي الضرورات والحاجات الإنسانية ، كما تم التعرف في الأخير على المسار التاريخي لعمل المرأة عبر المجتمعات و الأدوار التي قامت بها و التطورات التي طرأت على هذه الأدوار ، فبعدما كانت مهانة ذليلة أصبحت تشارك الرجل في الحياة العامة سواءًا في مجالي العلم أو العمل باعتبارها فاعل أساسي في المجتمعات التي تعمل جاهدة على تفعيل دور المرأة فيها بشتى السبل المتاحة، كما تم التطرق إلى العمل الحرفي ومفهومه في الحضارات المختلفة وقيمته الاجتماعية في هاته الحضارات وعلاقة المرأة به ودوره في المجتمع كرمز تراثي يطبع هوية الشعوب، كما تمت الإشارة أيضا إلى أهمية دور المرأة في الحفاظ على هذا الموروث الثقافي والاجتماعي وتبيان أهميته بالنسبة إليها يحقق لها مكانة اجتماعية باعتبار أنها عامل فعال في تحقيق التنمية .

الفصل

الرابع

المبحث الأول : مجال الدراسة

تمهيد:

لقد تمت الدراسة بولاية غرداية التي تعتبر ولاية تتميز بطابعها السياحي، وبموقعها المتميز وهندستها المعمارية ونسجها العمراني والاجتماعي الذي دعم خصوصيتها الثقافية والاجتماعية.

المطلب الأول: نشأة ولاية غرداية

التعريف بولاية غرداية

غرداية وحسب التقسيم الإداري لسنة 1984 الذي جعل منها الولاية رقم 47 وهي تضم خمسة دوائر و13 بلدية وهي تقع على الخط الوطني رقم 6 تقع بشمال وسط جنوب الجزائر.

نشأت ولاية غرداية بمقتضى القانون رقم 09/84 المؤرخ في 02 جمادى الاولى عام 1404 والموافق لـ 1984 الذي يتعلق بالنظام الإقليمي للبلاد وحسب المادة الثانية للتقسيم في الإطار الإقليمي المشار إليه أعلاه من:

إنشاء ولايات جديدة منبثقة عن دمج جزأين أو عدة أجزاء من الولايات أو من تقسيم ولاية واحدة، والتي تتكون من تسعة دوائر وهي : دائرة غرداية، المنيعة، متليلي، ضاية بن ضحوة، بنورة ، بريان، القرارة، المنصورة، زلفانة، وثلاثة عشرة بلدية وهي: غارداية، المنيعة، متليلي، ضاية بن ضحوة، العطف، بريان، سبسب، بنورة، حاسي الفحل، حاسي القارة، المنصورة، زلفانة.

منطقة غارداية تتميز بطابع مدني لا يتعدى كثيرا عن الطابع الريفي في مميزاتها، يتميز بنشاط المجتمع غرداية بالنشاط التجاري والفلاحة ذات الطابع الصحراوي لاقترانها بالعمل الخاص بتربية الإبل والأغنام بالإضافة إلى اهتمام سكان المنطقة بالحرف والصناعات الخفيفة والتحويلية، الأمر الذي جعل من المنطقة منطقة تتميز بنشاط خاص مما يتميز به بالمزج بين العصري والتقليدي الذي يطبع ولاية غرداية التي تعتبر قطب سياحيا، له حضور صيته الاجتماعية والثقافية.

المطلب الثاني: التعريف بمجتمع البحث

يتمحور مجتمع البحث لهذه الدراسة المتواضعة على المرأة الماكثة بالبيت بولاية غرداية التي تمارس الصناعات التقليدية والحرف وتعتبرها نشاط لها يعود عليها بالمنفعة، فتوزعت عينة البحث وعددها من 60 مبحوثه التي استفادت من برامج كل من التنظيمات الحكومية وغير الحكومية فكانت هاته العينة من كل من جمعية وردة الرمال من زلفانة وجمعية ترقية المرأة الصحراوية وأيضا جمعية إقرأ التي تنشط بالتنسيق مع التكوين المهني والتمهين بمتليلي بالتنظيم غير الحكومي وردة الرمال ببلدية زلفانة.

أ- التعريف بالتنظيم غير الحكومي ممثلا بالجمعية السياحية:

هي جمعية تأسست بمقتضى القانون رقم 31/90 المؤرخ في 17 جمادى الاولى عام 1411هت الموافق لـ 04 ديسمبر 1990 والمتعلق بالجمعيات وهذا وفقا لوصل تسجيل التصريح بتأسيس الجمعية المحلية ذات الطابع الاجتماعي والمسماة بالجمعية السياحية وردة الرمال بزلفانة الكائن مقرها بحي 20 مسكن زلفانة، تم تأسيسها وفق لوصل تسجيل رقم 2006/008 المؤرخ في 10 أفريل 2006 ينشط بالجمعية أكثر من 350 عضو من بين منخرط ومؤسس يستفيد من برامج الجمعية نساء وفتيات وشباب تهتم بالعمل الحرفي والصناعات التقليدية والنشاط السياحي والاجتماعي.

ب- التعريف بالتنظيم غير حكومي ممثلا في الجمعية الولائية لترقية المرأة الصحراوية لولاية غارداية:

هي جمعية تم تأسيسها بتاريخ 21 جانفي 2008 وفق قرار اعتماد رقم 2008/006 وهي جمعية تنشط على مستوى ولاية غرداية بنشر مقراتها بتراب بلديات الولاية أما مقرها الرئيس فهو ببلدية متليلي الشعانبة من أهدافها دعم المرأة خاصة الماكثة بالبيت وذلك من خلال تقديم برامج خاصة بالمرأة في المجالات التالية:

- تقديم دروس في الأشغال اليدوية، المهن الحرة والحرف والصناعات التقليدية.
- بناء علاقات تنسيقية مع الهيئات والمؤسسات التي تنشط في مجال ترقية المرأة.
- تنظيم المعارض والمشاركة في مختلف المحافل الوطنية والدولية مقرها الرئيسي إذن بدار الجمعيات طريق السبخة- متليلي تستقطب الكثير من النساء الماكثات بالبيت والفتيات التي لم تتم مشوارها الدراسي وذات خصوصية اجتماعية بانتمائها إلى الفئة المعوزة.

من أهدافها إنعاش الصناعات التقليدية المحلية لتحسين مستوى الدخل لدى العائلات.

- تعمل بدعم من التنظيمات الحكومية ممثلة في غرفة الصناعات التقليدية بالولاية وكذا مديرية الثقافة ومديرية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى مؤسسة الدعم للمناطق الريفية الفرنسية (la fondation de france) في إطار الشراكة الأوروبية لدعم المناطق الريفية ونشاطها.
- استفاد من نشاط الجمعية أكثر من ثلاثة آلاف متربصة منذ تأسيسها خاصة المرأة الماكثة بالبيت والمعوزة.

ج- التعريف بالتنظيم غير الحكومي " إقرا" فرع متليلي:

فرع جمعية " إقرأ" الجزائرية بمتليلي هو عبارة عن مكتب محلي تابع للجمعية الأم المتواجد مقرها بشارع البشير الإبراهيمي ببلدية الأبيار الجزائر، وهو المكتب المحلي لجمعية " إقرا" النشطة في مجال محو الأمية التي تنال المرأة خاصة الماكثة بالبيت والأمية خاصة، الإهتمام الأكبر من طرف القائمين عليها وهي تنظيما حكوميا، لديه مكاتب منتشرة عبر ولايات الجزائر ويعد مكتب متليلي الشعانبة من أنشط المكاتب على مستوى التراب الجزائري وهو مكتب يعمل بالتنسيق مع مسؤول المقر بولاية غرداية ، وأيضا مع المقر الرئيسي بالجزائر وهو ينشط منذ تأسيسه في 2003/03/24، وقد أدى دورا كبير في تعليم المرأة أولا: الكتابة والقراءة ليتم بعدها الإنتقال بالتنسيق مع مراكز التكوين المهني والتمهين، إضافة إلى البرنامج الخاص بمحو أمية المرأة يقوم وبعد تقدمها في التعليم بتم تعليمها الحرف والصناعات التقليدية التي تتطلب مستوى تعليمها لتعلمها وذلك من خلال تبسيط أساليب تعلم هاته الحرف لتنال شهادات في حرف مختلفة تمكنها من الإستفادة من البرامج التي خصصت للمرأة خاصة منها الحرفية والماكثة بالبيت وتشترط للحصول عليها اكتساب شهادة مهنية في الاختصاص ، وتسمح لها خاصة الحصول على القرض المصغر لدعم الحرفة وممارستها الأمر الذي يمكنها فيما بعد، ووفق مخطط التسهيلات التي تم وضعها في هذا الشأن للمرأة وخاصة الماكثة بالبيت من فتح ورشات تعليمية ومنتجة تدعمها ماديا وتضمن بذلك عملا مستقرا ومدخولا ماديا ثابتا.

يتكون مكتب متليلي جمعية " إقرأ" من أكثر 35 فرعا للتأهيل في مجال محو الأمية والتأهيل في الحرف والصناعات التقليدية وهو ينشط سنويا برنامج يعمل جاهدا لتنفيذه لبلوغ المرام وتحقيق الأهداف مثله.

يتربص سنويا من طرف هذا الفرع أكثر من ثلاثة آلاف إمرأة تتحصل أغلبها على شهادات في محو الأمية وأخرى في التأهيل في الحرف المختلفة.

تعمل جمعية إقرأ بالتنسيق مع التكوين المهني والتعليم المهنيين ....وبعد حصول النساء والفتيات على اختلاف شرائحهن ومستوياتهن خاصة التعليمية ومن خلال إفادة معلمات مؤهلات لذلك من طرف التكوين المهني خاصة حيث يتم و حسب الاتفاقيات التي تمت بين كل من جمعية "إقرأ" لمحو الأمية كنسق تنظيمي غير حكومي و النسق التنظيمي الحكومي ممثلا في وزارة التكوين المهني والتعليم المهنيين بتعليمهن وتأهلين لتقوم بعد ذلك بمنحهن شهادة تأهيل في الحرف المختلفة التقليدية.

د-تعريف مركز التكوين المهني والتعليم المهني الشهيد رويجي معمر- متليلي

في بداية الأمر كان مركز التكوين المهني والتعليم المهني بمتليلي عبارة عن ملحق تابع لمركز التكوين المهني المختلط بغرداية وذلك سنة 1979، ونظرا لتزايد عدد المتربصين استقل عن المركز الأم بطاقة استيعاب تقدر بـ 300/160 متربص فوق مساحة إجمالية تقدر بـ 2 هكتار، حيث باشر نشاطه منذ فبراير عام 1985 بعشرة فروع.

يتوفر المركز على داخلية للذكور سعة 60 سريرا، لديه النظام نصف داخلي.

ملعب للرياضة ونادي للترقية ومكتبة مراورة بالأرشيف.

يوجد بالمركز أغلب التخصصات والتي على رأس خياطة مختلفة وخياطة جاهزة وكذلك تخصص حياكة وتنجيد وهي تخصصات خاصة بالعنصر النسوي بالإضافة إلى التخصصات الخاصة بالذكور عدا الطبخ والحلاقة والإعلام الآلي.

يعمل بالمركز 110 عامل يشمل ذلك العمال المتعاقدين (ثم المخطط العام للمركز) يرقن مباشرة ، يستقبل المركز إذن أعدادا كبيرة من الفتيات بالإضافة إلى النساء الماكثات بالبيت خاصة في الدروس المسائية التي استحدثتها الدولة وسخرت لها برنامج وهذا وفق المنشور الوزاري رقم: 01 المؤرخ في2004/05/10، وقد ساهم هذا البرنامج من طرف التكوين في

استفادة المرأة الماكثة بالبيت، حيث بلغ عددهن في الموسمين 2013/2012 و2014/2013 على التوالي كالأنثى 100 متربصة على مستوى المركز الأم و100 على مستوى الفروع وهذا سنة 2012 و150 متربصة بالمركز الأم و150 متربصة أخرى موزعة على الفروع وهذا في التخصصات التي لم تكن للمرأة الماكثة بالبيت الحظ فيها وبعد تكثيف القوانين لها كامرأة متكفلة بأبنائها مع التكييف أيضا في شروط الإستفادة من التكوين خاصة تلك التي كانت تقف عائقا دون تعلم حرف بعنيها حيث نذكر من بين هذه الشروط شرط السن والمستوى التعليمي.

المبحث الثاني : تحليل نتائج الإستبيان

تمهيد:

في دراستنا الميدانية قمنا بالإعتماد على استبيان تم فيه قصد عينة مشكلة من 60 مبحوثة. وبعد توزيعها، وجمعها، ثم تحليل نتائجها توصلنا إلى ما يلي:

I - **الفرضية الأولى:** " إهتمام التنظيمات الحكومية و غير الحكومية بالحرف يفعل عمل المرأة الماكثة بالبيت إقتصاديا".

الجدول رقم (05): يوضح توزيع أفراد العينة حسب سن المبحوثات

السن	التكرار	النسبة%
[25-20]	18	%30
[31-26]	12	%20
[37-32]	11	%18
[43-38]	13	%22
[49-44]	04	%07
[55-50]	02	%03
المجموع	60	%100

يظهر من خلال نتائج الجدول السابقة أن أغلب المبحوثات يتراوح سنهن بين[20-25]، و ذلك بنسبة30% تليها فئة[38-43] و ذلك بنسبة 22%متبوعة بفئة العمر [26-31] و

ذلك بنسبة 20% ثم تتبعها فئة العمر [32-37] و هذا بنسبة 18% ثم تأتي فئة [44-49] و ذلك بنسبة 07 % و في الأخير فئة [50-55] و هذا بنسبة 03% .

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن العمر متنوع في الإهتمام بالحرف و الصناعات التقليدية بالنسبة لها كماكثة بالبيت حيث نجد أن النسبة الغالبة كانت للمبحوثات من الفئة العمريـــة [20-25] تليها نسبة ليست بالهينة للفئة [38-43] القريبات من الكهولة تكاد تقاسمها في ذلك فئة [26-31] و أيضا فئة [32-37] و ما لا يمكن إغفاله هي تلك الفئة التي تتراوح بين [44-49] و أيضا [50-55] و هي الفئة التي حافظت و لا زالت تتمسك بممارسة الحرفة التقليدية في البيت.

جدول رقم (06): يبين مكان ممارسة المبحوثات للحرفة

مكان ممارسة المبحوثات للحرفة	التكرار	النسبة%
في البيت	31	% 52
في الورشة	03	% 05
عند بعض الخواص	03	% 05
في الجمعية	26	% 43
المجموع	60	% 100

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن الفئة من المبحوثات التي تمارس الحرفة في البيت تمثل النسبة الأعلى وذلك بـ 52 % تليها الممارسات الحرفة بالجمعية وذلك بـ 43 % لتتعادل النسبة بعد ذلك بين الممارسات في الورشة وعند بعض الخواص بنسبة 05 % .

جدول رقم(07): يبين الجهة المكونة للمبحوثات

الجهة المكونة	التكـرار	النسبـــة%
معلمات متخصصات	04	% 07
معلمات في البيوت	07	% 11
معلمات لتكوين في هيئات عامة	38	% 63
هاويات للحرف	09	% 18
المجمـــوع	60	% 100

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن الجهة المكونة للمبحوثات هي معلمات للتكوين في هيئات عامة هي التي تمثل النسبة الأعلى وذلك بـ 63 % تليها المكونات من طرف الهاويات للحرفة بنسبة 18 % ،تليها المعلمات في البيوت للمبحوثات وذلك بنسبة 11 % تتبعها المعلمات المكونات المتخصصات في الحرفة بنسبة 07 % .

من خلال النتائج أعلاه يلاحظ اهتمام للمبحوثات للتكوين في الهيئات العامة التي توجهت للتكوين فيها بحيث نالت بذلك النسبة الأعلى وهذا لما تقدمه هذه الهيئات للمبحوثات من دعم لحرفتهن من خلال التكوين كما أن اختيار المبحوثات للمعلمات في البيوت وهذا لارتباطها بهذا النسق أيضا الذي يدعمها في ممارسة الحرفة ،أيضا أن كل من هاويات للحرفة مع معلمات المتخصصات هن من بين المكونات التي تهتم بالتكوين عندهن المبحوثات نظرا لتمرسهن في الحرفة واتقانها ولدورهن في الحفاظ عليها .

جدول رقم(08): يبين نوع الحرفة الممارسة من طرف المبحوثة

نوع الحرفة	التكــرار	النسبــة%
نسيج تقليدي	15	% 25
خياطة تقليدية	13	% 22
خياطة مختلفة	11	% 18
أخرى	11	%35
المجمـــوع	60	% 100

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن المبحوثات اللواتي تمارس النسيج التقليدي تمثل النسبة الأعلى وذلك بـ 42 تليها المبحوثات اللواتي تمارس حرفة الخياطة التقليدية وهذا بنسبة30% لتليها المبحوثات اللواتي تمارس خياطة مختلفة وهذا بنسبة 28 %.

يعتبر النسيج التقليدي من أعرق وأقدم الحرف التقليدية التي تمارسها المرأة الماكثة بالبيت ونلتمس ذلك من خلال النسبة التي أخذتها هاته الحرفة لتليها الحرف الأخرى.

الجدول رقم(09): يبين العلاقة بين نوعية الحرف الممارسة و الوجهة المكونة للمبحوثات:

نوع الحرفة الممارسة / الجهة المكونة للمبحوثة	نسيج تقليدي		خياطة تقليدية		خياطة مختلفة		أخرى		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
معلمات متخصصات	05	%50	01	%10	02	%20	02	%20	10	100
معلمات في البيوت	05	%24	03	%14	03	%14	10	%48	21	100
معلمات للتكوين في تنظيمات عامة	03	%14	07	%33	04	%19	07	%33	21	100
هاويات للحرف و التكوين	02	%25	02	%25	02	%25	02	%25	08	100
المجموع	15	%25	13	%22	11	%18	21	%35	60	100

تبين من خلال الجدول أن أكبر نسبة 35% اللواتي صرحن بأنها تمارس حرف اخرى غير التي تمارسها الاخريات مدعمة ب48% من اللواتي تلقت التكوين في البيوت تقابلها اللواتي تلقت التكوين في التنظيمات عامة بنسبة 33%مقارنة مع نسبة 25%اللواتي تلتقت تكوين لدى هاويات الحرف صرحت لممارستها النسيج التقليدي تدعمها في ذالك نسبة50%اللواتي تلقت التكوين عند معلمات مختصات نستنتج مما سبق ذكره أن المبحوثات التي مارس الحرف الأخرى المختلفة و المختلطة بين الصناعات التقليدية و أخرى تتميز بمزيج بين العصري و التقليدي كانت لها النسبة الاكبر نظرا للتغير في طبيعة ممارسة الحرفة و متطلباتها و مردودها الإقتصادي و هي حرف تلقها التكون خاصة في البيوت مما يدل على تعلم الحرفة في البيوت كموروث تقليدي إلى جانب هذا نجد أن كل الحرف الممارسة من طرف

المبحوتات و أن جهات مختلفة قامت بتكريثهن فيها خاصة النسيج التقليدي الذي تلقته من طرف معلمات في البيوت و مختصات إلى جانب هذا نجد المبحوثات تتلقي تكوينها تنظيمات عامة حكومية أو غير حكومية و هذا من طرف هويات الحرف و التكوين و نلاحظ أن هناك تنوع في الجهة المكونة للحرفة و كذلك من الحرف الممارسة من قبل المبحوثة

الجدول رقم(10): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
أمى	09	%15
إبتدائي	09	%15
متوسط	19	%32
ثانوي	20	%33
جامعي	03	%5
المجموع	60	%100

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتبين أن نسبة 09 % من المبحوثات إما بدون أميات (بدون مستوى تعليمي) أو لديهن مستوى تعليم إبتدائي تليها نسبة 33% للمبحوثات ذوات المستوى المتوسط و هذا بنسبة 32% لتأتي في الأخير المبحوثات ذات المستوى الجامعي و هذا بنسبة 5% .

مما سبق و هي خلال الجدول نستنتج أن هناك تنوع في المستوى للمبحوثات التي تمارس و تهم بالضاعات التقليدية من النساء الماكثات في البيت حيت نجد أن النسبة الغالبة كانت للمستوى المتوسط ،لنجد أن ذوات المستوى الأمي كذا الإبتدائي هي الأخرى متساوية النسبة وهذا ما يفسر لاهتمامهن وتماسكهن بالحرفة و ممارستهن كمرأة ماكثة بالبيت متمسكة بالصناعت التقليدية ومما سبق أيضا لا تغفل ذوات المستوي الجامعي اللواتي رغم مستواهن توهن لممارسة الحرفة او الذهاب للتنظيمات الحكومية و غير الحكومية لتعلمها كماكثة بالبيت قد تكون متزوجة أو كهلة أو لديها حالة إجتماعية و مادية خاصة.

الجدول رقم(11): يبين الشروط المكيفة للالتحاق بالتكوين(المهني) للمبحوثة

الشروط المكيفة للالتحاق بالتكوين	التكرار	النسبة%
خاصة بالمستوى التعليمي	19	%32
الدروس المسائية	34	%56
الإعفاء من شرط السن	07	%11
المجموع	60	%100

يتبن من الجدول أعلاه أن معظم المبحوثات أجبنا عن السؤال بإجابة الدروس المسائية الخاصة و قدر ذلك بنسبة 56% لتليها نسبة 32% للاختيار الأول بالشروط الخاصة بالمستوى التعليمي لينال الاختيار الأخير و هو الشروط الخاصة بالإعفاء من شروط السن و ذلك بنسبة 11%

و من الجدول أعلاه نستنتج أن التنظيمات قامت بتكييف الشروط للالتحاق بها خاصة التنظيم الحكومي من خلال سن القوانين تكيف هذه الشروط بالنسبة للمرأة الماكثة بالبيت من خلال

إعفائها من شرط السن و المستوى التعليمي الذين كانا مقيدين بسن معين و مستوى معين للإستفادة من برامج التنظيم الحكومي(التكوين المهني والتمهين) فبتكيف هذه الشروط و أيضا دعمها بما يراعي وضعها الاجتماعي و التعليمي من خلال تخصيص دروس مسائية تناسبها كماكثة بالبيت لها خصوصية خاصة فيما يخص حالتها العائلية و أيضا مستواها التعليمي مضافا إليه تكيف شرط السن الأمر الذي شجعها للالتحاق بالتكون المهني كتنظيم غير حكومي بعد أن صار مسموحا لها بذلك.

جدول رقم(12) : يبين العلاقة بين المستوى التعليمي في الاستفادة من التكوين

الشروط المكيفة للاستفادة من التكوين / المستوى التعليمي	خاصة بالمستوى التعليمي		دروس مسائية خاصة		الاعفاء من شرط سن		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
أمي	01	12.5	04	50	03	37.5	08	100
إبتدائي	04	44	03	34	02	22	09	100
متوسط	06	35	07	41	04	24	17	100
ثانوي	05	28	08	44	05	28	18	100
جامعي	01	33.33	01	33.33	01	33.33	03	100
المجموع	17	31	23	42	15	27	55	100

من خلال نتائج الجدول سنستنج أن أعلى نسبة هي 42 % من أفراد العينة اللواتي صرحن بأن للاستفادة من التكوين ممثلا في الدروس المسائية الخاصة بالمرأة الماكثة بالبيت يدعمها في ذلك المستوى التعليمي الأمي بنسبة 50 % ،أما المستوى التعليمي الثانوي شكل بنسبة 44 % في حين شكل المستوى المتوسط نسبة 41 % يليه في ذلك المستوى الإبتدائي بنسبة 34 % يتبعها في ذلك المستوى الجامعي بنسبة 33.33 % ،بالمقابل نجد أن نسبة 31 % كانت للفئة التي صرحت بأن للمستوى التعليمي في الاستفادة من التكوين يدعمها في ذلك نسبة 44 % لذوات المستوى التعليمي الابتدائي تليها في ذلك بنسبة 35 % لذوات المستوى التعليمي المتوسط ،تتبعها بنسبة 33.33 % لذوات المستوى الجامعي يليها في ذلك نسبة 28 % لذوات المستوى الثانوي ،تليها في ذلك بنسبة 12.5 % لذوات المستوى الأمي ،في المقابل نلاحظ أن أدنى نسبة كانت بـ 27 % للواتي صرحن بأن الاعفاء من شرط السن له دور لذوات المستوى التعليمي الأمي ،تليها في ذلك بنسبة 37.50 % لذوات المستوى التعليمي الأمي تتبعها في ذلك نسبة 33.33 % لذوات المستوى التعليمي الجامعي ،تتبعها نسبة 28 % لذوات المستوى التعليمي الثانوي تليها في ذلك 24 % لذوات المستوى التعليمي الابتدائي .

بناءا على معطيات الجدول يمكن القول أن أفراد العينة اللواتي صرحن بأن متغير المستوى التعليمي له دور في الاستفادة من التكوين في الدروس المسائية الخاصة والمخصصة لهذه الفئة أي الماكثات بالبيت بحيث تخصص البرامج وفق متغير المستوى التعليمي لهن بالإضافة إلى شرط الاعفاء من السن بالنسبة للمبحوثات .

ملاحظة:اللواتي أجبن بلا من المبحوثات وكان عددهن 05 مبحوثة وهذا بنسبة 08.33 %.

جدول رقم(13): يبين إذا كانت الشهادات تساعد في الحصول على فرص خاصة

هل أصبح متاحا لك تعلم جميع الحرف	التكـرار	النسبـــة%
نعم	51	% 85
لا	09	% 15
المجمـــوع	60	% 100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جل المبحوثات اللواتي أجبن على هذا السؤال أجبن بنعم الشهادة تساعد في الحصول على قروض خاصة كالقرض المصغر مثلا لتليها نسبة 15 % من المبحوثات أجبن بلا تساعد على الحصول على القروض الخاصة .

يتبين عند ملاحظتنا للجدول أعلاه أن 85 % من المبحوثات أجابت بنعم بأن الشهادة المتحصل عليها عن طريق الجمعية تساعد في الحصول على القرض المصغر وهذا تساعد في الحصول على القرض المصغر الذي لا يتحصل عليه إلا بالحيازة على شهادة والمبحوثات اللواتي أجبن بـ : لا أي أن الشهادة لا تساهم في مساعدتهن في الحصول على القرض المصغر وذلك بنسبة 15 % .

جدول رقم (14): يبين نوع الشهادة المتحصل عليها من طرف الجمعية

الشهادة المتحصل عليها من طرف الجمعية	التكـــرار	النسبـــة%
شهادة كفاءة مهنية	15	% 25
شهادة حرفة مؤهل	20	% 34
شهادة شرفية بممارسة الحرفة	25	% 41
المجموع	60	% 100

يتبين من الجدول أعلاه أن 25 من المبحوثات أجبن بأن نوع الشهادة المتحصل عليها من طرف الجمعية هي شهادة شرفية بممارسة الحرفة لتليها 20 مبحوثة أجبن بأن نوعها هو شهادة حرفة مؤهل وأخيرا 15 مبحوثة أجبن بأن نوع الشهادة الممنوحة هي كفاءة مهنية .

يتبين بذلك أن الجمعية ساهمت في نظر المبحوثات في الحصول على شهادات اختلفت طبيعتها من مبحوثة إلى أخرى حيث كانت النسبة الأعلى لشهادة شرفية بممارسة الحرفة التي تساهم في المساعدة للمبحوثة ،تليها في ذلك شهادة حرفة مؤهل تتبعها شهادة الكفاءة المهنية التي لا تقل شأنها في ذلك فتبين ومن خلال النسب أن المبحوثات تتحصل على شهادة من طرف الجمعيات تعمل بها في جميع المجالات .

الجدول رقم(15) : يبين دور الشهادة المحصل عليها من التنظيمات في إستفادة المبحوثات على القرض المصغر

مساعدة الشهادة في الحصول على القرض المصغر	نعم		لا		المجموع	
نوع الشهادة المحصل عليها	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
شهادة كفاءة مهنة	13	%87	02	%13	15	%100
شهادة حرفي مؤهل	17	%85	03	%15	20	%100
شهادة شرفية لممارسة الحرفة	21	%84	04	%16	25	%100
المجموع	51	%85	09	%15	60	%100

من خلال نتائج الجدول و حسب الإتجاه العام ، نلاحظ أن نسبة 85 % من المبحوثات ترى أن هناك دور للشهادة المحصل عليها من التنظيمات في حصولهن على القرض المصغر تدعمها في ذلك نسبة 87% من المبحوثات حصلت على شهادة كفاءة مهنية من التنظيمات مكنتها من الإستفادة من القرض المصغر و نسبة 85% منهن تحصلت على القرض عن طريق شهادة حرفي مؤهل تحصلت عليها من التنظيمات مقارنة بنسبة 15% من المبحوثات لا ترى أن الشهادة التي تحصلت عليها من التنظيمات لها علاقة في تمكنها من الحصول على القرض المصغر يدعمها في ذلك نسبة 25% من اللواتي تحصلن على شهادة شرفية لممارسة الحرفة تحصلت عليها من التنظيمات و نسبة 15% لا ترى أن شهادة حرفي مؤهل تمكنها من

الحصول على القرض و 13% تحصلت على شهادة كفاءة مهنية من التنظيمات لم تسهم في حصولها على القرض المصغر .

من خلال هده النتائج نلاحظ أن المبحوثات اللواتي تحصلت على شهادة حرفي لممارسة الحرفة ذوي مصداقية ذلك الان للحصول على القرض لابد من شهادة يكون المعنى بالاستفادة حرفي يؤهل أكتر للحصول على القرص المصغر حسب الشروط تتحصل عليها المبحوثات عن طريق التنظيمات هي الاخرى التي تشمح وبالدرجة الأولى في الحصول على القرض الحكومي (التكوين) هوالذي يمنحنها لهن كذلك بين التنظيمين الحكومي (التكوين) وغير الحكومي الجمعية يمكن منالاستفادة من القرض الا في بعض الحالا لذا نجد بعض لبمبحوثات ترى أن بعض الشهادات لا تساعدها في ذلك

الجدول رقم(16): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية

الحالة العائلية	التكرار	النسبة%
عزباء	29	%48
متزوجة	28	%47
مطلقة	03	%05
المجموع	60	%100

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكثر المبحوثات كانت عازبات و هذا بنسبة 48% ،تليها في ذلك المبحوثات من شريحة المتزوجات و هذا بنسبة 47% ،متبوعة بفئة المطلقات و هذا بنسبة 05% .

نستنتج من خلال معطيات الجدول أن نسبة العازبات هي الأكثر لكن بنسبة طفيفة عن نسبة المتزوجات التي تكاد تعادلها لتأتي في الأخير نسبة المطلقات وهي النسبة الأقل بكثير عن سابقاتها مما يتبين تنوع الحالات العائلية التي كانت في غالبيتها إما للعازبات أو المتزوجات وكلهن ماكثات في البيت تمارس الصناعات التقليدية أو تطمح لتعلمها لتمارسها أو تدعمها من خلال الوسائل الحديثة .

جدول رقم(17): يبين تفضيل المبحوثة لحرفة عن أخرى

تفضيل حرفة عن أخرى	التكرار	النسبة%
نعم	44	%73
لا	16	%27
المجموع	60	%100

من نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن المبحوثات تفاضل بين حرفة وأخرى وهذا بنسبة 73%ونسبة 27% منهن لا تفاضل بين حرفة وأخرى.

نستنتج من النتائج أعلاه أن مبحوثات تفضل حرفة عن أخرى بينما أخريات لا تفاضل بين حرفة وأخرى .

الجدول رقم(18): يوضح سبب تفضيل المبحوثة لحرفة عن أخرى

سبب تفضيل المبحوثة لحرفة عن أخرى	التكرار	النسبة
موهبة و هواية	19	%32
مادية	20	%33
الحفاظ على الحرفة	21	%35
المجموع	60	%100

من نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن المبحوثات تفاضل بين حرفة وأخرى وهذا لأسباب خاصة كانت أعلى نسبة للمبحوثات اللواتي صرحن بأن السبب في تفضيلهن لحرفة عن أخرى هي الحفاظ على الحرفة وهذا بنسبة53 % ،تتبعها المبحوثات اللواتي صرحت بأنها تفاضل بين حرفة وأخرى لأسباب مادية وهذا بنسبة33% تليها نسبة32% للمبحوثات اللواتي صرحن بأنهن تفضل حرفة عن أخرى لأنها موهوبة فيها و من هوايتها الحرف.

نستنتج بذلك أن النسبة الأعلى هي للمبحوثات الواتي تفضل حرفة عن أخرى لأسباب مادية باعتبار أن الحرفة هي مهنة وعمل دائم يساعد في ضمان مدخول مادي لهاكما نلاحظ أن تفضيل أخريات لحرفة عن أخرى كان بغرض المحافضة على هذا الموروث للنسق الكلي والذي هو هواية للمبحوثات وخاصة الموهوبات في فن الحرفة.

جدول رقم (19): يبين العلاقة بين الحالة العائلية وتفضيل حرفة عن اخرى:

سبب تفضيل المبحوثة لحرفة عن أخري / الحالة العائلية	موهبة و هواية		مادية		الحفاظ على الحرفة		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
عزباء	09	31	10	34.48	10	34.48	29	100
متزوجة	09	32	09	32	10	36	28	100
مطلقة	01	33	01	33.33	01	33.33	03	100
المجموع	19	32	20	33	21	35	60	100

من خلال نتائج الجدول وحسب الاتجاه العام أن اللواتي صرحن بأنها يفضلن حرفة عن أخرى من اجل الحفاظ عليها يدعمها في ذلك الحالة العائلية للعز باء بنسبة 34,48%أما الحالة العائلية لفئة المتزوجات فقد شكلت بنسبة 36% تليها في ذلك فئة المطلقات بنسبة 33,33% في المقابل نجد نسبة 33% من المبحوثات كانت للفئة التي صرحت بان تفضيلها لحرفة عن أخرى بسبب ما تقدمه هذه الحرفة من دعم مادي لهن يدعمها في ذلك بنسبة 34,48% لفئة المطلقات بنسبة33,33% كما تدعمها أيضا فئة المتزوجات التي تفصل الحرفة التي تدعمها ماديا وذلك بنسبة 32% من المبحوثات التي تفضل حرفة عن أخرى كانت للفئة التي صرحت بان امتلاكهن للموهبة وهوايتهن للحرفة هو الدافع في ذلك لديهن يدعمها في ذلك بنسبة 33,33% لذوات الحالة العائلية فئة العازيات وهي ادني نسبة بناءا على معطيات الجدول يمكن القول أن أفراد العينة اللواتي صرحن أن متغير الحالة العائلية للمبحوثات يؤثر في متغير بسبب تفضيل حرفة على أخرى لديهن حيت نلاحظ أن النسبة الأعلى كانت للمبحوثات اللواتي فضلن الحرفة من أجل الحفاظ عليها وهذا لتمسكهن بالحرفة وممارستها كصناعة تقليدية وحفاظ

التنسق لما نلاحظ أن ا لنسبة ا لموالية كانت للماكثات بالبيت اللواتي صرحن أن دافع التفضيل لحرفة عن أخرى هو الدافع المادي خاصة لفئة العازيات والمطلقات ولا تختلف في ذلك كثيرا عليهن فئة المبحوثات المتزوجات كما نجد أيضا أن المبحوثات من جميع الفئات الحرفة لهّذا السبب وهذا أيضا بعدا سيولوجيا يضاف لتفضيل حرفة من أجل الحفاظ على التنسيق للحرفة التي تتمنى إليه والذي يدعمها وظيفيا ومن أجل الحفاظ على هذا الموروث داخل التنسيق الاجتماعي

جدول رقم (20): يبين تلقي المبحوثات لتكوين خاص لتعليم حرفة ما غير التي تمارسها

تلقي تكوين خاص لحرفة غيرالتيتمارسها المبحوثات	التكرار	النسبة
نعم	44	%73
لا	16	%27
المجموع	60	%100

يتبين من الجدول أعلاه أن 44 مبحوثة أجابت بنعم على أنها تلقت تكوين خاص بالحرفة غير الممارسة و هذا بنسبة 73% و 16 مبحوثة أجابت بعدم تلقيها مثل هذا التكوين و ذلك بنسبة 27% .

من الجدول أعلاه يتبين أن المبحوثات أضافة لإختصاصها في حرفة ما التي كانت تتقنها و تمارسها تلقت تكوين خاص لحرفة أخرى غير التي كانت تمارسها بينما نلاحظ أن مبحوثات أخريات لم تتلقى تكوين لحرف أخرى قد يرجع السبب في ذلك لعدم الإهتمام غلس المبحوثات الأخريات التي أجابت بنعم.

جدول رقم (21): يبين مكان تلقى المبحوثات للتكوين :

مكان تلقي المبحوثات للتكوين	التكرار	النسبة
في بيوت محترفات	11	% 19
في دار الشباب	04	% 06
في الجمعية	45	% 75
المجمـوع	60	% 100

مـن خـلال نتـائج الجـدول أعـلاه نـلاحـظ أن المبحوثـات تلقين تكـوينهن فـي التنظـيم غيـر حكومي الجمعيـة بنسبة 75 % وهـي الأعلـى تليها بيوت المحترفات وهذا بنسبة 19 % تتبعها دار الشباب بنسبة 06 % .

من النتائج أعـلاه نـلاحـظ أن الجمعيـة نالـت النسبة الأعلـى من حيث توجـه المبحوثـات للتكوين فيها وهذا نظرا لاهتمام هذا التنظيم بالحرفة والمرأة الماكثة بالبيت .

كمـا نـلاحـظ تلقـي المبحوثـات تكـوينهن عنـد المحترفـات يتميـز بـالخبرة فـي الحرفـة التـي لديهن أقدمية فيها .

جدول رقم(22): يبين العلاقة بين التكوين الخاص بالحرفة ومكان تلقي المبحوثة لهذا التكوين

تلقي التكوين الخاص بالحرفة للمبحوثة / مكان تلقي التكوين الخاص بالحرفة	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
في بيوت محترفات	11	%69	05	%31	16	%100
في دار الشباب	02	%100	00	%00	02	%100
في الجمعية	26	%74	09	%26	35	%100
في التكوين المهني	05	%71	02	%29	07	%100
المجموع	44	%73	16	%27	60	%100

من خلال نتائج الجدول وحسب الإتجاه العام نلاحظ أن نسبة 73 **%** من المبحوثات تلقت تكوين خاص و في تنظيمات مختلفة يدعمها في ذلك نسبة **100%** تكونت في دار الشباب من المبحوثات و نسبة **74%** تكونت في الجمعية و نسبة 71 **%** من المبحوثات تكونت في التكوين المهني و نسبة 69 **%** تكونت في بيوت محترفات في حين أن نسبة **27%** من المبحوثات لم تتلق تكوين خاص في التنظيمات المختلفة يدعمها في ذلك نسبة 31 **%** لم تتلق التكوين في بيوت محترفات و أيضا نسبة 29 **%** لم تتلق التكوين في التكوين المهني ونسبة 26 **%** لم تتكون في الجمعية.

من خلال تتبع نتائج الجدول نلاحظ من خلال ما صرحت به المبحوثات أن التكوين الذي تلقته المبحوثات كان في تنظيمات مختلفة تمثلت في التكوين في الجمعية و هي النسبة الأعلى ثم في بيوت المحترفات ثم في كل من التكوين المهني و دور الشباب و هذا راجع

لإحتراف المكونين في هذه التنظيمات بالحرف و بتلقي المبحوثات التكوين التي ترى فيه تحقيق الهدف من التكوين في الحرفة.

جدول رقم(23) :يبين تفضيل المبحوثات للبرامج الحكومية وغير الحكومية

تفضيل المبحوثات لنوع البرنامج	التكرار	النسبة %
البرامج للتنظيمات الحكومية	45	%73
البرامج للتنظيمات غير الحكومية	15	%27
المجموع	60	%100

من خلال نتائج الجدول السابقة نلاحظ أن 73% مبحوثة صرحت أنها تفضل برامج التنظيمات الحكومية بينما تفضل أخرى برامج التنظيمات غير الحكومية وهذا بنسبة27%.

نستنتج من نتائج الجدول السابق أن أغلب المبحوثات تفضل ال برامج الحكومية إلى جانب مبحوثات أخريات من باقي العينة تفضل برامج التنظيمات الغير حكومية.

جدول رقم(24): يبين العلاقة بين إهتمام المبحوثات ببرامج التنظيمات المخصصة لهن وسبب هذا الإهتمام

طبيعة التنظيم المهتم بالمبحوثة / سبب إهتمامها ببرامج التنظيمات المخصصة لها	برامج التنظيمات الحكومية				برامج التنظيمات غير الحكومية				المجموع	
	نعم		لا		نعم		لا		التكرار	النسبة
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
لها برامج ومهن منظمة	12	100	–	–	–	–	–	–	12	100
لها فوائد إجتماعية ومادية	09	81	02	18	–	–	–	–	11	100
برامج تناسب المستوى التعليمي	09	100	–	–	–	–	–	–	09	100
برامج تدعم الحرفة	–	–	–	–	04	100	–	–	04	100
برامج تضمن مدخول مادي	–	–	–	–	22	92	02	08	24	100
المجموع	30	50	02	03	26	44	02	03	60	100

من خلال نتائج الجدول أعلاه وحسب الإتجاه العام نلاحظ أن نسبة 50% تمثل المبحوثات اللواتي صرحن بانها تهتم ببرامج التنظيمات الحكومية تدعمها بنسبة 100%للمبحوثات التي ترى أن هذه التنظيمات لها برامج ومهن منظمة تليها أيضا وبنفس

النسبة أي 100% من المبحوثات ترى أن البرامج الحكومية المخصصة لهن تناسب المستوى التعليمي لهن تتبعها في ذلك 81% من المبحوثات ترى أن هذه البرامج لها فوائد إجتماعية ومادية،أيضا نسبة 44% من المبحوثات ترى أن البرامج للتنظيمات غير الحكومية تدعم الحرفة بنسبة 100% تتبعها في ذلك أيضا وبنسبة 92% ترى أنها البرامج لهذه التنظيمات تضمن مدخول مادي،في المقابل 03% من المبحوثات لا تهتم بالبرامج الحكومية تدعمها في ذلك نسبة 18% ترى أن برامج التنظيمات الحكومية ليست لها فوائد إجتماعية ومادية،في حين نجد نسبة 03% من المبحوثات لا تهتم ببرامج التنظيمات غير الحكومية تليها نسبة 18% من المبحوثات اللواتي صرحن بأن برامج التنظيمات غير الحكومية لا تضمن مدخولا ماديا.

من خلال نتائج الجدول السابق الخاض بإهتمام المبحوثات بالبرامج الحكومية وغير الحكومية المخصصة لها نلاحظ أن معظم المبحوثات صرحت بأنها تهتم بالبرامج المسطرة والمخصصة لها من طرف التنظيمات الحكومية ذلك لأنها منظمة وتحقق تعلم مهن ولها فوائد إجتماعية ومادية وأنها برامج تناسب مستواها التعليمي وتدعم الحرفة بالنسبة لها وتحافظ على وظيفتها كحرفية وماكثة في البيت وتدعم النسق الإجتماعي بالنسبة لها وتدعم إستقراره.

إستنتاج الفرضية الأولى: " إهتمام التنظيمات الحكومية و غير الحكومية بالحرف يفعل عمل المرأة الماكثة بالبيت إقتصاديا".

نجد:

-أن أفراد العينة متمسكات بممارسة الحرفة والعمل على الحفاظ عليها، كما تجدر الإشارة أنه ومن خلال أجوبة المبحوثات نلاحظ أن كل المبحوثات تمارس كل الحرف (نسيج تقليدي، خياطة تقليدية، خياطة عصرية،...).

-كما نلاحظ أن أغلبية المبحوثات تمارس الحرفة بالبيت وهذا لأن الأسرة كنسق تنشئوي هي التي تورث هذه الحرفة لذلك نجد أن من يعين المبحوثات على ممارسة الحرفة هم الأقارب، كما نجد أن إهتمام المبحوثات بالمحافظة على الحرف التي تمارسها جعلهن تتعلمن أكثر من حرف خاصة تلك المتوارثة من جيل لآخرفي كل البيوت وذلك على يد معلمات بها أو في هيئات عامة .

-نلاحظ أيضا أن الماكثات بالبيت تلقين تكوينا خاص بهن وكان هذا التكوين الخاص في رأي المبحوثات مفيدا كونه يجمع بين المحافظة على الحرفة ويضمن لهن دخلا " ماديا" ،كذلك نجد أن التنظيم غير الحكومي ممثلا في الجمعية ينال إهتمام المبحوثات لإهتمام برامج هذه التنظيمات بهن لذا فهن تتبع كل ما تسطره هذه التنظيمات من برامج خاصة بهن وذلك بتتبع الإعلانات الخاصة بها وبنشاطاتها بالإضافة إلى ما تتناقله الأقارب والصديقات وغيرهن عن نشاط (برامج) هذه التنظيمات الخاصة بالماكثات بالبيت.

يتبين بذلك أن هناك برامج تراعي ظروف المبحوثات وذلك من خلال توفير شروط مناسبة لظروفهن الإجتماعية و الإقتصادية كذا مستواهن التعليمي وحالتها العائلية.

الأمر الذي ساعد المبحوثات في تلقي تكوينا خاصا بهذه الظروف للمبحوثات ولم يصبح بذلك لذى المبحوثات ما يمنع من تعلمها أية حرفة تنال إهتمام لديها رغبة في تعلمها حيث برمجت هذه التنظيمات برامج مكيفة لهن تراعين هذه الظروف.

II-الفرضية الثانية: "محتوى برامج التنظيمات غير الحكومية يفعل الحرف ويدعم المرأة الماكثة بالبيت"

الجدول رقم(25): يبين علم المبحوثات ببرامج الجمعيات االمهتمه بتأهيل المرأة

علم المحوثات ببرامج التنظيمات غير الحكومية(الجمعيات)	التكرار	النسبـــة
نعم	56	% 94
لا	04	% 06
المجموع	60	% 100

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتبين أن 56 % من المبحوثة لها علم ببرامج الجمعيات المهتمة بتأهيل المرأة وهذا بنسبة 94 % بينما اللواتي أجابت بـ : لا هن أربعة (04) مبحوثات فقط وهذا بنسبة 06 % .

من النتائج أعلاه نلاحظ أن المبحوثات على علم ببرامج التنظيمات غير الحكومية ممثلة في الجمعية وهذا الاهتمام هذه الأخيرة بالمرأة وتخصيص برامج لتأهيلها في الحرفة .

الجدول رقم(26): يبين رأي المبحوثة في برنامج الجمعيات المهتمة بتأهيل المرأة:

رأي المبحوثة في برنامج الجمعيات	التكرار	النسبة
ترفع المستوى التعليمي	06	% 10
تساهم في الحصول على شهادة	14	% 24
تتكفل بالمرأة بصفة عامة والماكثة بالبيت بصفة خاصة	40	% 66
المجمـــوع	60	% 100

يتبين من الجدول أعلاه أن 40 مبحوثة أجابت بأن برامج التنظيم غير حكومي وهو الجمعية تتكفل بالمرأة بصفة عامة وخاصة المرأة الماكثة بالبيت وذلك بنسبة 66 % تتبعها 14 مبحوثة اجابت بأن برامج الجمعيات تساهم في الحصول على شهادة حرفية وهذا بنسبة 24 % تليها في ذلك 06 مبحوثة فقط أجابت بأن البرامج الجمعيات والمخصصة لتأهيل المرأة الماكثة بالبيت ترفع مستواها التعليمي وذلك بنسبة 10 % .

يتبين مما سبق ذكره أن المبحوثات ترى أن برامج الجمعيات وهي تنظيم غير حكومي تتكفل بالمرأة الماكثة بالبيت بصفة خاصة وتساهم في حصولها على شهادة حرفية تدعمها في حرفيتها وترفع من المستواها التعليمي من التعلم بصفة عامة سواءا للحرفة أو لتقنيات ممارستها التي تتطلب مستوى تعليمي خاص قامت الجمعية بتكييفه ليناسب مستواها التعليمي حتى يتسنى لها الاستفادة من التكوين وبالتالي تتمكن من الحصول على الشهادة تأهيلية في ذلك .

الجدول رقم(27): بين العلاقة بين علم المبحوثات ببرامج الجمعيات و رأيهن فيها:

رأي المبحوثة في برنامج الجمعيات / العلم ببرامج الجمعيات المهتمة بالمرأة الماكثة	ترفع المستوى		تساهم في الحصول على شهادة		تتكفل بالمراة بصفة عامة و الماكثة بالبيت بصفة خاصة		المجموع	
	ت	النسبة %	ت	النسبة %	ت	النسبة %	ت	النسبة %
نعم	05	08	16	28	37	64	58	100
لا	–	–	–	–	02	100	02	100
المجموع	05	08	16	26	39	65	60	100

من الجدول أعلاه و حسب الإتجاه العام نستنتج أن أعلى نسبة كانت للمبحوثات اللواتي أجابت بنعم بأنها على علم ببرامج التنظيم غير الحكومي(الجمعية)تتكفل بالمرأة بصفة عامة وبالمرأة الماكثة بالبيت بصفة خاصة وهذا بنسبة 65% تدعمها في ذلك المبحوثات اللواتي صرحن بأن البرامج للجمعيات تساهم في الحصول على شهادة وهذا بنسبة 28% في حين كانت أدنى نسبة للواتي صرحن بأن برامج الجمعيات ترفع المستوى التعليمي بالنسبة للمرأة وذلك بنسبة 8% مقابل المبحوثاف التي صرحت بأنه لا علم لها ببرامج الجمعيات وكان رأيها في برامجها سلبيا وهذا بنسبة 100%.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المرأة الماكثة بالبيت علمت بالجمعيات كتنظيم غير حكومي يتكفل بالمرأة بصفة عامة وبالماكثة بالبيت بصفة خاصة وهذا ما توضح النسبة التي أكدتها من خلال إجابتها بنعم على ان البرامج للجمعيات تتكفل بالمرأة عامة والماكثة بالبيت بصفة خاصة ونجد أيضا أن من بين المبحوثات التي أجابت بنعم بأن برامج الجمعيات تساهم في حصولها على شهادة حرفي التي تسمح لها بالاستفادة منها في الإمتيازات التي هي مبرمجة للمرأة الماكثة بالبيت وتشترط حيازة الشهادة الحرفية في حين نجد أن اللواتي أجبن بنعم أن البرامج للتنظيم غير الحكومي كالجمعية يرفع من مستواها التعليمي حيث أن التنظيم غير الحكومي من بين برامجه هي محو أمية المرأة.

ملاحظة:نلاحظ ان إثنتان من المبحوثات أجابت بلا على أنهن لسن بعلم ببرامج التنظيم غير الحكومي وهو الجمعية رغم علمهن بوجود التنظيم.

جدول رقم (28): يبين إذا كانت الجمعية تساعد في المحافظة على الحرف وإحيائها

مساعدة الجمعية في الحفاظ على الحرفة	التكرار	النسبــة
نعم	58	% 97
لا	02	% 03
المجمـــوع	60	% 100

يتبين في الجدول أعلاه أن 97 % من المبحوثات أكدوا للجمعية تساعد في المحافظة على الحرف واحيائها لتليها نسبة 03 % أجابوا لا تساعد الجمعية في المحافظة على الحرف واحيائها .

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن نسبة المبحوثات اللواتي صرحت بأن الجمعية تساعد في المحافظة على الحرفة واحيائها من خلال ما تقدمه للمبحوثات والاهتمام بالحرفة ،فالجمعية بذلك تسهم في إشهار الحرفة من خلال ما تقدمه ويعمل في دعمها .

جدول رقم(29): يبين إذا كانت البرامج الخاصة بالجمعيات أعادت الاعتبار للحرفة الممارسة من طرف المبحوثة

إعادة برامج الجمعيات الإعتبار للحرفة	التكرار	النسبة
نعم	58	% 97
لا	02	% 03
المجموع	60	% 100

يتبين من الجدول أعلاه أن معظم المبحوثات أجبن بنعم لقد أعادت الجمعيات الاعتبار للحرفة الممارسة من طرف المبحوثة وذلك بنسبة 97 % لتيليها 3 % منهن أجبن بلا .

من النتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الأعلى كانت للمبحوثات اللواتي أجبن بنعم على أن التنظيم غير حكومي وهي الجمعية قد أعادة الاعتبار للحرفة الممارسة من طرفهن ودعمتها وساهمت في بقائها بينما النسبة الأدنى كانت للواتي أجبن بالسلب .

جدول رقم(30): يبين العلاقة بين برامج الجمعيات و دعم ممارسة الحرفة للمبحوثة و الحفاظ عليها

مساعدةالجمعيات في الحفاظ على الحرف ودعمهـــا / إعادةالجمعية الإعتبار لممارسة الحرفة للمبحوثة	نعـــم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	**النسبة%**	التكرار	النسبة%
نعم	57	98	01	02	58	100
لا	1	50	01	50	02	100
المجموع	58	97	02	03	60	100

من خلال نتائج الجدول و حسب الإتجاه العام تبين أن نسبة 97% من المبحوثات ترى بأن برامج التنظيمات غير الحكومية (الجمعيات) ،لها علاقة بعدم ممارسة المرأة الماكثة بالبيت للحرفة و هي بذلك تدعمها في الحفاظ على ممارساتها على حرفة يدعمها في ذلك 97% من اللواتي تري بأن هذه النظيمات تدعم ممارستها للحرفة و تدعمها في ذلك نسبة 98% و عمت التنظيمات غير الحكومية الحرفة و ممارسة المبحوثة لها، و نسبة 50% ترى أن البرامج

للتنظيمات غير الحكوميه(الجمعية)أعادت الإعتبار للحرفة و ممارستها من طرف المبحوثة و 02% تري أن هذه التنظيمات مساعدة في الحفاظ على الحرفة و بالتالي أعادت الإعتبار لها .

من خلال النتائج الواصفة فإننا نستنتج بأن المبحوثات اللواتي تمارس الحرفة قد لامست حقيقة هذا الدعم للحرفة التي تمارسها من قبل التنظيمات غير الحكومية و هي بذلك ساعدت في إعادة الإعتبار لها من خلال ما تقدمه برامجها الخاصة كما ان التنظيمات غير الحكومية و بإعتبارها متخصصة في هذا النوع و لهذا الريحية من المجتمع فهي قد تدعمها و حافظت على حرفتها و ممارساتها .

الجدول رقم(31): يبين إذا كانت الحرفة المأخوذة من الجمعية والمؤكدة بشهادة تؤهل للعمل

متاحا تعليم جميع الحرف	التكرار	النسبة
نعم	55	% 92
لا	05	% 08
المجمـوع	60	% 100

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثات قد أجبن بأن الحرفة المأخوذة من الجمعية والمؤكدة تأهل العمل والتي بلغ عددهن55 مبحوثة تقابلها بنسبة92 % لتليها08 % من المبحوثات قد أجبن بلا بمعنى أنه لا تسمح لهن الشهادة المأخوذة من الجمعية والمؤكدة بشهادة التأهيل للدخول إلى الحياة العملية .

مما سبق ذكره نجد أن المبحوثات اللواتي أجبن بنعم على أن الحرفة التي تم تعلمها في الجمعية والمؤكد بشهادة تؤهلها للعمل وهذا لكون الجمعية ساهمت في تسهيل حصول الماكثات

على الشهادة لتسمح لهن بالحصول على عمل في إطار ممارسة الحرفة وذلك في مختلف المجالات .

الجدول رقم(32): يبين مكان العمل بالشهادة المأخوذة من الجمعية

متاحا تعليم جميع الحرف	التكرار	النسبة %
القطاع الخاص	25	% 42
القطاع العام	24	% 40
أخرى	11	% 18
المجمــوع	60	% 100

يتبين لنا في الجدول أعلاه أنه تقارب بين مكان العمل بالشهادة المأخوذة من الجمعية بين القطاع العام والخاص وذلك بنسبة 42 % و40 % على التوالي لتأتي نسبة 18 % في الأخير من المبحوثات أجبن بأنه توجد مجالات أخرى يمكن العمل بالشهادة المتحصل عليها من التنظيم غير الحكومي والمتمثل في الجمعيات .

يتبين من ما سبق ذكره أن الشهادة المتحصل عليها من الجمعية تسمح للمبحوثات بالعمل في القطاع الخاص ذلك أن القطاع الخاص لأنه لا يشترط في العمل إلا الكفاءة المهنية وأن تثبت هذه الشهادة حرفيتها كما نلاحظ أن الشهادة المتحصل عليها من الجمعية كتنظيم غير حكومي تؤهل المبحوثات أيضا للعمل في القطاع العام لنفس الأسباب التي جعلت القطاع العام يشغل المبحوثات أما بالنسبة للحرفية التي تفضل فتحه ورشة عن طريق الشهادة المتحصل عليها مما يجعل تنخرط في تصنيف الحرفيات التي تسمح لها بالاستقلالية في المهنة وممارستها في ورشة تقوم بفتحها في البيت

الجدول رقم(33): يبين تأهيل الحرفة المكتسبة من الجمعية للعمل في القطاعات لمختلفة

نوع القطاع / تأهيل الشهادة للعمل	القطاع العام		القطاع الخاص		أخرى		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	22	% 41	20	%37	12	%22	54	%100
لا	02	%33	–	–	04	%67	06	% 100
المجموع	24	%40	20	%33	10	% 27	60	% 100

من الجدول أعلاه وحسب الإتجاه العام نستنتج أن النسبة الأعلى كانت للمبحوثات التي أجابت بنعم بأن الحرفة المكتسبة من الجمعية تأهلها للعمل في القطاع العام وذلك بنسبة 41% تدعمها في ذلك المبحوثات وعددهن 22 مبحوثة تليها في ذلك 20 مبحوثة أجابت بنعم بأن الحرفة المكتسبة من الجمعية تؤهلها للعمل بالقطاع الخاص وذلك بنسبة 37% في حين نلاحظ أن 12 مبحوثة أجابت أن الحرفة المكتسبة في التنظيم غير الحكومي–الجمعية–تؤهل للعمل في غير القطاعين العام والخاص وهذا بنسبة22%

يتبين مما سبق ذكره أن الحرفة المكتسبة في التنظيم غير الحكومي(الجمعية)تؤهل المبحوثة في الحصول على عمل في القطاع العام أكثر منه من الخاص أو أخرى لان القطاع العام يخدم طموح المبحوثة ويتوافق مع الحرفة التي تمارسها لأنه يعمل على دعم الحرف من خلال مؤسساته التي تهتم بتشغيل المرأة الحرفية.

أما اللواتي صرحن بأن الحرفة التي إكتسبتها بالجمعية تؤهلها بالقطاع الخاص ذلك أن القطاع الخاص يشغل بغض النظر عن مكان تحصيل الحرفة وهو مكمل في التشغيل للقطاع العام الأمر الذي يدعم الحرفة و العمل فيها.

أما بالنسبة التي صرحت بأن الحرفة المكتسبة بالجمعية تؤهلها في مجال آخر غير القطاع العام أو الخاص لأن حسبهن أن تعلم الحرفة بالجمعية كان لأغراض أخرى تتميز بها كل مبحوثة عن أخرى.

إستناج الفرضية الثانية: "محتوى برامج التنظيمات غير الحكومية يفعل الحرف ويدعم المرأة الماكثة بالبيت".

نجد:

- أن الجمعيات كتنظيم غير حكومي تساعد في الحفاظ على الحرفة من خلال مضاعفة برامجها التعليمية الخاصة بالحرف، حيث تنظم هذه الجمعيات معارض تعرض فيها منتوج المبحوثات بحيث تصبح غطاء قانونيا لها يدعمها اقتصاديا من خلا ل فتح سبيل لها ببيع منتوجاتها.
- لذا نجدهن تهتم بجميع البرامج للتنظيمات غير الحكومية.
- كما نجد أن بالإضافة لاهتمام المرأة الماكثة بالبيت ببرامج التنظيمات غير الحكومية نجدها أيضا تهتم ببرامج التنظيمات الحكومية وهذا نظرا لما تقدمه للمبحوثات خاصة بعد قيام هذه الأخيرة بتكييف برامجها لتتمكن المرأة خاصة المرأة الماكثة بالبيت من الاستفادة من أنواع التكوين في الحرف هذا بما يناسب مستواها التعليمي وظروفها المادية والإجتماعية من خلال ما تخصصه لها من أوقات مناسبة للتكوين وبوسائل وطرق تراعي مدى قدرتها في الاستيعاب وذلك حسب مستواها التعليمي وسنها.

لذا فإنه و من خلال هذه الدراسة تبين أن المبحوثات الماكثات بالبيت خاصة قد استفادت من الدروس المسائية التي مكنتها من تعلم المزيد من الحرف .

III- الفرضية الثالثة: " تسهم البرامج الحكومية في تفعيل عمل المرأة الماكثة بالبيت وتدعم اهتمامها بالصناعات التقليدية".

الجدول رقم(34): يبين استفادة المرأة الماكثة بالبيت من البرامج الحكومية

استفادة المرأة لذي البرامج الحكومية	التكرار	النسبة%
نعم	55	%92
لا	05	%08
المجموع	60	%100

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن 55 مبحوثة صرحت بأنها إستفادة من البرامج الحكومية للمرأة الماكثة بالبيت و ذلك بنسبة 92% في حين نلاحظ أن 5 مبحوثات صرحت بعدم إستفادتها من هذه البرامج و ذلك بنسبة 08%.

مما سبق ذكره نستنتج أن أغلب المبحوثات لديها إستفادة من البرامج الحكومية كالمرأة الماكثة بالبيت و ترى أن هذه الإستفادة معتبرة' بينما تنفي الأخريات ذلك ناتج عن عدم إستفادتها بالنحو الذي كانت ترغب فيه و ترى بأنه يلبي رغبتها

الجدول رقم (35): كيفية الاستفادة من البرامج الحكومية الخاصة بالمرأة الماكثة

كيفية الاستفادة من البرامج الحكومية	التكرار	النسبةٍ%
الاستفادة في إحدى الحرف التي تتقنها	19	%31
أتاحت لك فرصة إثبات ذاتك	19	%31
أفادك اقتصاديا	22	%38
المجموع	60	100

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتبين أن 22 مبحوثة قد إستفادة اقتصاديا كماكثة بالبيت من البرامج الحكومية و ذلك بنسبة 38% تتبعها في ذلك 19مبحوثة ترى أنها إستفادة من البرامج الحكومية من خلال إستفادتها من إحدى الحرف التي تتقنها بنسبة 31% و نفس العدد كان أيضا أن 19 مبحوثة تري هي الأخرى أنها إستفادة من البرامج الحكومية الخاصة بها و ذلك من خلال إتاحة لها الفرصة في إثبات ذاتها و ذلك بنسبة 31% أيضا.

من خلال ما ذكر سابقا نستنتج أن أغلبية المبحوثات ترى أنها قد إستفادة من البرامج الحكومية خاصة اقتصاديا، و المبحوثات الأخرى اختلفت في كيفية الإستفادة حيث منهن من اقتصرت الاستفادة على إفادة هذه البرامج للمبحوثة في الحرفة التي تتقنها بينما ترى أخرى البرامج الحكومية إفادتها في إثبات ذاتها كنسق انتظامي يمد النسق الكلي بها يدعم اقتصاديا هو الأخرويفيدها اجتماعيا كربة بيت صنف لها التنظيم الحكومي إثبات دورها في النسق الكلي.

الجدول رقم (36): يبين استفادة المرأة من البرامج الحكومية:

كيف كان ذلك / إستفادة المرأة من البرامج الحكومية	إمكانية الاستفادة من احدي الحرف التي تتقنها		إتاحة الفرصة إثبات ذاتك		إفادة اقتصادية		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	19	35	16	29	20	36	55	100
لا	05	–	–	–	–	/	–	/
المجموع	19	19	16	29	20	36	55	100

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة هي 36% كانت المبحوثات اللواتي صرحن بأن استغلالهن من البرامج الحكومية كانت الهدف من ورائها هو الجانب الاقتصادي أو الاستفادة الاقتصادية تليها نسبة35% ممن صرحن بان الاستفادة من البرامج الحكومية كانت بغرض الاستفادة من إحدى الحرف التي تتقنها المبحوثة لباقي المبحوثات على خيار الثاني والذي كنت الاستفادة من البرامج الحكومية كانت بغرض إثبات ذاتهن كان ذلك بنسبة 29%.

من خلال الجدول نستنتج أن هدف المبحوتاث كان اقتصاديا قد يكون ذلك لتحسين المستوى المعيشي بحيث لا يمكن إلغاء الجانب الاقتصادي من حياة الإنسان عامة والفرد الجزائري خاصة بحيث يمكن أن نعتبره الركيزة التي يقوم عليها حياته خاصة تعد طور حياته الاجتماعية والتي هي دور أساسي في تطور الحياة الاقتصادية.

الجدول رقم(37): يبين إذا كانت برامج التكوين المهني المكيفة تسمح بتعليم حرفة جديدة

إذا كانت برامج التكوين المهني تسمح بتعليم حرفة جديدة	التكرار	النسبة%
نعم	49	% 82
لا	11	% 18
المجمــوع	60	% 100

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن أعلى نسبة كانت للمبحوثات اللواتي أجبن بنعم أن برامج التكوين المهني كتنظيم حكومي يسمح بتعلم حرفة جديدة غير زيادة على حرف أخرى كانت قد تعلمتها وكماكثة في البيت وذلك بنسبة 82 في حين كانت 11 مبحوثة أجابت بالنفي (لا) على أن البرامج للتكووين المهني والتمهين لا تسمح لها بتعلم حرفة جديدة إضافية للحرفة

التي تمارسها كماكثة بالبيت تمارس الحرفة ،وهذا بنسبة 18 في التنظيم غير الحكومي التكوين المهني والتمهين المبحوثات أن برامج هذا التنظيم تسمح بتعلمها حرفة أخرى غير التي تمارسها وتعلمتها كموروث أو كحرفة متداولة في المجتمع كالنسيج التقليدي وغيرها وبذلك فتحت لها المجال كحرفية وماكثة في البيت إضافة حرفة جديدة لرصيدها الحرفي .

نلاحظ أن المبحوثات التي تمثلها النسبة الأقل ترى أن برامج هذا التنظيم لا تسمح لها بتعلم حرفة جديدة لعائق ما لدى المبحوثة أو لأسباب خاصة .

الجدول رقم(38): تكيف برامج التكون المهني و السماح للمرأة بتعلم حرف اخرى:

تكيف برامج التكوين المهني و السماح للمبحوثة بتعليم حرف أخرى	التكرار	النسبة %
تمكنت من تعلم الحرفة المرغوبة	30	% 50
تكيف برامج تتناسب و قدراتك التعليمية	19	% 31
توفير الوسائل لجميع المتربصات	11	%19
المجمـــوع	60	%100

يتبين من الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر كانت للاختيار الأول و الذي كان إتاحة برامج التكون المهني من تعليم الحرف المرغوبة تليها نسبة31% من المبحوثات أجبن على الاختيار الثاني وهو تكيف برامج التكوين المهني يتناسب و القدرات التعليمية للمرأة لينال الاختيار الأخير أدنى نسبة و هو توفير الوسائل لجميع المتربصات و ذلك بنسبة 19% .

يتبين من النتائج أعلاه أن 30 مبحوثة صرحت بأن تكيف برامج التكوين سمحت لها كمرأة ماكثة بالبيت بتعلم حرف أخرى خاصة الحرف المرغوب في تعلمها و ذلك بنسبة 50%، تتبعها في ذلك 19 مبحوثة صرحت بأن تكيف البرامج للتكوين المهني أصبح يناسب قدرتها التعليمية حيث و كما نلاحظ أن المستوي التعليمي للمبحوثات تغلب عليها المستوي المتواضع أمي ، ابتدائي ، و هذا كذالك راجع لعدم تلقيها من قبل تكوينا (تعليمها) علميا (مدرسة).عمليا و الحياة الاجتماعية) و هذا بنسبة 31% تليها في ذلك 11مبحوثة صرحت أن توفير الوسائل لجميع المبحوثات المتربصات سمح لهن بتعلم حرفة أخرى كانت شروطها من قبل لا تسمح بذلك و هذا بنسبة 19% .

جدول رقم(39): يبين إتاحة البرامج التكوين المهني للمبحوثات تعلم جميع الحرف

إتاحة برامج التكوين المهني للمبحوثة تعلم حرفة / كيفية إتاحة البرامج الحكومية للمبحوثة تعلم الحرفة	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
تمكنت من تعلم الحرف المرغوب فيها	22	85	04	15	26	100
تكيف البرامج يتناسب و قدرتها التعليمية	17	89	02	11	19	100
توفير الوسائل لجميع المبحوثات (المتربصات)	09	60	06	40	15	100
المجموع	48	80	12	20	60	100

من خلال نتائج الجدول نستنتج أن أكبر نسبة كانت للواتي صرحن بأن برنامج التكوين المهني كتنظيم حكومي مكنت المبحوثاث من تعلم جميع الحرف و ذلك بنسبة 80%، تدعمها في ذلك نسبة 80% من اللواتي صرحت بأن تكييف البرامج ليناسب قدراتها التعليمية، تليها في ذلك اللواتي صرحن بأن برامج التكوين المهني مكنت المبحوثات من تعلم الحرف المرغوب فيها و ذلك ب نسبة 85% تتبعها في ذلك المبحوثات اللواتي صرحن بأن الوسائل متوفرة لجميع المبحوثات وذلك بنسبة 60%. بالمقابل نجد أن النسبة كانت للواتي أجبن بلا على أن التكوين المهني لم يتح لهن تعلم جميع الحرف و ذلك بنسبة 20% ،تدعمها في ذلك المبحوثات اللواتي صرحن بأن التكوين المهني لا يوفر الوسائل لجميع المبحوثات وذلك بنسبة 40% تتبعها في ذلك المبحوثات التي صرحت بأن برامج التكوين لم تمكن المبحوثة من تعلم جميع الحرف المرغوب فيها و ذلك بنسبة 15% يضاف إليها المبحوثات اللواتي أجبن بان تكييف برامج التكوين المهني لم يوفر لهن الوسائل للتعلم (التربص)بنسبة 11% .

نستنتج من الجدول أن أغلبية المبحوثات ترى أن برامج التنظيم غير الحكومي (التكوين المهني والتمهين) أتاحت لهن تعلم جميع الحرف و ذلك بتوفير الوسائل لهن المناسبة لتعليم الحرفة و السماح لهن بتعلم إستعمالها لذلك خاصة اللواتي صرحن بأن تكييف البرامج لهذا التنظيم هو الذي سمح لهن باستعمالها الأمر الذي مكنهن من تعلم الحرفة المرغوب فيها ، كما أن توفر هذه الوسائل واتاحة استعمالها لجميع المبحوثات (المتربصات) شجعهن لتعليم المزيد من الحرف التي تستعمل مثل هذه الوسائل ورغم ذلك نجد أن هناك من المبحوثات التي صرحت بأن التنظيم الحكومي لم يتح لهن تعلم جميع الحرف رغم أن التنظيم كنسق اجتماعي يعمل بالتضامن مع الانساق الاخرى من المجتمع لصالح أفراد هذا الاخير دون استثناء.

الجدول رقم (40): كيفية الاستفادة من البرامج الحكومية الخاصة بالمرأة الماكثة

كيفية الاستفادة من البرامج الحكومية	التكرار	النسبةٍ%
الاستفادة في إحدى الحرف التي تتقنها	19	%31
أتاحت لك فرصة إثبات ذاتك	19	%31
أفادك اقتصاديا	22	%38
المجموع	60	%100

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتبين أن 22 مبحوثة قد إستفادت اقتصاديا كماكثة بالبيت من البرامج الحكومية و ذلك بنسبة 38% تتبعها في ذلك 19مبحوثة ترى أنها إستفادت من البرامج الحكومية من خلال إستفادتها من إحدى الحرف التي تتقنها بنسبة 31% و نفس العدد كان أيضا لـ 19 مبحوثة ترى هي الأخرى أنها إستفادت من البرامج الحكومية الخاصة بها و ذلك من خلال إتاحة الفرصة لها في إثبات ذاتها و ذلك بنسبة 31% أيضا.

من خلال ما ذكر سابقا نستنتج أن أغلبية المبحوثات ترى أنها قد إستفادة من البرامج الحكومية خاصة اقتصاديا ،و المبحوثات الأخرى اختلفت في كيفية الإستفادة حيث منهن من اقتصرت الاستفادة على إفادة هذه البرامج للمبحوثة في الحرفة التي تتقنها بينما ترى أخرى البرامج الحكومية إفادتها في إثبات ذاتها كنسق انتظامي يمد النسق الكلي بما يدعمها اقتصاديا هو الأخر و يفيدها اجتماعيا كربة بيت صنف لها التنظيم الحكومي إثبات دورها في النسق الكلي .

الجدول رقم (41): يبين استفادة المرأة الماكثة من البرامج الحكومية

استفادة المرأة من البرامج للتنظيمات الحكومية الخاصة بها	التكرار	النسبة%
نعم	55	% 92
لا	05	% 08
مج	60	% 100

من نتائج الجدول أعلاه يتبين أن أغلب المبحوثات صرحت بأنهن استفادن من البرامج الحكومية الخاصة بالمرأة الماكثة بالبيت وذلك بنسبة92%ونسبة قليلة من المبحوتات اللواتي صرحت بعدم استفادتهن من هذه البرامج وذلك بنسبة05%.

مما سبق ذكره نستنتج أن المبحوتات استفادت من البرامج الحكومية وقليلات منهن ولأسباب خاصة هي تلك التي لم تستفد من برامج التنظيمات الحكومية وهذا يدل على الاهتمام الكبير الذي توليه مثل هذه التنظيمات بالمرأة الماكثة بالبيت مما أفادها كثيرا في مجالات عدة اجتماعية واقتصادية .

الجدول رقم(42): يبين العلاقة بين المبحوثة واستفادتها كمرأة من البرامج الحكومية:

كيفيةإستفادة المبحوثة من البرامج الحكومية إستفادة المرأة الماكثة من البرامج الحكومية	إمكانية الاستفادة من احدى الحرف التي تتقنها		إتاحة الفرصة إثبات ذاتك		إفادة اقتصادية		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	19	35	16	29	20	36	55	100
لا	05	–	–	–	–	/	–	/
المجموع	19	19	16	29	20	36	55	100

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة هي 36% كانت المبحوثات اللواتي صرحن بأن استفادتهن من البرامج الحكومية كانت الهدف من ورائها هو الجانب الاقتصادي أو الاستفادة الاقتصادية ،تليها نسبة35% ممن صرحن بان الاستفادة من البرامج الحكومية كانت بغرض الاستفادة من إحدى الحرف التي تتقنها المبحوثة لتكون النسبة الأدنى لباقي المبحوثات على الخيار الثاني والذي يبين الاستفادة من البرامج الحكومية كانت بغرض إثبات ذاتهن و كان ذلك بنسبة29%.

من خلال الجدول نستنتج أن هدف المبحوتاث كان اقتصاديا قد يكون ذلك لتحسين المستوى المعيشي بحيث لا يمكن إلغاء الجانب الاقتصادي من حياة الإنسان عامة والفرد الجزائري خاصة بحيث يمكن أن نعتبره الركيزة التي يقوم عليها حياته خاصة بعد تطور حياته الاجتماعية والتي هي دور أساسي في تطور الحياة الاقتصادية.

جدول رقم(43) : يبين العلاقة بين الحالة العائلية و الشروط المكيفة للتكوين بالتنظيمات

الشروط المكيفة للتكوين بالتنظيمات / الحالة العائلية	المستوى التعليمي		الدروس المسائية		الإعفاء من شرط السن		المجمـــوع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
عزبـــــاء	15	52	07	24	07	24	29	100
متزوجـــة	10	42	02	08	12	50	24	100
مطلقـــة	00	00	01	33	02	67	03	100
المجمـــوع	25	45	10	18	21	37	56	100

من خلال نتائج الجدول وحسب الاتجاه العام نلاحظ أن أكبر نسبة هي 45 % من المبحوثات اللواتي صرحن بأن من بين الشروط المكيفة للتكوين بالتنظيم الحكومي (التكوين المهني والتمهين)هي المستوى التعليمي تدعمها في ذلك الحالة العائلية للمبحوثات فئة العازبات بنسبة 52 % ،والحالة العائلية لفئة المتزوجات التي شكلت نسبة 42 % و نسبة 37 % التي كانت للمبحوثات التي صرحت بأن الإعفاء من شرط السن هو من بين الشروط المكيفة التي يسرت لهاالالتحاق بالتكوين المهني يدعمها في ذلك نسبة 67 % لذوات الحالة العائلية فئة المطلقات تتبعها في ذلك نسبة 50 % لذوات الحالة العائلية فئة المتزوجات تليها في ذلك نسبة 24 % لذوات الحالة العائلية فئة العازبات في المقابل نلاحظ أن أدنى نسبة كانت 18 % للواتي صرحن بأن من بين الشروط المكيفة للتكوين هي شرط الاستفادة من الدروس المسائية للتكوين المهني يدعمها في ذلك نسبة 33 % للمبحوثات المنتميات للحالة العائلية فئة

المطلقات تليها في ذلك نسبة 24 % لذوات الحالة العائلية فئة العازبات تتبعها في ذلك نسبة 08 % للمبحوثات المنتميات للحالة العائلية فئة المتزوجات .

بناءا على معطيات الجدول أعلاه يمكن القول أن أفراد العينة اللواتي صرحن بأن متغير الحالة العائلية للمبحوثات يؤثر في العلاقة الخاصة بالشروط المكيفة للتنظيم الحكومي(التكوين المهني والتمهين) للتكوين حيث نلاحظ أن النسبة الأعلى للمبحوثات اللواتي كان الشرط المكيف للتكوين بالنسبة لها هو شرط المستوى التعليمي حيث كان يقف هذا الشرط عائقا ومانعا لذى بعض المبحوثات من الاستفادة من التكوين بالتنظيمات الحكومية كما نلاحظ أيضا أن النسبة الموالية كانت للواتي صرحن أن الإعفاء من شرط السن بالنسبة للمبحوثات من طرف التنظيمات خاصة الحكومية حيث كان لسنها عائقا في تعلم الحرفة والإستفادة منها أيضا نلاحظ أن النسبة الأدنى التي تلي النسب السابقة كانت للواتي صرحن بأن الشروط المكيفة للتكوين في التنظيمات في الحرفة وهذا في فترات الدروس المسائية والتي لها علاقة بالإستفادة من التكوين والتي بدورها لها علاقة بسن المبحوثة وكانت تقف عائقا في استفادة المبحوثات من التكوين .

ملاحظة : نلاحظ أن أربعة مبحوثات أجبن بلا من العدد الاجمالي من أفراد العينة الستين من الجدول السابق .

جدول رقم(44):يبين إذا كانت البرامج الحكومية تلقى اهتمام لدى المرأة الماكثة بالبيت

متاحا تعليم جميع الحرف	التكرار	النسبــة
نعم	52	% 87
لا	08	% 13
المجمــوع	60	% 100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة كبيرة من المبحوثات قد أكدوا أن البرامج الحكومية تلقى اهتمام لدى المرأة الماكثة بالبيت ،وذلك بنسبة 87 % لتليها نسبة 13 % منهن أجابوا بالنفي على السؤال المطروح .

يتبين مما سبق ذكره أن المبحوثات اللواتي صرحت بأن البرامج للتنظيمات الحكومية تلقى اهتمام لديهن كانت نسبتها هي الأعلى ذلك أن هاته البرامج تلقى قبول لديها كونها تسهم في دعمها كماكثة بالبيت حرفية بالمقابل نجد أن نسبة اللواتي أجبن بالسلب على أنها لا تهتم بالبرامج الحكومية المعدة للمرأة الماكثة بالبيت كانت تمثل النسبة الأقل فالمبحوثات بذلك تهتم بالبرامج الحكومية التي تدعمها في حرفة وتعلمها أو تطويرها .

الجدول رقم(45): يبين لماذا تلقى البرامج الحكومية اهتمام المرأة الماكثة بالبيت:

إذا كان نعم	التكرار	النسبة%
من خلال الاهتمام بهذه البرامج من طرفك	12	%20
لتنوع هذه البرامج	25	%41
لأن البرامج الحكومية تلبي رغبتك	23	%38
المجموع	60	%100

تبين من الجدول أعلاه أن أعلى نسبة كانت لتنوع البرامج الحكومية وذالك بنسبة 41% لتليها نسبة 38% كانت لسبب تلبية البرامج الحكومية رغبة المرأة الماكثة بالبيت لينال الاختيار الأول ، و نسبة 20% كأول نسبة و الذي كان من خلالها الاهتمام بهذه البرامج من طرف المرأة الماكثة بالبيت

نستنتج من مما سبق ذكره أن السبب الذي جعل البرامج لحكومية تلقى اهتمام المرأة الماكثة بالبيت ذلك أن هذا التنظيم لديه برامج متنوعة تلبي رغبتها كماكثة بالبيت و هو الذي يمدها بما هو مناسب لرغبتها في التكوين و البرامج المسطرة من طرفه لصالح تدعيمها كمرأة ماكثة بالبيت و يثري مستواها في تعلم الحرف التقليدية.

الجدول رقم(46): يبين العلاقة بين إهتمام الماكثة بالبيت ببرامج التنظيمات الحكومية

إهتمام الماكثة بالبرامج الحكومية	نعم		لا		المجموع	
لماذا تلقى البرامج الحكومية اهتمام المرأة الماكثة بالبيت	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
من خلال الاهتمام بهذه البرامج من طرفها	98	75	03	25	12	100
لتنوع هذه البرامج	23	92	02	08	25	100
لان البرامج الحكومية تلبي رغبتك	20	87	03	13	23	100
المجموع	52	87	08	13	60	100

من خلال نتائج الجدول و من خلال الإتجاه العام نلاحظ أن 87% من المبحوثات مهتمه ببرامج التنظيمات الحكومية الخاصة بالمرأة الماكثة بالبيت يدعمها في ذلك 92% من المبحوثات التي كان لتنوع هذه البرمج دور في إهتمامها بها ،و نسبة 87% منهن كان سبب إهتمامها بالبرامج الحكومية هو كونها تلبي رغاباتها الخاصة ،و نسبة 75% من خلال إهتمامها الشخصي بها مقارنة مع النسبة 13% لا تهتم بالبرامج الحكومية يدعمها في ذلك نسبة 25% لا تهتم بهذه البرامج كماكثة بالبيت و نسبة 13% لا تهتم بالبرامج الحكومية لأنها لا ترى أنها تلبي رغبتها و 08% منهن لا تهتم بهذه البرامج الحكومية و لا ترى فيها تنوعا .

نستنتج مما سبق أن أغلب المبحوثات تهتم كمرأة ماكثة بالبيت بالبرامج للتنظيمات الحكومية الخاصة بها و هذا لتنوعها و لأنها تلبي رغبتها في تعلم المزيد من الحرف و إتقان أخرى لذا فهي تهتم بالبرامج للتنظيمات غير الحكومية خاصة التكوين المهني الذي يفتح لها أفاق في تحقيق أهدافها كنسق فرعي من النسق الكلي تقوم من خلال إتقانها و تعلمها المزيد من الحرف في دعمه كماكثة ممارسة و هاوية و متمسكة بموروثها من الحرف و الصناعات التقليدية و في ذلك دلالة سسيو لوجية لمحافظة النسق بالتضامن و الدعم مع الانساق الفرعية الأخرى.

الجدول رقم(47): الدروس المسائية للتكوين في مساعدة المرأة الماكثة:

مساعدة الدروس المسائية للمرأة	التكرار	النسبـــة
نعم	54	%90
لا	06	%10
المجموع	60	%100

تبين من الجدول أعلاه أن جل المبحوتات قد أجبن بنعم حول مساعدة الدروس المسائية للتكوين المهني للمرأة الماكثة بالبيت و ذلك بنسبة 90% ليبقى 10% منهن أجابت بالنفي و بأن هذه الدروس المسائية لا تساعدهن.

مما سبق ذكره تبين أن أغلب المبحوثات ترى أن الدروس المسائية للتكوين الخاصة بهن مناسبة لها كربة بيت و مشجعة لها في التعليم أكثر و في زيادة الخبرة وتدعمها وتساعدها في الكثير و هذا ما يدعمها من طرف نسق انتظامي يعمل على استقرارها و تدعيمها كربة بيت أوكماكثة بالبيت بصفة عامة لذا كانت النسبة الأكبر اللواتي صرحت بنعم.

الجدول رقم(48): يبين على أي أساس استجابت المرأة للدروس المسائية

اسس استجابة المرأة للدروس المسائية	التكرار	النسبـــة
تناسب وقتك كمرأة ماكثة بالبيت	27	%45
تناسب مستواك التعليمي	15	%25
تتيح لك فرصة تعلم المزيد	17	%28
المجمـــوع	60	%100

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المبحوتات إجابة على أن الأساس في استجابتها كمرأة للدروس المسائية هو أنها تناسبها كربة بيت (ماكثة بالبيت) حيث نجد أن 27 مبحوتات أجيبت بذلك وهذا بنسبة 45% وهي أعلى نسبة متبوعة بمن رأت أن الأساس في ذلك هوا أن الدروس المسائية تتيح لها فرصة تعلم المزيد من الحرف و غيها من الصناعات التقليدية حيث نجد 19 مبحوثة أجابت بذلك و هذا بنسبة 28% متبوعة ب15% مبحوثة إجابة بان الدروس تناسب مستواها التعليمي و هذا بنسبة 25%.

مما سبق ذكره تبين أن المبحوتات كماكثات بالبيت استجابة للدروس المسائية لأنها تناسبها كربة بيت ماكثة به لظروف خاصة بكل مبحوثة تكاد تتقاسمها جميعا كما ترى أيضا أن هذه الدروس المسائية سمحت لها بتعلم المزيد و تدعيم الرغبة في تعلم الحرف لديها كذالك بالنسبة لها هي دروس تناسب مستواها التعليمي حيث و بالتنسيق مع الأنساق الأخرى كالتنظيمات غير الحكومية التي تعمل على تكون المرأة الماكثة بالبيت بالتضامن مع بعضها لصالح الماكثة بالبيت لذلك نرى استجابة كبيرة للمرأة الماكثة بالبيت للدروس المسائية وبنظر لما قدمته لها هذه التنظيمات من تسهيلات تناسبها كماكثة بالبيت من تعليم الحرف.

جدول رقم (49): يبين العلاقة بين الدروس المسائية و إستجابة المرأة الماكثة بالبيت

مساعدة الدروس المسائية للماكثة بالبيت / أسباب إستجابة المرأة الماكثة بالبيت للدروس المسائية	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
تناسب وقتك كربة بيت	25	96	01	04	26	100
تناسب مستواك التعليمي	23	92	02	08	25	100
تتيح لك فرصة تعلم المزيد	06	67	03	33	09	100
المجموع	54	90	06	10	60	100

من خلال نتائج الجدول وحسب الاتجاه العام نلاحظ أن90% من المبحوثات أسبابها في استجابتها للدروس المسائية ،تدعمها 96%من المبحوثات ترى أن الدروس المسائية تناسبها كماكثة وربة بيت ،ونسبة 92%منهن صرحت أن مناسبة هذه الدروس لمستواها التعليمي هو الذي جعلها تلتحق بهذه الدروس و تليها نسبة67% صرحت بأن الدروس المسائية قد أتاحت لهن فرصة تعلم المزيد من الحرف مقارنة مع10%لا ترى أن هذه الدروس تساعدها كماكثة في البيت ،يدعمها في ذلك نسبة 33% لا ترى أن هذه الروس تتيح لها فرصة تعلم المزيد و نسبة08%هي الأخرى لاترى أنها تناسب مستواها التعليمي و04%أيضا لاترى أن هذه الدروس لا تناسب وقتها كربة بيت وكمرأة ماكثة في البيت وهذا من حيت مناسبتها لمستواها التعليمي والذي كما لاحظنا فانه متباين ومنخفض لدى أفراد العينة المبحوثة فالدروس المسائية خاصة وأنها دروس مخصصة لهاته الفئة وتراعي خصوصياتها وخاصة المستوى التعليمي وباعتبار التنظيم الحكومي (التكوين المهني) قد كيف شروط التكوين و الاستفادة منه الأمر الذي سمح للمبحوثات تعلم المزيد من الحرف وبما يراعي مستواهن التعليمي من خلال تخصيص دروس مسائية مكيفة لهن في هذا الشأن و هذا في إطار تكامل وظيفي للأنساق من خلال إمداد كل نسق لما هو في حاجة إليه و دعمه لإستقراره و توازنه و لأن المرأة كنسق فرعي

بحرفتها تمد المجتمع كنسق كلي ما يحتاجه في هذا المجال و بالتالي فالعملية دعم لجميع الانساق وفي ذلك بعدا سيولوجيا.

إستنتاج الفرضية الثالثة: " تسهم البرامج الحكومية في تفعيل عمل المرأة الماكثة بالبيت وتدعم اهتمامها بالصناعات التقليدية".

نجد:

- يتضح أن المبحوثات تهتم ببرامج التنظيمات الحكومية المسطرة إليهن من خلال إهتمام هذه البرامج بها، ذلك أن البرامج الحكومية متنوعة وهي بذلك تلبي رغبتها في تعلم حرف إضافية وإتقان أخرى كانت تنال اهتمامها وتمارسها.
- نجد أيضا أن المبحوثات تهتم كثيرا بالبرامج للتنظيمات الحكومية وقد تزايد هذا الاهتمام بعد تكييف شروط التكوين القانونية لهاته الفئة أي الماكثات بالبيت بما بناسب مستواهن التعليمي وظروفها المادية وخاصة الاجتماعية بحيث خصصت لها أوقات تناسب في التكوين كذلك ممارسة الحرفة وتعلمهابوسائل خاصة بظروف مكيفة حسب مستواهن التعليمي بغض النظر عن سنهن وذلك من خلال استصدار قانون كيف لهن لأداء هذا الغرض.

الإستنتاج العام:

إن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة والتي مفادها : إلى أي مدى تسهم برامج التنظيمات الحكومية وغير الحكومية في تفعيل عمل المرأة الماكثة بالبيت والإهتمام بالصناعات التقليدية؟ وانبثق عن هذه الإشكالية الفرضية العامة التالية:

* تسهم برامج التنظيمات الحكومية وغير الحكومية في تفعيل عمل المرأة الماكثة بالبيت والإهتمام بالصناعات التقليدية.

وتفرعت عنها الفرضيات الجزئية التالية :

* اهتمام التنظيمات الحكومية وغير الحكومية بالحرف يفعل عمل المرأة الماكثة بالبيت اقتصاديا.

* محتوى البرامج للتنظيمات غير الحكومية يفعل الحرف ويدعم عمل المرأة الماكثة بالبيت

* تسهم برامج التنظيمات الحكومية في تفعيل عمل المراة الماكثة بالبيت وتدعم اهتمامها بالصناعات التقليدية .

و بعد الدراسة وحسب النتائج التوصل إليها نظريا و ميدانيا تبين أن هناك علاقة تاثير وتأثر بين برامج التنظيمات الحكومية وغير الحكومية وعمل المرأة الماكثة بالبيت ودعم تمسكها بالصناعات التقليدية وممارسة الحرفة ،بحيث ترى المبحوثات أن هذه التنظيمات باهتمامها بالحرف تفعل عملها اقتصاديا وهو الرأي السائد بين جميع المبحوثات تحيث تعمل على الحصول على المعلومة عن برامج هده التنظيمات المخصصة لها وتهتم بها لأنها وفرت لها الوسائل لممارستها للحرفة وساعدتها في تطويرها بهذه الزسائل الحديثة لزيادة التعلم والإنتاج وبين ذلك نسبة 100% إذا ما جمعنا بين جميع الحرف الممارسة والجهة المكونة للمبحوثة ،حيث كانت أعلى نسبة لحرف أخرى تمارسها متنوعة متشابكة مع التقليدية الأخرى كالطرز والخياطة والنسيج وغيرها وهذا بنسبة 35%

ولقد كان لتكييف التنظيمات لشروط الإلتحاق بها للتكوين علاقة بتمسكها بالحرفة خاصة التنظيم الحكومي الذي يعمل بالتنسيق مع التنظيمات غير الحكومية في إع

ا

وتأهيل و إعادة تأهيل المبحوثات فيالصناعات التقليدية و الحرف حيث ترى 50% من المبحوثات أن تكيف شروط الإلتحاق بها للتكوين في الحرفة ساعدتها في ذلك خاصة الدروس المسائية للتكوين التي تم تكيفت شروطها خاصة الشرطين الخاصين بالمستوى والسن حيث نجد نسبة 50% منهن واللواتي لديهن مستوى تعليمي "أمي" مضاف لها 44% من ذوات التعليم الإبتدائي والثانوي الأمر الذي يسير وفي إطار نسق انتضامي للتنظيمات الحكومية وغير الحكومية تعمل وظيفيا في إطار النسق الكلي لدعم الأنساق الفرعية منه بما يضمن له الإستقرار حيث ساهمت بذلك في منح شهادات مختلفة في الحرفة حيث كانت النسبة الأكبر لشهادة الكفاءة المهنية وهذا بنسبة 87% والتي بموجبها يمكن للمبحوثات الحصول على القرض المصغر من التنظيم الخاص بذلك والذي من بين شروطه للإستفادة منه حيازة شهادة تثبت ممارستها للحرفة مما يفتح لها آفاق في انشاء ورشات أو إقتناء مستلزمات الحرفة مما يضمن لها مدخولا ماديا ويدعمها إقتصاديا ويدعم ممارستها للحرفة(الصناعات التقليدية).

أما بالنسبة لتفضيل المبحوثة لحرفة عن أخرى فقد كان ذلك له علاقة بالحالة العائلية للمبحوثات ،فقد كانت النسبة بالتساوي بين التفضيل لسبب مادي والحفاظ على الحرفة فتساوت النسب لكل من العازبات والمطلقات في ذلكمع اختلاف طفيف مع المتزوجات .وبالتالي نلاحظ ان التفضيل كان لأسباب ماديةوللحفاظ على الحرفة بالإضافة لكونها هواية وموهبة بالنسبة للمتزوجات وهذا بنسبة 100% للجميع .

أما بالنسبة لعلاقة مكان تلقي الحرفة بالتنظيمات غير الحكومي بنسبة 74% لتكون النسبة مجتمعة 73% و100% للجميع ،كما نلاحظ بالنسبة لتفضيل برنامج تنظيم عن برنامج تنظيم آخر بالنسبة للمبحوثات فالنسبة الأعلى كانت لبرامج التنظيمات الحكومية وذلك بنسبة50% مدعمة بنسبة100%لكونها برامج لها مهن منظمة وتناسب المستوى التعليمي للمراة الماكثة بالبيت ليكون ليكون للتنظيم غير الحكومي أيضا نسبة100% كونه له برامج تدعم الحرفة وتضمن مدخولا ماديا وهذا بنسبة 92% و 100%كونها مجتمعة للتنظيمات برامج لها فوائد اجتماعية ومادية وهذا بنسبة81% ،ويتبين بذلك أن هناك برامج تراعي ظروف المبحوثات وذلك من خلال توفير شروط مناسبة لظروفهن الإجتماعية و الإقتصادية

كذا مستواهن التعليمي وحالتها العائلية وهي مجتمعة في نظر المبحوثة تدعمها وتدعم تمسكها بممارسة الحرفة التي تضمن لها مدخولا ماديا كعمل تختصبه كمراة ماكثة بالبيت.

أما بالنسبة للفرضية الثانية فيتبين أن المبحوثات مهتمة ببرامج التنظيمات غير الحكومية(الجمعيات) المهتمة بتأهيل المرأة كون هذه البرامج تتكفل بها بصفة عامة وبالمرأة الماكثة بالبيت بصفة خاصة لهذا كانت النسبة الأكبر لهذا الاختيار وذلك ب65% وقليلات منهن اللواتي لم تكن مهتمة ببرامج هذه التنظيمات وتستعلم على برامجها هذه التنظيمات وفي علا قة برامجها بالحفاظ على الحرفة واعادة الاعتبار لها نلاحظ ان النسبة الأكبر كانت للواتي ترى أن هذه التنظيمات أعادت العتبار للحرفة من خلال التحفيز للمحافظة عليها،من خلال تدعيمها وهذا بنسبة98% كما نلاحظ أن الشهادة التي تمنحها هذه التنظيمات(الجمعيات)تؤهل المرأة للعمل وذلك بالقطاعات المختلفة خاصة القطاع الخاص وهذا بنسبة 40%فشهادة التأهيل التي تمنح لها من الجمعيات مؤهلة أكثر للعمل بالقطاع العام الذي تعتبر أجرته أعلى مقارنة مع الخاص وأضمن لحقوقها كعاملة مهنية متحصلة على شهادة لممارسة الحرفة.

اما بالنسبة للفرضية الثالثة فمن خلال نتائج الدراسة نستنتج أن المبحوثات قد استفادت من البرامج للتنظيمات الحكوميةوهذا بنسبة100% ،فلقد أفادتها اقتصاديا ومنحتها الإستفادة من الحرف التي تتقنها و اتاحت لها الفرصة لإثبات الذات و في ذلكم بعدا سوسيولوجيا لمدى تدعيم هذا النسق لانساقه الفرعية و بالتالي امل الجميع في إطار انتظامي لدعم النسق الكلي من خلال عمل انتظامي يضمن استقرار الالنسق الكلي ويمده بما يحتاج خاصة خاصة من خلال تطوير العمل الحرفي الذي يساهم في دعم الأنساق خاصة دعمها لتحقيق الهدف الاساسيلاستقرارها وهو المادي (بضمان مدخول).

أيضا نلاحظ دعم هذا التنظيم الحكومي للمبحوثة من خلال تكييف برامجه بحيث وفر لها الوسائل دون تمييز بين ذوات التكوين النظامي وغيير النظامي (دروس مسائية)ليجعل من برامجه المكيفة دعم لها خاصة تكييف البرامج بما يناسب قدراتها التعليمية ،الأمرالذي سمح لها تعلم الحرف التي كانت ترغب فيها وكان شرط المستوى والسن عائقين في امكانية الاستفادة من التكوين و اقتصاديا وحين تعلمت الحرف المرغوب فيها والمطلوبة من النسق

الكلي(المجتمع) حاليا كونها حرف تفتح لها الآفاق عند ممارستها في الاستفادة منها ماديا وبالتالي أتاحت لها هذه البرامج الفرصة لاثباث الذات وامكانية مشاركتها في معارض لعرض منتجاتها، و بذلك تصبع فاعلة وعليه يمكن القول أن هذه التنظيمات قد فعلت عمل المرأة الماكثة بالبيت وزادت في تمسكها بممارسة حرفتها التي هي هواية مثل ما هي عمل ونشاط يضمن لها مدخولا ماديا يدعمها اجتماعيا ويزيد مساهمتها الفاعلة في دعم الصناعات التقليدية التي للمرأة النسبة الكبيرة في المحافظة عليها كموروث يتميز به النسق الكلي.

خاتمة

الـــخاتمـــــــة:

لقد تبين في ختام هذه الدراسة أن هناك إهتمام متزايد للمرأة الماكثة بالبيت ببرامج التنظيمات سواء كانت الحكومية منها أم غير الحكومية، حيث لاحظنا ومن خلال الالتفاتة التي توليها التنظيمات للحرف والتفكير في آليات تسهم في الحفاظ عليها وتدعم تمسك المرأة خاصة الماكثة بالبيت بها.

إذ نجد ومن خلال هذه الدراسة أن التنظيمات غير الحكومية قد فعلت من خلال اهتمامها بتسطير برامج من شأنها أن تقدم وتحقق للماكثة بالبيت ما تصبو إليه وتحقق تطلعاتها في تطوير الحرفة إذ لاحظنا ومن خلال إجتهاد التنظيمات غير الحكومية(الجمعيات) في الإبداع في تطوير الحرف المختلفة لتواكب العصرنة ومتطلبات أخرى ممثلة في سوق أكثر اعتمادا على استهلاك ما هو حديث؛ لكن تكييف برامج التنظيمات غير الحكومية لتتمكن من خلق فرص للماكثة لتتحول عنصرا فعالا في المجتمع ووظيفيا لا يمكن الاستغناء عن مدخلاته حيث قامت هاته التنظيمات وبالتنسيق مع التنظيمات الحكومية ممثلة في كل من مراكز التكوين المهني والتمهين والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ENGEM)و الوكالة الوظنية للتشغيل(ENSEIJ)الذين تمنح للمرأة آفاق في الاستفادة من ما تتحصل عليه من تعلم للحرفة وممارسة ما لديها من حرف من خلال موروثها الثقافي ممثلا في حرفـة النسيج بكل أنواعـه تقليديـا وعصريا .

إذ تخصص هذه الوكالات تسهيلات لاقتناء عتاد ووسائل لذلك بغرض إنشاء ورشة بذلك أو فتح المجال لتعليم الراغبات في تعلم الحرف أو تعليم ما لديهن من حرف وذلك عن طريق منح قروضا مصغرة شريطة امتلاكها ما يثبت احترافيتها للحرفة والصناعة التقليدية ومدى درايتها بها حيث تمنح لها كل من التنظيمات الحكومية وغير الحكومية شهادات تأهيل في الحرفة تسمح لها بالاستفادة من القرص المصغرة المخصص لهذا الغرض إذ تبين ومن خلال هذه الدراسة أن العديد من البيوت تحولت إلى ورش للتعليم والإنتاج بعد استفادة المرأة الماكثة من القرض المصغر وكانت في الصناعات التقليدية بشتى أنواعها حتى تلك الخاصة بحرف الطهي خاصة الحلويات والخبز التقليدي وكذا صناعة المنسوجات كحياكة الجلابية التقليدية والبرانيس وأيضا نسيج الزرابي والفليج الخاص بخيمة الشعر والوبر وألبسة الصوف الاخرى وكذا الحياكة والتنجيد بالنسبة للمفروشات بالإضافة إلى الخياطة خاصة التقليدية منها إذ

لاحظنا تهافت المرأة عموما والماكثة بالبيت خصوصا على تعلمها وممارستها لحرفة لاحظنا أنها تحولت إلى عمل بالبيت يعود عليها بمدخول ماديا حسن ويحسن ظروفها المادية والاجتماعية يوما بعد يوم، الأمر الذي أسهم في تفعيل عمل هاته الأخيرة في الصناعات التقليدية وذلك بالمجتمع لولاية غرداية عامة.

كما تجدر الإشارة إلى أن الأمر خلق تنافسا بين كل من التنظيمات الحكومية وغير الحكومية في البرامج وأيضا في العمل في على استقطاب المرأة وتحويل إهتمامها أكثر للعمل الحرفي من جديد الأمر الذي فتح لها مجال الخيار الاستفادة من أي البرامج تراه أفيد لها كمرأة ماكثة بالبيت تعمل بانسجام مع الأنساق الأخرى وتتفاعل معها ليمد بعضها البعض كأنساق تنظيمية تعمل في اتساق لتدعم وتمد بعضها البعض لتحافظ على إستقرار النسق الكلي.

فهرس الموضوعات

الرقم	الموضـــــــوع	الصفحة
01	المقدمة.....	أ- د
02	**الفصل الأول:**	
03	المطلب الأول:أسباب اختيار الموضوع.....	6
04	المطلب الثاني : أهداف الدراسة.....	6
05	المطلب الثالث:تحديد المفاهيم.....	7
06	المطلب الرابع:الدراسات السابقة.....	13
07	المطلب الخامس: المقاربة النظرية	16
08	المطلب السادس :إشكالية الدراسة وفرضياتها.....	21
09	المطلب السابع : صعوبة الدراسة	22
10	**الفصل الثاني.**	
11	**تمهيد**.....	24
12	**المبحث الأول : ماهية التنظيمات و أنواعها**.....	25
13	المطلب الأول: مفهوم التنظيمات.....	25
14	المطلب الثاني :أنواع التنظيمات.....	26
15	المبحث الثاني: نشأة التنظيمات غير الحكومية ومفهومها.....	29
16	المطلب الأول: نشأة التنظيمات غير الحكومية أو الجمعيات الأهلية	29
17	المطلب الثاني: مفهوم التنظيمات غير الحكومية (الجمعية).....	31
18	**المبحث الثالث : أنواع وخصائص التنظيمات غير الحكومية**	33
19	المطلب الأول: أنواع التنظيمات غير الحكومية.....	33
20	المطلب الثاني: خصائص التنظيمات غير الحكومية	36
21	المطلب الثالث : تصنيفات المنظمات غير الحكومية.....	36
22	المطلب الرابع: المميزات العامة للمنظمات غير الحكومية	37
23	المطلب الخامس: مجالات نشاطات المنظمات غير الحكومية.....	38
24	**المبحث الرابع: سوسيولوجية الحركة الجمعوية في الجزائر**.....	39
25	المطلب الأول:المرحلة الإستعمارية.....	39
26	المطلب الثاني:الحركة الجمعوية في الجزائر من الاستقلال إلى الثمانينات (1962/1989)	40
27	المطلب الثالث:الحركة الجمعوية في الثمانينات.....	42

فهرس الموضوعات

28	المطلب الرابع: الحركة الجمعوية من التسعينات إلى الآن.....	43
29	**المبحث الخامس :نمط تشكيل الجمعيات في الجزائر وخصائصها**.....	46
30	المطلب الأول: النمط والخصائص	46
31	المطلب الثاني:النشاط و الحياة الداخلية	49
32	المطلب الثالث: برامج الأنشطة الجمعوية والمساعدات المالية	50
33	المطلب الخامس :المعوقات التي تواجه المنظمات غير الحكومية (الجمعية).....	51
34	**الفصل الثالث** .	
35	**تمهيد**.....	55
36	**المبحث الأول :السيرورة التاريخية للعمل**	56
37	المطلب الأول : ماهية العمل.....	56
38	المطلب الثاني : تطور مفهوم العمل.....	58
39	المطلب الثالث : السيرورة التاريخية لتطور عمل المرأة	62
40	المطلب الرابع: عمل المرأة في المجتمع العربي.....	65
41	المطلب الخامس:تطور العمل في المجتمع الجزائري	69
42	المطلب السادس : خصائص عمل المرأة الجزائرية	70
43	**المبحث الثاني : تطور عمل المرأة في المجتمعات الحديثة**.....	71
44	المطلب الأول :عمل المرأة في الدول الغربية	71
45	المطلب الثاني: تطور عمل المرأة في المجتمع الجزائري	75
46	المطلب الثالث : العمالة المهنية في البيت	77
47	**المبحث الثالث : دوافع وضرورات المرأة للعمل**	80
48	المطلب الأول : الضرورة الشخصية	80
49	المطلب الثاني : الضرورة العامة	81
50	المطلب الثالث:الحاجات النفسية	81
51	**المبحث الرابع : المرأة والعمل الحرفي**.....	83
52	المطلب الأول : ماهية العمل الحرفي	83
53	المطلب الثاني : السيرورة التاريخية للعمل الحرفي	85
54	**المبحث الخامس : خصائص وأهداف ومعوقات العملالحرفي**.....	102
55	المطلب الأول:خصائص العمل الحرفي.....	102

فهرس الموضوعات

56	المطلب الثاني:أهداف العمل الحرفي	103
57	المطلب الثالث:مشاكل ومعوقات العمل الحرفي.....	104
58	**المبحث السادس: استراتيجية التنظيمات في التكفل بالنشاط الحرفي**.....	105
59	المطلب الأول البرامج الحكومية ودعم العمل الحرفي للمرأة الماكثة بالبيت	105
60	المطلب الثاني:برنامج القرض المصغر والنشاط الحرفي للمرأة	109
61	المطلب الثالث: نشاط الوكالة منذ نشاطها إلى 2007/02/01 حسب توزيع الفروع الجهوية....	114
62	المطلب الثالث :برامج التنظيمات غير الحكومية ودعم العمل الحرفي للمرأة الماكثة بالبيت..	115
63	**المبحث السابع:العوامل السوسيو ثقافية المؤثرة على الصناعات التقليدية**.....	117
64	المطلب الأول : العوامل الثقافية	117
65	المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية المؤثرة على العمل الحرفي.....	120
66	المطلب الثالث: العوامل الاجتماعية	122
67	**الفصل الرابع**	
68	تمهيد.....	126
69	**المبحث الأول: مجال الدراسة**.....	126
71	المطلب الأول : نشأة ولاية غرداية.....	126
72	المطلب الثاني : التعريف بمجتمع البحث.....	127
73	**المبحث الثاني : تحليل نتائج الإستبيان**.....	131
74	I الفرضية الأولى:" إهتمام التنظيمات الحكومية و غير الحكومية بالحرف يفعل عمل المرأة الماكثة بالبيت إقتصاديا".....	131
75	IIالفرضية الثانية:"محتوى برامج التنظيمات غير الحكومية يفعل الحرف ويدعم المرأة الماكثة بالبيت.....	154
76	III_ الفرضية الثالثة:"تسهم البرامج الحكومية في تفعيل عمل المرأة الماكثة بالبيت وتدعم اهتمامها بالصناعات التقليدية".....	163
77	الإستنتاج العام.....	180
78	الخاتمة.....	184
79	المراجع.....	187
80	فهرس الموضوعات.....	194
81	الملاحق.....	

قائمة المصادر والمراجع

I – الكتب:

–القرآن الكريم.

II المعجم والقاموس:

1) ابراهيم مذكور: **معجم العلوم الاجتماعية** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر.

2) ابراهيم قلاتي: قاموس عربي عربي، دار الهدى عين ميلة(الجزائر)،1997.

3) عدنان أبومصلح :**معجم علم الإجتماعي** ، دار أسامه ،الشروق الثقافي للنشر والتوزيع عمان (الأردن) ، 2006.

4) معن خليل العمل : **معجم علم الإجتماع المعاصر** ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان (الأردن) الطبعة الأولى ،2000 .

5) محمد عاطف غيث : **قاموس علم الإجتماع** ، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية (مصر) ، 2006 .

III كتب المنهجية :

1) – فوزي غرايبية وآخرون: المنهج العلمي في العلوم الإجتماعي ، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان (الأردن)، الطبعة أربعة ، 2008.

2) موريس انجرس:**منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية** ، دار القصبة للنشر، الجزائر، الطبعة الثانية ،2005.

IV كتب في التخصص:

1) ابراهيم عيسى عثمان : **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار الشروق للتوزيع ، عمان (الأردن) ،2007 ، الطبعة الأولى.

2) إحسان محمد الحسن ، **علم الإجتماع الإقتصادي** ، دار وائل للنشر عمان ، الطبعة الأولى، 2005.

3) إحسان محمد حسن ، **مبادئ علم الإجتماع الحديث** ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2010.

4) –أحمد زكي تفاحة ، **المرأة و الإسلام** ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، بدون سنة.

5) أنيسة بركات درار ، **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة الت**حريرية ،المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري، 1985.

6) ابن المنظور: **لسان العرب** ، الجزء الثامن ، دار الحديث ، القاهرة(مصر)، الطبعة الأولى ، الطبعة الأولى2008 .

7) -اليقضان محمد بن صالح ناصر : عمل **المرأة المسلمة في الواقع المعاصر ايجابياته وسلبياته** ، المطابع الذهبية ، مسقط ، سلطنة عمان. 2003

8) بدر ناصر المطيري ، **مستقبل الوقف في الوطن العربي ، ندوة الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي تحرير** ، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العربية ، بيروت 2013.

9) تاج عطاء لله : **المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري بين المساواة والحماية القانونية** ، دارسة مقارنة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، بدون سنة نشر

10)جابر عوض السيد وأبو الحسن عبد الموجود : **الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2003.

11)جون سكوت : ترجمة محمد عثمان ، **المفاهيم الأساسية لعلم إجتماع، الشبكة العربية للأبحاث** ، الطبعة الأولى ، بيروت (لبنان) ، 2006 .

12)جمانة محمد ، **فن الحرف اليدوية الميسرة** ، دار اليازوري العلمية ، الأردن ، 2007.

13)جورج فريدمان ، بيار نافيل ، **رسالة في سوسيولوجيا العمل** ، تر : يولاند عما نوئيل ، منشورات عويدات ، بيروت الطبعة الأولى ،1985.

14)حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، **البناء الاجتماعي ، الإنسان والجماعات** ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2007 ، الطبعة الأولى.

15)خالد أحمد الشنتوت: **تربية البنات في البيت المسلم**، المطبعة العربية ، غرداية ،الجزائر ،الطبعة الثالثة.

16)خالد مصطفى فهمي : **حقوق المرأة بين الاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية والتشريع الوضعي (دراسة مقارنة)**، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ،2007.

17)دلال محسن استينية : **التغير الاجتماعي والثقافي** ، دار وائل للنشر ، الأردن ، الطبعة.

18)دلاس محمد ، **أسباب ونتائج تغير الأنماط والعلاقات الأسرية** ، سلسلة الوصل ، العدد الثاني ، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجزائر ، 2006 .

19)دلاس محمد ، **التغير الاجتماعي والثقافي** ، دار وائل للنشر ، الأردن ، الطبعة الأولى، 2004.

20) .دلاس محمد ، **أسباب ونتائج تغير الأنماط والعلاقات الأسرية** ، سلسلة الوصل ، العدد الثاني ، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجزائر ، 2006 .

21)دلاس ملحس إستيتة ، **التغير الاجتماعي والثقافي** ، دار وائل للنشر ، الأردن ، الطبعة الأولى 2000.

22)رابح كعباش: **علم اجتماع التنظيم ، مخبر علم الإجتماع الاتصال الترجمة جامعة منثوري** ، قسنطينة (الجزائر) ، 2006.

23)-زبيري نايلة : **مخطط عمل من أجل تنمية مستديمة للصناعات التقليدية آفاق 2010** ، وحدة الطبع رويبة، الجزائر 2003.

24)زكي علي السيد أبو غضة : **عمل المرأة بين الأديان والقوانين ودعاة التحرر** ، دار الوفاء الطباعة والنشر ، المنصورة (مصر) 2007

25)سالم محمود : **الحرف والمهن ، واقع وآفاق** ،مكتبة النصر ، مصر ، 1996.

26)سمير السقا ، تغير وضعية المرأة والتغيرات الأسرية في الجزائر ، سلسلة الوصل ، العدد الثاني ، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجزائر ، 2006.

27)عائشة غطاس:**الحرف والحرفيين بمدينة الجزائر1700-1830مقاربة اجتماعية اقتصادية** ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر الرويبة(الجزائر)، الطبعة الأولى،2007 .

28)عبد الرحمان ابن خلدون : **مقدمة ابن خلدون** ، دار الكتاب بيروت (لبنان) ، الطبعة التاسعة 2006.

29)عبد العزيز عبد الله الدخيل: **معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية** ، دار المناهج عمان(الأردن)،2006 ،الطبعة الثانية،2006 .

30)عبد الغني عماد : **منهجية البحث في علم الاجتماع** ، دار الطليعة للنشر بيروت (لبنان) ، الطبعة الأولى، 2007.

31)عبد الكريم زيدان: **حقوق وواجبات المرأة في الإسلام** ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت(لبنان)،2004.

32)عبد المجيد مزيان: **النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون(الجزائر) ،1986.

33)عبد القادر جغلول : **تاريخ الجزائر الحديثة** ، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس ، دار الحداثة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1981 .

34)عبد الكريم زيدان: **حقوق وواجبات المرأة في الإسلام** ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت(لبنان)،2004 .

35)علم الإجتماع الصناعي ، دار مجدولي الأردن ، الطبعة الأولى ، 2005.

36)عمر التومي الشيباني ، **تربية المرأة على ضوء الإسلام** ، الملتقى الحادي عشر للفكر الإسلامي للمرأة ، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ، دار البعث ، بدون سنة.

37)عمر رضا كحالة: **المرأة في التقديم والحديث** ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1982.

38)فيرل هيدي ، ترجمة محمد قاسم القريوتي :" **الإدارة المقارنة** " ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان (الأردن).

39)قزو محمد أكلي ، **دروس في الفقه الدستوري والنظم السياسية** ، (دراسة مقارنة) ، دار الخلدونية الجزائر ، 2008.

40)كامليا عبد الفتاح ، **مستوى الطموح و الشخصية** ، دار النهضة بيروت (لبنان)، الطبعة الثانية ، 1984

41)محمد أبو المحاسن عصفور:**معالم حضارات الشرق الأدنى القديم** ، دار النهضة العربية، بيروت بدون سنة نشر.

42)محمد الحبيب بن الخوجة ، **العمل في نظر الإسلام** ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1971 .

43)محمد الصبح : **رأسمالية العامل وتمويل المشروعات الصغيرة** ، دار البيان ، مصر ، الطبعة الثانية ، 1999.

44)مدحت أبو النصر: **دار الجمعيات الأهلية** ، مجموعة النيل مصر ، 2004 .

45)محمد صيداوي : **قراءة المدن** ، دار قابس ، بيروت ، 2005.

46)مصطفى أحمد أبو عمرو ، **علاقات العمل الجماعية** ، دار الجامعية الجديدة للنشر ، الأزاريطة ، الإسكندرية ، بدون طبعة 2005.

47)مصطفى الفيلالي: **مجتمع العمل** ، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان) ، 2006.

48)يوسف بن الحاج يحي الواهج ، **المرأة في المجتمع الميزابي**، المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الأولى ،1982.

49)يوسف عنصر ، **الإشراف والتنظيم الصناعي في الجزائر** ، مخبر علم الإجتماع الإتصال ، جامعة منتوري ، بدون طبعة قسنطينة ، الجزائر 2007.

50)ناصر جابي، **الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركة الاجتماعية** ، المعهد الوطني للعمل ، الجزائر ،2001.

51)نجوى سمك والسيد صدقي عابدين ، **دور المنظمات الغير الحكومية في ظل العولمة ، الخبرتان اليابانية والمصرية مركز الدراسات الأسيوية** ، القاهرة ، 2002 ، ص48.

V رسائل علمية:

1)عبد الله كبار ، **دور المجتمع المدني في التكفل بذوي الإحتياجات الخاصة** ، رسالة ماجستير [غير منشور] ، جامعة الجزائر 2005.

VI – مجلات ودوريات :

1) عمر دراس :**الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر واقع وآفاق مجلة إنسانيات(جريدة جزائري الأنثربولوجية)** ، مركز الأبحاث الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية ، وهوان الجزائر) ، 2005.

2) رسالة القرض المصغر : مجلة رسالة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الجزائر، العدد 06 ،2011

3) مجلة الرسالة :**الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر** ، العدد 2007/002 ، ص03.

4) الجريدة الرسمية ، عدد 06-25 يناير 2004 .

VII – مراجع باللغة الأجنبية :

1) Abdelkrim Saoudi , et autres : l'emploi feminin en Algérie , Institut national du travail fondation friedrich ebert , Algérie, 2005.

2) Amitia Etzioni :Modern organization ,N.J Englewood cliffes, Prentice Hall,1964.

3) Bernard Philip:sociologiy from concept practice.Mc Grawbllkc…,1979.

4) Frederic Maatouk :c Dictionary of soualayy-English,Frerch,Arebic, Editedand Revesed by Mohamad Debs , AkADDEMIA,beerutlebanan, 2008.

5) Michel riot-sarcey :histoir du féminisme,ladécouvertrparis,2008.

6) Michael Reed:The Sdalagyof Organizations :Themes, Perpetives and Pros Pects My : Harvester.

7) -mucchill Laurent): la decouverte du social ,naissance de la sociologie enFrance,1870,1914, Paris ,la decouverte ,

8) Thiery pillon et François vatin: ,édition PARAL GRAPHIC paris France 2003.

9) Tecatt Parsons :Sbu ctreznd Processin moder Society, Glen Coell :The Parsons Free Press,1960.

10) Raymond Boudon et autres ,Dictionnaire de sociologie , Bussierc , Groupe CPI,France 2005.

11) Omar derras : le fait assocatif en algére .le cas d'oran , in insaniyat , revue algérieenne d'anthropologie et des sciences sociles n 8 mai1999.

12) Ministére du commerce ,center étude , economiqurrs , LARTISANAT ALGEREIN .N°4 . publication du centre d'études econmiques de laccia et la région economique ; d' algérie palais consulaire ;alger ,octobere ,1968 .

13) Ministére de la petite et moyenne entrise et de l artisanat monoclatur des activités et de métiers décret exécutif n ;338-37 datée le 19char val 1428 h correspondant au 31 october 2007 .

الملاحق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

- جامعة غرداية -

إستمارة بحث

خدمة منك للعلم و لطلبته أضع بين يديك سيدتي هذه الإستمارة التي أرجو أن تتفضلي بالإجابة عن أسئلتها بكل إهتمام ودقة، لأن نتائج بياناتها ستدخل ضمن البحث العلمي الأكاديمي والمتمثل في مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص علم إجتماع تنظيم و عمل.

تحت عنوان:

دور برامج التنظيمات الحكومية و غير الحكومية في تفعيل الصناعات التقليدية للمرأة الماكثة بالبيت.

ملاحظة:

-بيانات هذه الإستمارة لا تستخدم إلا في غرض البحث العلي.
-يمكنكم وضع علامة(×) في الإجابة المناسبة.

السنة الجامعة :2012 / 2013 .

البيانات الشخصية

المحور الأول :السن

1- من [20 -25] ☐ ،من [26-31] ☐ ،من [32-37] ☐ ،من 38-43] ☐

2- ،من [44-49] ☐ ،من [50-55] ☐

3- المستوى التعليمي:

أمي: ☐ ،إبتدائي: ☐ ،متوسط: ☐ ،ثانوي: ☐ ، جامعي ☐

4- الحالة العائلية:

عزباء: ☐ ،متزوجة: ☐ ،مطلقة: ☐

المحور الثاني: بيانات خاصة بممارسة الحرفة و كيفية إكتسابها:

5- هل تمارسين حرفة ما؟

نعم: ☐ ، لا: ☐

6- ما نوع هذه الحرفة؟

1- نسيج تقليدي : ☐

2- خياطة تقليدية: ☐

3- خياطة عصرية: ☐

4- أخرى أذكريها: ☐

7- هل تفضلين حرفة عن أخرى؟

نعم: ☐ ،لا: ☐

8- إذا كان نعم

لماذا؟.....

.....

9- أين تمارسين حرفتك عادة؟

بالبيت: ☐

في ورشة: ☐

عن بعد لخواص: ☐

في جمعية: ☐

أخرى: ☐

9- إذا كنت تمارسين الحرفة بالبيت فمن يعينك عليها؟

1. أحد لأقارب: ☐
2. صديقة (ت): ☐

10- هل تلقيت تكوين خاص لتعليم حرفة ما غير التي تمارسينها؟

نعم: ☐ ،لا: ☐

11- هل كان هذا التكوين عن طريق :

1-معلمات متخصصات: ☐

2- معلمات في البيوت: ☐

3- معلمات للتكوين في هيئات عامة: ☐

4- هاويات للحرف و التكوين: ☐

12- هل كان هذا التكوين خاص بنساء دون غيرهن؟

نعم: ☐ ،لا: ☐

13- هل كان هذا التكوين الخاص؟

1- مفيد: ☐ ،2- غير مفيد: ☐

14- أين كان هذا التكوين هل في :

1- بيوت مجرفات: ☐ ،2- في دار الشباب: ☐ ،في الجمعية: ☐

15- هل سمعت عن التكوين في الجمعيات المهتمة بالمرأة؟

نعم: ☐ ،لا: ☐

16- كيف تحصلت على هذه المعلومة،هل عن طريق:

1- أقارب: ☐

2- صديقات: ☐

3- إعلان خاص بهذه الجمعيات: ☐

17- لماذا توجهت للتكوين في الجمعية دون غيرها؟

1-للشروط البسيطة للتكوين : ☐

2- يناسب البسيطة للتكوين: ☐

3-لأن التكلفة بسيطة و مناسبة لظروفك: ☐

18- هل ساعدك هذه التكوين

نعم ☐ لا ☐

19-أذا كان نعم فكيف كان ذلك.....

.....

20-هل هناك ما يمنعك من تعلم الحرفة التي تعحبك وترغبين تعليمها؟

نعم ☐ لا ☐

21-أذا كان نعم فهل هو:

1-مستواك التعليمي: ☐

2-ظروف اجتماعية: ☐

3-أخرى: ☐

22-هل تعلمين شيء عن برامج تاجمعيات المتهمة بتأهيل المرأة ومساعدتها

نعم: ☐ لا: ☐

23-ما رأيك في هذه البرامج؟ ☐

1-أنها ترفع مستواها التعليمي : ☐

2-أنها تساهم حصولها على شهادة حرفية: ☐

3-أنها تتكفل بالمرأة بصفة عامة والماكثة بالبيت بصفة خاصة:

24-هل ساهمت برامج هده الجمعيات في تعليمك وحصولك على شهادة؟

نعم: ☐ لا: ☐

25-هل الشهلدة التي تحصلت عليها من طرف الجمعية هي:

1. شهادة كفاء مهنية ☐
2. شهادة حرفة مؤهل ☐
3. شهادة شرفية بممارسة الحرفة ☐

26- هل الحرفة التي تعلمتها في الجمعية و المؤكذة بشهادة تؤهلك للعمل:

نعم ☐ لا ☐

27-إدا كان نعم عند من تؤهلك للعمل؟:

1. القطاع الخاص: ☐
2. القطاع العام: ☐
3. أخرى: ☐

28- هل تساعدك الشهادة المتحصل عليها عن طريق الجمعية في الحصول على قرض الخاصة(القرض المصغر مثلا)

نعم☐ لا ☐

إذا نعم كيف ذلك؟.....

.....

المحور الثالث: تفعيل البرامج الحكومية و غير الحكومية للحرف و تدعيمها لعمل المرأة الماكثة بالبيت:

29- هل ما تقدمه الجمعيات يسهل للمرأة الحصول على شهادة مؤهلة و دعم استفادتها من الشهادة في الإختصاص المرغوب فيه؟

30- هل أعادت البرامج الخاصة بالجمعيات الإعتبار لحرفتك التي تمارسينها ؟

نعم☐ لا☐

31- أذكري كيف كان ذلك؟.....

.....

32- هل ساعدت هذه الجمعية في المحافظة على الحرف و إحياءها؟

نعم☐ لا ☐

إذا كان نعم كيف ذلك؟.....

33- هل تريدين إدخال وسائل حديثة في عمل الجمعيات يساعد في التدريب على هذه الوسائل؟.....

.....
.....

34- كيف كانت هذه المساعدة و التسهيلات هل من خلال:

1. تخفيض تكلفة التربص: ☐
2. من خلال تسهيل التعليم بغض النظر في مستواك التعليمي : ☐
3. أن التمرين على هذه الوسائل يتيح فرصة للماكثة بلبيت اتقان استعمالها: ☐

35- هل أتيح لك هذا التخصص الجيد في الحرفة المكتسبة عن طريق الجمعية التي لها تخصص عالي فيها ؟

نعم ☐ لا ☐

المحور الرابع: دعم البرامج الحكومية و غير الحكومية لعمل الحرفة بالبيت من خلال اهتمامها ز دعمها للصناعات التقليدية و الحرفة.

36- هل تلقى البرامج الحكومية للمرأة الماكثة بالبيت اهتمام لديك؟

نعم ☐ لا ☐

37- إذا كان نعم فكيف ذلك؟

1. هل من خلال الاهتمام بهذه البرامج من طرف ☐
2. هل لتنوع هذه البرامج: ☐
3. هل لأن البرامج الحكومية هي التي تلبي رغبتك في تعلم حرفة م ☐

38-هل برامج التكوين المهني المخصصة للمرأة المأكثة في البيت:

نعم ☐ لا ☐

39-أذا كان نعم هل لآنها بشروط مكيفة للمرأة الماكثة في البيت:

نعم ☐ لا ☐

40-ماهي هذه الشروط المكيفة للالتحاق بالتكوين المهني هل هي :

1-خاص بالمستوى التعليمي : ☐

2-الدروس المسائية الخاصة: ☐

☐

3-الاعفاء من شروط السن :

41-هل تمكنت من تعلم حرفة ما:

نعم: ☐ لا: ☐

42-كيف كان هذا التكوين؟

1-في المستوى المطلوب: ☐

2-في المستوي المتوسط: ☐

3-دون المستوى: ☐

43-هل سمحت لك برامج التكوين المهني من تعلم حرفة جديدة كان من الصعب عليك تعليمها بسبب شروط؟

نعم: ☐ لا: ☐

44-أذا كان نعم فكيف كان ذلك

1-بتعديل القانون الخاص بالتكوين: ☐

2-وجود ممرنات حسب قدرات ومستوى النتربصات: ☐

3-تكيف المدة حتى توازي التعليم النظامي وتكافيئه: ☐

45-هل أصبح متاحالك تعلم جميع الحروف؟ ☐

نعم: ☐ لا ☐

46- أذا كان نعم فكيف ذلك؟.....

.....

1- تمكنت من تعلم الحرفة المرغوب فيها ☐
2- تكيف البرامج تناسب قدرتك التعليمية ☐
3- توفر الوسائل لجميع المتربصات ☐

47- هل الدروس المسائية للتكوين المهني مناسبة لك كماكثة بالبيت

نعم ☐ لا ☐

48- إذا كانت نعم كيف ذالك:

1- تناسب وقتك كربة بيت ☐
2- تناسب مستواكي ☐
3- تتيح لكي فرصة في تعلم المزيد ☐

49- هل الشهادة المحصل عليها مناسبة:؟

نعم ☐ لا ☐

50- إذا كان نعم فكيف؟

1- مكنتكي من الفوز بعمل عن بعد :
2- سمحت لكي الإستفادذة من القرض المصغر ☐
3- سمحت لكي بالعمل في ورشة خاصة ☐
4- وفرت لك مدخول مادي ☐

51- هل إستفادتي من البرامج الحكومية الخاصة بالمرأة الماكثة بالبيت ؟

نعم ☐ لا ☐

52- كيف كان ذلك:

1- إمكانية الإستفاذة في أحد الحرف التي تتقنينها ☐
2- أتاح لكي فرصة إتبات ذاتكي ☐
3- أفادتك إقتصاديا ☐

53- ما هي البرامج التي تفضلينها حكومية؟: ☐ ، غير حكومية؟: ☐

إذا كانت حكومية
فلماذا؟.....

إذا كانت غير حكومية لماذا؟.....

.....